الغرور

بقلم الكاتب الاجتماعى

ماكس نوردو

عُرّب بتصرُّف تام بقلم

حافظ نجيب

معرّب الكتب الاجتماعيـة

روح الاعتدال – غاية الانسان – الناشئة – الغرور

دعائم الأخلاق – مناهج الحياة

يطلب من ملتزم طبعه ونشره

نجيب مترى

صاحب مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر

« حقوق الطبع محفوظة للناشر »

(الطبعة الاولى)

مطبعة المعارف بشارع الفجالة بمصر

١٩٢٣ م = ١٣٤١ هـ

كلمة للمعرب

ليس هذا الكتاب ترجمة صحيحة لما كتب ماكس نوردو، لأنه كاتب ملحد، وما تضمنه كتابه من النظريات والآراء بني على الإلحاد. وفى نشر الكتاب بالصورة التى كتب بها ضرر عظيم يؤثر فى عقول النشأ والذين لم يتمكنوا من التعاليم الدينية تمكناً يحفظهم من تأثير قوة المؤلف فى هدم المعتقدات والأديان السماويه

لم أكن أميناً فى النقل عن ماكس نوردو للسبب المتقدم، فاخترت من كتابه ما راقنى من النظريات والانتقادات والآراء ونشرتها فى هذا الكتاب، وجعلت الأبحاث مرتكزة على مبدأ الايمان بالإله الخالق

قد لا يرضى هذا النهج فى النشر بعض الذين يريدون الأمانة فى الترجمة، ولكننى أوثر عدم الأمانة فى الترجمة على إفساد عقائد الكثيرين بما أنشره من آراء الكاتب الملحد وحججه القويّة فى هدم الأديان والاستخفاف بالمعتقدات

فى هذا الكتاب آراء كثيرة وأبحاث نافعة وانتقادات جمّة لماكس نوردو أضفنا إليها ما أضفنا من الآراء والنظريات التى تخالف معتقده ونسبنا الكتاب كله إلى المؤلف بسبب كثرة ما اقتبسناه من كتابه من الأبحاث الكثيرة والانتقادات الوجيهة.

لم أحجم فى كل حياتى عن عمل خوفاً من الانتقاد ، أو رغبة فى إرضاء الرأي العام، لهذا نشرت هذا الكتاب متحدياً النهج الذى ذكرته، فليسمه من شاء ترجمة أو اقتباساً أو مسخاً ، فهكذا فعلت لأنشر ما اعتقدت أن فى نشره فائدة، ولأمنع ما رأيت فى انتشاره أذي وإضراراً ، فإنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى

مافظ نجيب

﴿ الهدية الرابعة ﴾

ابنتي العزيزة

الحال أقوى ما تكون تأثيراً فى العقل إذا عرفها بالاختبار ، وفى النفس إذا انصدعت وتألمت منهـا ، وقد حرم أبوك حنوَ الوالدين من طفولته ، وساوى الأذلين بين أهله ، فعرف حقيقـة الشقاء . و بقدر حرمانه من مظاهر العطف والحنان وتوقان نفسه إليهما ، دام الشجن يؤثر فى شعوره فيحييه وفى عواطفه فيرققها ، فقوي تأثيره فيهما وتضاعف ألم النفس

ولما كان الافتقار إلى الحاجة يحدو إلى طلبها نشدَ تلك العاطفة فى قلوب من عرف من الجنسين ، النشيط بالصداقة ، واللطيف بها و بالحب ، فأنفق الحياة بددا ، وألفى ما عوّض من الإخاء سوءًا ، ومن الوفاء ختلاً ، ومن الحب غدراً ونكاية . ولو أن نفساً طيبة وُفِّقت إلى عرفان ما امتلأت به نفس والدك من الطيبة والوداعة ، وقلبه من الحنان والشفقة ، لذابت فى حرارة هذا القلب ولامتزجت بتلك النفس

فمن تصوَّر هذه الحال المشجنة ، وتأثيرها فى فكره ونفسه ، تدرك كيف أيتها العزيزة موقعه حيال الناس ، ونظره إلى الحياة وكم كان فيها يتألم . ومن شكايته على ذويه تعرفين نوع حبه إياك وقدر عطفه عليك وسروره بك واغتباطه بتربيتك . فهل يطول هناء نفسه بقربك ، أم تحول بينكما الأقدار ؟

الله من هول تلك اللحظة فان ألمى من توهم حينها يا عزيزتى يمزق أحشائى، فكيف بى إذا حانت ؟ ليس حب الذات هو الذى يزعجنى عند فراقك إنما الإشفاق عليك من اليتم والقهر وغلظة أكباد الناس، ومن كل ماعرفت من صنوف الشقاء، فهل أنت واعية مبلغ إشفاقى عليك فتعوضينى منه الترحم علىّ أم ينسيك الزمن من تحوم حواليك روحه ونحن إليك عظامه عاش أم مات ؟

١٤ دسمبر سنة ١٩١٢ عيد ميلادك

حافظ نجيب

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يكاد ما تضمنه هذا الكتاب يكون نظر العقلاء فى هذا العصر . وكل ما يمكن أن يخطر ببال الحكيم الناقد من مساوئ وعيوب اجتماعية احتوت عليه هذه الصفحات ، لتصوّر الحياة الراهنة تصويراً يدنو من الحقيقة ، فتدعو الى لفت النظر اليها والى تدبر اصلاحها

أما والناس يعرفون ما تضمنته هذه الصفحات ، لأنه رأيهم الخاص فيما يشكون منه مرّ الشكوى ، فالذى أقعد كثيراً منهم عن الجهر به على هذه الصورة إنما هو الجبن الذى يحمل على طمس الحقيقة خشية ممّن لا يرضيه إعلانها . الحقيقة أن تعلن لا أن تكتم ، والمرء فى حاجة شديدة الى الشجاعة الأدبية ، التى تجعله يجرأ على الصراحة والجهر بالحق وعلى عمل ما يتفق مع معتقده ورأيه الخاص

يظن البعض أن من الحكمة والمهارة اتباع العادات والجري على نهج الغير ، ولو خالف العمل معتقد الإنسان ورأيه فيه ، رغبة فى إرضاء الناس وفى عدم مصادمتهم بدعوى احترام عقائد الغير

لهذه الدعوى المقام الأول بين مبادئ المدنية الحاضرة ، والحال أنها نوع من الرياء والغرور . والجبن عن محاربة مثل هذه الدعاوى الباطلة هو الذى يطيل عمر الفساد ، ويضاعف علل الاجتماع ، ويؤخر الى أمد بعيد صلاح الحال وجلاء الحقيقة . ولو أن المفكرين من علماء الأخلاق يعنون باعلان آرائهم الخاصة ، على نحو ما نهج عليه هذا الكتاب ، لأحسنوا إلى الإنسانية، ولعرفوا أن معظم طباق الاجتماع ينتصرون لهم ، ويقصدون معهم الى تطهير الاجتماع من كثير مما احتوى عليه من الأباطيل وأسباب الغرور ، فينقلب حال الحياة من هذه المعتلة الفاسدة الى خير منها صالحة راقية

المؤلف

المبحث الأول

تمهيد

الإنسانية تكدح إلى البحث عن السعادة والهناء ، ومع قصدها الدائم وسيرها الحثيث الى هذه الغاية تبعد عنهـا ولا تدنو منها . العلم والمدنية ينتشران فى كل ناحية من الأرض ، وكل يوم يولد يجىء باكتشاف جديد يكثر محسنات الحياة و ييسر أسباب العيش ، ولكن بالرغم من مضاعفـة أسباب الهناء والغبطة يرى النوع الانسانى أكثر استياء وارتباكاً وسآمة منه قبل توفر هذه الأسباب . فليس فى كل العالم المتمدين من لا يملأ جوانب الأرض بصدى الشكوى من الحال وأنين التألم وآهات التأسف . ولو أراد الباحث أن يجد فرداً واحداً راضياً عن الحياة الحاضرة وعن حال الاجتماع لأعياه البحث ، ولما وجد ما ينشد إلاّ ضمن من يسكنون مستشفى المجاذيب

والتنافر بين السلطات الحاكمة والهيئات المحكومة ، ومصادمة الأحزاب بعضها البعض ، والمنازعات القائمة بين سائر طباق الهيئة الاجتماعية ، كل هـذه الأحوال من أعراض المرض الفاشى فى هـذا العصر . ومظاهر الاستياء التى تبدو فى الأمم تحمل إسم النهلستية أو الفوضوية أو الاشتراكية ،

هي من أعراض ذلك المرض العام . وهذه الحال ونتائجها هي التى يمتاز بها عصرنا الحاضر ، كما كانت العصور الخالية تمتاز بالسذاجة والهناء

الانقباض يملك نفس الإنسان والاستياء يهيجه ، وهو إذا لم يهتد الى السبب الذى ينشآن منه ينسبهما الى كثير من الأسباب المنغصة ، ويغالى فى انتقاد كل مظاهر الحياة الاجتماعية . وعدم الصبر الذى يبدو فى شكل ثورة النفس أو يأسها يسميه البعض مرضاً عصبياً ، والبعض نوراستانيا أو سوداء أو ما شاكل ذلك . والحقيقة أن الأسماء هي التى تختلف مع أنها جميعاً تدل على حال واحدة : هي ذلك المرض العام

الأدبيات والفنون والفلسفة وعلوم السياسة والاقتصاد ، وهي مدلولات العقل وحكمه بعد الادراك ، عليها كلها مسحة تشير الى ذلك المرض الخبيث . ولكن الناس ينسبون الى الأدبيات وحدها القوة التى تؤثر فى نظام الهيئة الاجتماعية وتبدله بغيره . فبينما كان النبلاء والمثرون يتمتعون بكل لذائذ الحياة ونعمها الجمة ، دون سواهم من الخلق ، وهؤلاء راضخون لتلك الحال القهرية رضوخ اليائس يرى الموت ، ظهر جان جاك روسو يعلن رأيه بسوء تلك الحال ، وبضرورة إبدالها بخير منها وبأفضلية الرجوع الى البساطة والحال الفطرية . دوى ذلك الصوت العالى فنبه العقول ودق على أوتار القلوب والشعور فهزها بعنف ، كما يهتز الوتر الواحد فى آلة العزف فيحرك كل الأوتار التى الى جانبه . واندفاع الأفكار فى أثر ذلك الفيلسوف يدل على أنها كانت متهيئة لقبول رأيه ، وعلى أن ذلك الرأى كان كامناً فى تلك العقول الغافلة حتى نبهه الى اليقظة والظهور صوت الصائح الأول

دلائل المرض العام واضحـة فى الحال الاقتصادية وضوحها فى سائر الأحوال الاجتماعية ، فالغني لا يعرف الهناء ولا ينعم بلذة المال والامتلاك ، والفقير لا يرضى عن حظه من الفقر والاحتياج . الأول يزعجه الخوف من طروء خطر يتوهم إمكان حدوثه بدون أن يعرفه ، ولكنه يدرك أن ثروته هي مصدر الخوف وعلة ذلك الخطر الذى يخشاه . والثانى يملك الحسد قلبه وينفث فيه سمومه المنغصة الحياة ، وكلما وقع بصره على ممتلكات الغير تحرّكت فى نفسه عوامل الاستياء ، وتساءل عن السبب الذى يتركه فى الاجتماع فقيراً يقاسى آلام الحاجة والعوز ويجعل غيره ممتعاً بالنعم واللذائذ مع أنهما جميعاً من نوع واحد ولكل منهما ما للآخر من الحقوق على الأرض فى الحياة وفى الطبيعة . فالغني يلهيه الخوف عن التمتع بثمرات الحياة ، والفقير ينشد تغيير الحال الاقتصادية ، وما من واحد يؤمل أو يصدّق بدوام الأمور على حالها الحاضرة

وإنعام النظر فيما يؤثر فى الأمم المتمدينة من الروح السياسية يجعل العقل تتولاه الدهشة ويتساءل عن مصير الأحوال ، فروح المعارضة أخذت تقوى وتنبعث اليهـا النفوس عامة ، والتصادم بين الأحزاب فى الأمة الواحدة لم يصل فى عصرٍ ما الى الشدة والعنف اللذين بلغ اليهما الآن . ها الأفكار أخذت تنصرف عن مبادئ الاحتفاظ ، ولا يبعد أن تكون ساعة فناء هذا الروح القديم قد أوشكت أن تحين ، فانه يندر أن يكون بين الناس راضٍ عن الأنظمة الموجودة والأحوال الجارية ، وما عادت العقول تفكر

الا فى الإبدال والاصلاح، والنفوس لا تتوق الاّ الى تغيير ما يتقدم بالانسانية لنيل ما تطمع بهِ من الارتقاء والكمال ، أو يرجع بها الى حال العصور النائية من البساطة

هذه الحركة الفكرية العامة، التى تربك الاجتماع وتمنع طمأنينة النفوس، تؤثر تأثيراً خاصاً فى حياة الفرد . والخوف من تصوّر الحياة على حقيقتها الصادقة يحمل على خدع الانسان شعوره وضميره ، وعلى التغرير بعقله بمؤثرات ومخدرات مختلفة حتى لا يدرك الحقيقة ، ولا يحس الاّ ما يتلاءم مع رغبة النفس ويمنع الألم والانزعاج

من الثابت أن الإنسان لا يرى الحادث على صورة تتفق تماماً مع الحقيقة الصادقة ، بسبب ما فى الجهاز الذى ينقل صورتها الى الذهن من الاختلال أو الضعف أو الفساد . وتأثر الإدراك من الحال التى عرضها عليه الجهاز المصور أو الناقل يحدث بتأثير أجنبيّ عنه فيه. فاذا حس الانسان سوء حال دائمة واستمرار تأثيرها المزعج فى العقل ، فان النفس تتوق الى إبدال تلك الحال بأخرى لطيفة مشجية. فاذا استعصى إبدال الحال ذاتها لمنع سوء تأثيرها ، فان العناية تنصرف الى التأثير فى العقل ذاته ، بمؤثرٍ أجنبيّ آخر يفضى الى اختلال الادراك ، ففساد الحكم ، فالتأثر على نحو مالا ينبغى أن يكون مع الحال الصادقة

هذا هو السبب فى رغبة الناس فى الكوْل والدخان ، وفى اعتياد التسمم بالأفيون والمورفين ، وفيما يلحظ من انكبابهم وإيفاضهم الى

كل ما يكتشف من العقاقير المخدرة والوسائل الجديدة للتخدير . وبينما تحارب الحكومات فى بعض البلاد تجار الحشيش ومدخنيه ، حرصاً على العقول من التلف والجنون ، إذا بكثير من المتعلمين ورجال العلم والأدب فى البلاد العريقة فى المدنية ينصرفون الى شرب الكلورال والكلورفورم والإتير

وكما أن الانسان ينصرف الى ماذكر من وسائل التخدير لإخلال ميزان العقل ولعدم حس الحقيقة على صورتها المشجنة المؤثرة ، فكذلك تفر الهيئة الاجتماعية كلها من إدراك الأحوال على صورتها الأصلية ، وتقصد إطاشة الادراك وتخديره ، لا بتلك العقاقير والأشربة السامة ، انما بالأوهام والأباطيل وبأنواع الغرور والتغرير

والرغبة فى الهرب من الحقيقة وفى إفساد العقل ينشأ منها سأم الحياة والتوقان الى الانسراح منهـا . لهذا يلحظ فى البلاد المتمدينة أن عدد المنتحرين يزيد بنسبة مضطردة مع مقدار ما يستهلك من الكوّل والمواد الأخرى المخدرة . وعوضاً من دلائل الاستياء التى كانت تبدو فى شكل شجن واستكانة ، نرى الآن بفضل هذه الوسائل المبتدعة التأفف من الحياة والسخط والغيظ تملك نفس كل إنسان ، وتجعله فى حالة تهيج عصبي مستمر ، وتحمل على مضاعفة أسباب الخصومة والشقاء ، وعلى المزاحمة بصورة لم تعهد فى أزمان الجهل والخشونة وتدل على إقفار القلوب البشرية من الرحمة والحنان والعطف

الشكوى من فقدان الخصال الطيبة والأخلاق الفاضلة عالية وعامة ، تدل

على عرفان الفرد مبادئ سامية وعلى تحديه الجري مع ما يحقق مقتضياتها فى كل أدوار حياته. ولكن الاستياء من الحياة يمنع نموّ الخلق الكريم، لأنه لا يعنى بالمبادئ ولا يعبأ بها

احتجاب النجمة القطبية واختفاء القطب المتكهرب يجعلان (البوصلة) المرشدة عديمة الفائدة، فكذلك المرء فى الحياة، إذا فقد المبادئ الخلقية الفاضلة يضلّ سواء السبيل. والاستياء من الحياة مرض يؤذى الانسان أذى لا ينجع فيه علاج، فإنه يحمل على توهم حقارة كل الموجودات، فاذا كان لهذا الفكر سلطان قويّ على العقل فانه يحبس حركة الانسان عن طلب التحصيل، ويمنع نفسه حتى عن التوقان والاشتهاء، وما هذا إلاّ من الأعراض التى تصحب الموت

ولما كانت كل ثمرات العقل من الأدبيات والفلسفة وعلوم السياسة والاقتصاد إلى الأنظمة الاجتماعية، كلها تفضى الى الرضا عنها والى الاستياء العام من الحال ومن الحياة. فليس من العجيب أن تصل الى الآذان أنات التوجع وصرخات التألم، ولا منه أن تنصرف النفوس والعقول عامة الى طلب إبدال هذه الأحوال بأخرى تكفل تبديل معالم الوجود والحياة، وتحمل على سكون النفس واغتباطها

لا يسلم العقل بأن الاستياء العام انفرد بهِ أهل هذا العصر، فمن الثابت أن الانسان تألم من كثير من الأسباب فى كل الأزمان التى خلت، وعرف مثل انسان اليوم الشقاء والتعس، لأنه لا يتأتى للانسان إدراك أىّ شىء

حتى حقيقة حسه ذاته إلاّ بالألم. فالرجل إذا وجد فى حجرة مظلمة لا يعرف مكان الحيطان ولا يحسها الآ عند ما يصطدم بها ، فكذلك التألم الناشئ من مصادمة الحقائق الواقعة أماني النفس ورغباتها هو الذى يجعل الذات تدرك وجودها وحالها فى الوجود . فاذا كان النوع البشريّ قد تألم فى كل أدوار عمره الطويل ، عند تعارض رغبات النفس وما حال دون تحقيقها ، وإذا كان قد دل على الألم بالشكوى وباظهار الاستياء من الأحوال الحادثة ، فمن المحقق أن مقدار الألم لم يبلغ فى وقت ما الى ما بلغ إليه الآن ، ولا شمل الاستياء كل النفوس بحال مزعجة كما هو حادث فى هذا العصر ، ولا وضحت دلائل الاستياء والسخط بالمظاهر الثورية التى تلحظ فى كل ناحية من نواحى الأرض العامرة وضوحها الحاضر

فالذى حال قبل الآن دون وجود مثل هذه المظاهر ، ودون ثورة الأفكار على الأسباب المغرية بالاستياء ، هو تأثير الدين ونشدان النفوس العزاء به ، لأن السرور والانتعاش اللذين تشعر بهما النفس عند امتلاء القلب بالإيمان يقويان على احتمال كل الآلام ومهما تنوعت مهما قوي تأثيرها ، فالذى يؤمن بالبعث والثواب والعقاب وبالخلود فى السعادة أو العذاب يتقبل بسرور وصبر كل الآلام الوقتية طمعاً بنيل الحياة الخالدة والسعادة المنشودة

ولكن الدين لم يعد له ذلك السلطان على الناس ، وأصبح الايمان ضعيف التأثير فى القلوب ، فأخذت الأفكار تتزحزح تحت القوة الضاغطة عليها ، وتنشط إلى المقاومة ، وإلى الثورة على كل أسباب الاستياء وعدم الرضا عن الحياة.

بدأت النفوس تتوق الى الاستعاضة من كل مظاهر الوجود والأنظمة الاجتماعية غيرها تكفل غبطة النوع الانسانى بحال صادقة . ولم يظهر هذا النشاط فى جهة معينة ، ولا بدأت تلك الثورة الفكرية حيث يقل الضغط عليها ، إنما هي عامة ، وضحت مظاهرها فى كل عقل بشري وإن لم يعرب عنها بالمظاهر المنظورة ، فهي نهضة النوع كله و يقظة الانسانية عامة ، فهل هي مباركة ؟

يتيسر للنفس إرضاء رغبتها فى هذا الزمن ، بما توفر فيه من نتائج العلم والاكتشاف ومن ثمرات الصناعة الراقية . والفقير يتاح له الحصول على كثير مما لم يكن يناله ملك فى العصور الخالية . فكيف تتقزز النفوس من الحياة وتستاء من الحال ، مع توفر هذه الأسباب المرضية ، ومع سهولة نيلها ؟

ليس من ينكر التقدم والرقيّ وامتلاء الوجود بأسباب الهناء والاغتباط . فليست ثورة النفوس إذن بسبب ندرة هذه الأسباب أو صعوبة الحصول عليها إنما من مباينة الظواهر الحقائق ، فما من حال حادثة الآ وهي تتعارض مع حقيقة حكم العقل وشعور الانسان ورغبته الصادقة . وهنالك هوّة عميقة بين ما تقضى العادة على الانسان بنهجه والحقيقة التى يدرك أنها الصواب ، وبين ما يظهره من دلائل الحكم على الحياة وتأثيرها الصادق فيه وحسه إياها

يدرك الانسان الوجود إدراكاً علمياً لا أكثر ، يدرك أنهُ مادة من خصائصها الحركة ، وأن هذه نتيجة القوة المفردة التى تتجلى دلائل وجودها

فى صور متنوّعة . والقوة ونتائجها كلها تجرى على نظم أساسية ثابتة لا تشذّ عن مقتضياتها أبداً ، ولكن العلم لا زال قاصراً عن إدراك السبب الأولىّ فى الحركة العامّة وفى الوجود ، وقد أغفل الإنسان تحدّى البحث فى هذه المسائل الغامضة لوثوقه من عجز العقل عن إدراكها . والعجز عن إدراك مصدر النشأ وزمانه ، إدراكاً يمكن من الإتيان بالدليل عليه ، والقصور عن إدراك الحدّ الذى ينتهى إليه الوجود مع دوام هذه الحركة الثابتة له ، حدوا إلى الإيمان بأزلية القوة المنتجة الحركة الدائمة وأبديتها ، وهي الخالق . ونشأ من الاعتقاد بوجوده الاعتقاد بالقدرة وبوجود النفس وخلودها اعتقاداً يصدق به القلب ويعقد عليه ، بالرغم من عدم الاهتداء إلى الأدلة المدركة التى تؤيد صحة ذلك الاعتقاد ، وبالرغم من مخالفة مقتضياته القوانين الطبيعية العامة المجمع على صحتها ، الثابت وجودها ودوامها بالأدلة الحسّية والعقلية

من مقررات العلم أن الإنسان ككل الكائنات الحية خاضع للقوانين الطبيعية العامّة ، ليس له من الخصائص ما يميزه عن غيره من عالمي الحيوان والنبات ، فقد وجد كغيره بالتناسل ، وهو مثلها ينهج على سنن تنازع البقاء ، وتاريخ الإنسانية بما اشتمل من الحروب والثورات والمدنية أو الهمجية ، وكلّ الذى تسنّه الهيئة الاجتماعية من الأنظمة أو تتبعه من العادات ، هو من أعراض ذلك التنازع العامّ

وصورة الحياة التى يتمثلها الإدراك هي التى ينشىء الإنسان ما يراه

مناسباً لها ، من طرق المعيشة وتعريف الحقوق والواجبات ومعانى الفضيلة والمبادئ الأخلاقية . وكلّ من كتب عن الحياة أو دلّ عليها كان تحت تأثير فهمه إيّاها على الصورة التى وصل إليها إدراكه ، فهو ينقل عن تلك الصورة ما يظنه الحقائق الصادقة

فالكاتب الدينى الذى صوّر الحياة بما فى كتابه لم يمنع الرابط من الفهم على صورة لا تتفق مع ما فى ذلك الكتاب . والراهب الذى يعيش فى عصرنا هذا ، ويرى دلائل الحياة الواضحة أمامه وصورها المتنوعة يدركها على صورة لا تتناسب مع ما عرّفها به من سبقه من رجال الدين ، ولا مع ما فى كتب الدين الموضوعة . وليس هذا لانسراح الرجل من ثوبه الكهنوتى ، ولا لخروجه على الدين ، وإنما لانطباع صور الحياة على ذهنه فى صورة جديدة تحدوه إلى حسها وفهمها على شكل جديد

فمن الذى يدركه الإنسان فى هذا العصر ، ويثير فى نفسه روح الاستياء والسخط على الحال الحاضرة ، رؤيته غيره يمتلك من لحظة ولادته حق السيادة على ملايين كثيرة من أمثاله الآدميين ، لا لامتياز ذلك الفرد على أولئك الرهط بخاصيّة ليست فيهم إنما لمجرد ولادته صدفة من أُم ملكت أو والد توّج . ويزعجه رؤية فرد آخر يطالب بالاحترام والطاعة ، لا لقوة فيه ولا لسلطان له ، إنما لأنه يتلو نوعاً من الأدعية والصلوات بلغة غير مفهومة وبإشارات غير مألوفة يزعم أنها من الوسائل المؤثرة فى القوة الغير المنظورة . ويؤلمه مشهد اقتران الفتاة الغنية الملوءة شباباً وعافية

لا بشاب يتمتع مثلها بالصحة والقوة والجمال ، إنما بمخلوق عليل قبيح الوجه والخلق ، لأن الأول من غير طبقها فى الهيئة الاجتماعية ، ولأن الثانى يضارع نبله نبلها . ويسخط الإنسان رؤيته عاملاً فى فتوة الصبا ونشاط الشباب تعوزه حاجات العيش والضروريات لحفظ بقائه ، بينما يكون إلى جانبه رجل آخر ينعم بالجاه والمال والغنى ولذائذ الحياة، وهو إذا لم يحصل على هذه الثروة من طريق الصدفة ، وإذا هو جرّد منها ، يموت جوعاً بدون أن يستطيع العمل لكسب ما يدفع به عادية الفاقة

أدرك الإنسان أنه وجد من النوع الأصلى بالتسلسل والتوالد ، وأدرك أيضاً أن له كل الحقوق التى لغيره من الأفراد الآخرين ، فهلاّ يستاء من رؤية تلك الأحوال التى ذكرت وأمثالها تحدث فى الوجود على الرغم منه ولو مات غيظاً وقهراً ؟ وهلاّ يملكه السخط على الحياة وعلى الهيئة الاجتماعية حين يرى للمشعوذين والدجالين المقام الأول فى طباق الهيئة الاجتماعية ، ثم راحاتهم بركة وتمتمتهم تجلب رضاء الله ، على زعمهم ؟ وهلاّ تثور نفس الفرد حين يرى الزواج يتم على النهج الذى ذكر ، فيكون سبباً فى حرمان النوع من دوام التسلسل والإنتاج بحال مرضية ؟

أساس الحقوق والواجبات ونظم الاجتماع والأخلاق كلها قائمة على مبدأ تنازع البقاء ، تلك الحال الطبيعية اللازمة ، ومع هذا يُلحظ أن ما يسنّ من حين إلى الآخر من الأنظمة والقوانين الاجتماعية يعارض تلك الحال الطبيعية ، ويمنع المرء من الانتفاع بقوته الذاتية وبما يمكن أن تناله من

الثمرات . فالحياة فى هذا العصر مرتكزة على فروض مستعارة من الأزمنه الأخرى ، لا تتلاءم أبداً مع الروح والأفكار الحديثة

لقد صار كل عمل من أعمال المدنية ، وكل لفظ يصل إلى الأذن من الباطل والأكاذيب ، أحوالاً تغاير ما يشعر به المتمدين فى هذا العصر ، وتناقض إدراكه الحقيقى الذى يعرب عنه بحدّة . فالإنسان الآن يخدع غيره وهذا يقابله بالمثل ، لهذا نرى كل الخلق يمثلون على مسرح الحياة أدواراً هزلية وسلسلة من الأكاذيب لا تنتهى . ولو نزل المرء إلى ضميره ونفسه ، وقارن بين ما يقول ويبدى ، وبين رأيه الخاص وما يخفى ، لعرف حقيقة مركزه المنخفض ومركز العالم فى دركه الأسفل ، ولقدر بدون تردّد نصيب الجميع من الحقارة

والتباين الدائم بين ما تقضى به الاصطلاحات والعادات فى الهيئة الاجتماعية وبين عقيدة الإنسان وما يجب أن تكون عليه الحال سيحدث حتماً فى وقت ما حادثاً مزعجاً يؤثر فى الاجتماع عامة ، فيقلب ما فيه من الأباطيل والأنظمة رأساً على عقب . يكون الجهل مصحوباً عادة بنوع من السرور الحيواني ، فيلوح الجاهل راضياً عن الأحوال الحاضرة لتوهمه استقامتها ودنوها من العدل والكمال . كذلك كانت حال أعضاء محاكم التفتيش وسائر رجال الدين فى الأزمان الوسطى ، حين كانوا يعاقبون الناس بالإحراق والقتل والذبح لمجرّد الشك فى عقيدة أولئك التعساء ، كانوا يرتكبون هذه الفظائع والسرور الأحمق ينعش نفوسهم ويملؤها ارتياحاً وتحمساً ، لتوهمهم إفادة المجتمع الانسانيّ بذلك العمل الوحشي

أما المتكمل بالعقل الناضج والخلق الفاضل فإنه يرى وجوده فى الهيئة الاجتماعية مع ما فيها من هذه الأحوال السيئة والأباطيل المخزية ، كوجوده فى قبر يحتوى رمماً منتنة يتألم بينها الإنسان الحيّ ، أو كوجوده بين جماعة من المجانين لا يسلم من أذاهم إلاّ بالجنون وفقدان الشعور بالأذى

هذه المغايرة الدائمة بين فكر الإنسان وكل مظاهر المدنية ، والضرورة التى تكرهه على العيش بين ما يراه من الأباطيل وأنواع الغش والتغرير ، والتألم من دوام هذه الحال وعدم إمكانه الانسراح منها أو إبدالها بغيرها ، هذه الأحوال كلها هي التى تغرى الناس بالاستياء من الحياة والسخط عليها وهي أعراض المرض العضال الذى تمكن من جسم الاجتماع

والإنسان بين هذه الأحوال المشجنة لا يتاح له التنعّم براحة البال والسرور بالحياة ، تموت فى نفسه الرغبة فى العمل ما دام العمل لا ينيله الهناء الأملَ الوحيد المغرى بالإقدام وبالصبر . فلا مكان للعجب مع هذه الأسباب إذا كان الشجن وانقباض الصدر من الأعراض التى تصحب نضج العقل فى كل الأصقاع والأمصار

البحث الثانى

الدين والغرور

الدين سلطان على الخلق لا يدانيه ما عداه ، ونفوذه فى العقول يشمل كل طباق الاجتماع ، الراقية منها والتى لا زالت فى حالة الهمجية والتوحش ، وتأثيره واضح فى كل أحوال الحياة السياسية والاجتماعية. وفى البلاد المتمدينة يتحتم على كل فرد أن يكون تابعاً — فى الظاهر لدين معلوم ، ولو كان فى الحقيقة ينكر الأديان ولا يعبأ بالعقائد ، أو كان له دين معروف ولكنه لا يؤدى الفرائض وفاق ما جاء به شرع ذلك الدين

يرتبط الدين بالإنسان منذ أول لحظة من حياته على الأرض ، يختاره أهله له فيندمج فى ذلك الدين بإرادتهم قبل أن يميز أو يدرك ، ولا تنقطع الرابطة بين الإنسان ودينه هذا حتى بعد الموت

فإذا رغب فى الزواج تعذّر عليه الأمر ، إذا لم يقرّه رجال الدين وتعاليم الدين ونظم الدين . إن بعضاً من أنصار الانطلاق من القيود الدينية يلجئون إلى الزواج المدنى ، ولكن رجل الدين ينكر ذلك الارتباط بالرغم من اعتراف الحكومات الدينية به ، وكل عقد يناهضهُ الدين لا تكون له قيمة أدبية فى نظر العالم ، لهذا يرجع الناس مكرهين الى العقود الدينية احتفاظاً بالكرامة الشخصية ، ومنعاً لأسباب النيل من العرض

وإذا دعي المرء لتأدية شهادته لا تكون لشهادة قيمة إذا لم يقسم بالله.

واذا أسند اليه منصب خطير بعد التثبت من كفاءته وأمانته حقّت عليه اليمين أيضاً. وإذا مات وانقطعت كل الأسباب بينهُ وبين الحياة شُيّع إلى القبر فى احتفال دينيّ . وإذا أصبح جثة هامدة عراها الانحلال وعظاماً نخرة تعدو عليها عوامل الفناء، يلبث أهله يرسلون له الدعوات بعد الصلوات، ويطلبون له الرحمة بالصدقات والقراآت

نظم الاجتماع الحاضرة يستطيع معها الفرد أن يعيش منعزلاً عن أهله ، يمكنه أن ينشأ بدون عائلة كالمتشرد واللقيط، ويمكنه أن ينسرح من التابعية لبلد معين فينزل حيث تطيب له الإقامة ويرحل حين لا يروقه المنزل ، ولكنهُ حين يرغب فى الارتباط مع غيره من أفراد النوع الإنساني يتعذّر عليه هذا الارتباط إذا لم ينتسب ولو نفاقاً الى دين من الأديان

كل ما يحدث فى المجتمع باسم الدين يحدو إلى انتقاده، ما دام لا يتفق مع العقل والحقيقة ، أو كان من الأباطيل المغرية بالوهم . فالإيمان بوحدانية الخالق ، وبما ينسب إليه من القدرة والحكمة وسائر الصفات ، راسخ فى قلوب البعض من الناس رسوخاً يحدوهم إلى طلب الكمال والفضل ، فليس للانتقاد سبيل إليه ، إنما يوجه النقد إلى ما رسخ فى العقول من تأثير الأوهام الموضوعة ، التى تلبس ثوب الدين ليكون لها سلطانه على النفوس والعقول ، تلك التى تغرى بالشطط وبالشذوذ عن فرائض الدين وتسوق إلى مخالفة مبادئه الأساسية بدون وعي ولا إدراك

قليلٌ عدد من يميز بين الحقيقة وما يمتزج بها من الغريب عنها ،

ونادر بين هؤلاء من يحمله هذا التميز على تطهير فكره مما تسرّب إليه للتأثير فيـه ، ومن الواضح أن الأباطيل والأوهام تؤثر فى عقول الناس جميعاً حتى فى كثير ممن نضجت عقولهم بالعلم والتربية . صعبٌ جداً طرد الخفاش من الدار الخربة ، كذلك يتعذّر إبعاد الأوهام من العقل ومنع تأثيرها فيه ، وما ينسب إلى الدين من الأحوال الغريبة عنهُ هو فى الحقيقة أثر من خرافات العصور الخالية انتقل تأثيرها إلينا مع التسلسل. وبقاء تأثيرها قوياً فى العقول دليـل على عدم نضجها وعلى عدم اكتمال قوة الإدراك فيها ، وحجة على انحصار قوى الذات البشرية ووقوفها عند حدّ معين من التصور والحس

لقد وصل علم أحوال النفس إلى إماطة اللثام عما كان مجهولاً من مناشئ هذه الأوهام ، فدلّ على ما كان سبباً فـي التأثير فى عقل الإنسان فى الأزمان النائية حتى حداه إلى خلقها ثم إيجاد تأثيرها فيه . اقتضى عرفان هذه الحقيقة مرور آلاف من السنين ، وانقراض أجيال كثيرة ، وظهور نفر من الحكماء المفكرين مثل فيثاغورث وسقراط وأفلاطون ، فأدرك العقل البشري أن كثيراً مما ظنه ، شططاً ، من أصول الدين الصحيح ، كانت خرافات مختلقة جسمها الوهم فصورها الفكر على أنها حقائق . ولا يمكن تقدير قوة تأثير هذه الأباطيل فيمن عاش قبل بزوغ فجر العلم وإشراق شمسه ، ما دام العقل المقدّر قد تهذب بالعرفان ، وانسرح من قيد الجهل ، فلم يعد يشعر ذلك الشعور الكاذب وأنكر الأحوال الباطلة قبل تأثيرها فيه

كان الانسان فى زمن الجهل ينزل الزمن والمساف والعلة منازل غيرها من الأشياء التى تحوطه ويحسها باللمس ، فيبحث عن علة كل حادث ، ويرتاءى استحالة الحدوث وتعذر الفهم بدونها. ولما كان وقوع الحادث يدل على وجوده ووجود العلة ، لذلك كان العقل القاصر يذهب إلى أبسط أحوال التعليل : إسناد العمـل إلى قوة فاعلة مباشرة . فإذا سقطت شجرة نسب سقوطها إلى ذات أرادت إتيان الحادث، وإذا زلزلت الأرض توهم كائناً يحدث الرّجة والزلزال ، وهكذا الحال فى كل ما يحدث حواليه من الأمور والحوادث . كان يعرف أن علة الأحوال التى يحدثها هي إرادته ، قياساً على ما توهم أنهُ حقيقة رأى أن علل ما يحدث فى الطبيعة من العجائب هو : إرادة ذات قادرة

اعتاد الإنسان أن يشعل النار بواسطة حجرين من الصوان، فعرف أن الحجر هو العلة الأصلية فى وجود النار . وكان يضرب الحيوان بآلة من الحجر فيقتله ، فقرّر أن الآلة هي التى أحدثت الموت . أما حين تقوم الزوبعة مثلاً أو تهب الريح الصرصر فتهدم كوخه ، فإنه يرى نتيجة الحادث ولا يبصر الذات التى آذته بما عملت ، ولكن أنقاض الكوخ المتهدم دليل وقوع الحادث ، كانت تحدوه إلى الاستدلال بها على وجود ذات محدثة غير منظورة . واختفاء تلك الذات القادرة المزعجة زاد إكبار المرء إياها وخوفه منها ، فقضى حياته فى الانزعاج مما سيداهمه منها من البواعث على الخطر المجهول الذى لا تدفعه القوة ولا تمنعه الحيلة . وهذا الوهم المتسلط والرعب

الناشئ منه هما مصدر انصراف العقل إلى الفكرة الدينية فى الأزمان الخالية

المؤثرات المزعجة تكون دائماً أكثر عدداً من المؤثرات اللطيفة ، وتكون أقوى منها تأثيراً فى النفس والعقل وأكثر دواماً فيهما . تقبل الحواس بدون عناء طروء الحادث المشجى ، ويكون العقل معه ساكناً غير متيقظ ، ولكن الحال ليست كذلك فى الحادث المزعج فإن النفس تحسه على تمام الظهور والوضوح ، فيعقب انتباهها إليه عدة تأثيرات فى العقل والإرادة ، الأول ببحثه عن علة الحادث ، والثانية برغبتها فى الوقاية منه أو فى تدبير وسيلة لاحتماله . ولهذا السبب كان الإنسان فى دور التوحش والجهل أكثر تيقظاً إلى حوادث الطبيعة المزعجة منه إلى غيرها اللطيفة ، فلم يكن يعبأ كثيراً بإشراق الشمس التى تنير الكون وتدفئ جسمه العارى ، ولا بالثمار الشهية التى يتغذى بها وتدفع عنه عادية الجوع ، لم يكن يفكر فى هذه الأحوال إلا عند الحاجة إليها مع أنها قوام حياته ، أما الأخطار والحوادث الجوية المزعجة فإنها على العكس من تلك كانت تنبه فيه حاسة التمعن ونشاط الفكر وتملأ عقله بالصور والتخيلات

لم يصل الإنسان إلى إدراك قيمة الحياة وعرفان ما فيها من الأسباب المشجية واللذائذ ، المغرية بالتوقان اليها أو الكدح لنيلها ، إلا حين أضاء العلم البصيرة ، فأخذ يحمد الذات الخالقة عنايتها بالخلق ، ويعجب بما أوجدت ويكبر القدرة الموجدة إكباراً مصحوباً بالاحترام والحمد والإجلال . أما قبل بلوغ المدنية هذا الحد فقد اكتفى الإنسان بالشعور بالخوف من تلك

القوة الغير المدركة ، التى تتجلى للكائنات فى صور وحالات مرعبة ، تدل على قوتها بالإرعاد والبرق ، وعلى سلطانها بالإبلام والإيذاء و بالموت

كان الخوف إذ ذاك مصدر كل المعتقدات الدينيـة ، أرغم الخوف الإنسان على اجتناب كل ما يظنه يثير غضب تلك الذات المجهولة ذات الحول والبطش . وقصر العقل والسذاجة يغريان بأمور صبيانية على زعم أنها تلطف غضب تلك الذات عند غضبها ، كتقديم القرابين والذبائح والضحايا ، وكالتملق إليها بالحمد والشكر وتمديد الصفات. والعبادة على هذه الصورة من مظاهر الشعور والخوف هي التى اهتدى بها داروين إلى ما ضمنه كتابه (مصدر حركات نفس الإنسان والحيوان)

الأباطيل التى نجمت من تأثير الرعب والوهم فى عقل الإنسان فى العصور الخالية ، ونسبت إلى الدين اعتباطاً ، لم تقف عند حد التأثير فى عقول الجهلاء بل وصلت إلى هذا العصر بالتناقل ، ولا زال لها أثر حتى فى قلوب المتعلمين وذوى المدارك السامية . ها عدد غير قليل من ذوى العقول البحاثة يقرّون العلّة والمعلول كأنهـا حقيقة ، لم يسمُ بهم الفكر إلى معرفة حقيقتها وأنها صورة طائشة من صور الفكر الواهم . وها نفر من الفلاسفة نهجوا على ما نهج عليه الإنسان فى تلك العصور القاصية ، فكانت دعامة ما نشروا الافتراضات التى تخيلها ذلك الإنسان الجاهل ثم عقد عليها قلبه وضميره ، فصارت عقيدته هو ومن خلفوه من نسله المتسلسل . من المتعذر استئصال هذا الاعتقاد من العقل ، لدوام تأثيره فيه وصيرورته من البديهيات فى تقديره

والإيمان بوجود إرادة واحدة قوية قادرة تحدث الوجود والفناء ، يتحتم معه التصديق بوجود الروح حالّة فى المخلوق ، وبالقيامة بعد الموت ، وبالثواب والعقاب . وهذا الاعتقاد هو منشأ تعريف الفضيلة والرذيلة والتمييز بين الخير والشر ، أي مصدر النظام الاجتماعى العام وأساس المدنية الحاضرة. والقول بوجود الروح قديم ، نشأ من عدم إدراك العقل البشريّ قوانين الطبيعة ، ومن فهم بعضها فهماً غير صواب

حسّ الإنسان فى الذات الحية حركة قوة خفية كضربات القلب ونبض الشرايين ، ولحظ عدم وجود هذه الحركات فى الجسم الميت . ولجهل العقل وقصوره عن الاهتداء إلى القياسات المنطقية الصحيحة جرى على هذا القياس الفاسد :

« حيث أن الميت يمتاز بعدم الحركة يكون مايتحرك فى الجسم الحيّ هو » « روح الحياة ، فعند حلولها فى الجسم تكون الحياة بها ، وعدم الحركة » « (الموت) دليل على عدم وجودها أي على مفارقتها الجسم »

وقد اجتمعت آراء الكثيرين على أنّ الروح جوهر بخلاف الجسم فإنه مادة. ولكن من الثابت أن أصحاب هذه المقرّرات لم يعينوا إلى الآن ما هية هذا الجوهر ولا مكان الروح فى الجسد . والجري مع هذا الاعتقاد يجعل النوم والرؤى تلك المسائل الدقيقة من الأمور البسيطة المدركة ، كأن العقل وعاها ووقف على أسرارها وأسباب حدوثها ، فهل الواقع يثبت هذه النتيجة ؟

إذا سأل معترض أصحاب هذه الآراء عن مكان الروح قبل وجود

الجسم الذى تحلّ فيه ، وعن مكانها بعد مفارقتها إياه ، ترى البعض يقول إنهـا كانت فى أجسام غيرها ثم حلّت فى الجسم الأخير ، ثم تفارقه لتتقمص أجساماً جديدة إلى ما شاء الله . وترى فريقاً آخر يقول إنها تخلق مع الجسم ثم تبقى بعد مفارقتها إياه إلى أن تبعث معه . أما الصيرورة إلى العدم الكلّى فان العقل لقصوره لا يرتاِيه ولا يصدقه ، بل ويتعذّر عليه إدراكهُ وفهمه

من الواضح أن الآلة لا تنتج قوة أقوى مما يتكون منه جهازها الأصلى ، وفكرة العدم الكلى نتيجة تفوق قوة عقل الانسان وجهازه المصور ، لهذا لا يستطيع أن ينتجها

القوة المفكرة فى الإنسان هي ذاته ، وبدون الذات لا يمكن وجود الفكر ولا الرأي ولا الشعور . وارتأى العدم يكون من تصوّر الذات وحكمها ، وهذه أثناء كدحها إلى فهم العدم وتصوّره تحس وتشعر بنقيضه وهو وجودها ، فيحول هذا الحس دون إدراك الفهم حقيقة العدم

فلكي يمكن العقل الادراك ينبغى أن تتجرد الذات من الحس أثناء التصور ، وهذه حال إذا وجدت تعذر معها التصور والفهم فيستحيل أيضاً إدراك العدم . وهذه العقبة هي نتيجـة ضعف طبيعة الذات البشرية وجهازها المصوّر ، ولا تمكن إزالتها فلا يمكن العقل إذن إدراك حقيقة العدم

لقد وصل فلاسفة من الهند إلى إقرار فكرة العدم الكلّى ، أي فناء الحركة عامة والمادة على الإطلاق ، والعقل يمكنه إدراك العدم على هذه

الصورة التى تقول بعدم الذات وعدم الوجود أيضاً. ولكن الذى يتعذر عليه إدراكه هو عدم الذات مع استمرار بقاء الوجود وحركته الدائمة، فإن اعتراض العقل على هذا الحكم ناشئ من أنّ الموجودات ليس لها وجود فى التصوّر إلّا بإدراك الذات وحسها، فكيف يمكن فناء القوة المدركة والذات التى تحسها وتوجدها فى الإدراك مع بقاء تلك التى كانت عدماً فيه ؟

من خاصية النفس حب الذات والرغبة فى الخلود، لهذا تقبل مرغمة إقرار فكرة العدم الكلّى، أي عدم الذات والوجود جميعاً، ولكنها لا تستكين للرأي القائل بفنائها وبقاء الوجود. وهذا هو منشأ نشاط العقل إلى البحث اللاهوتى وإلى القول بوجود الأزلية والأبدية. وتصوير هذا الرأي فى الأثواب التى كساه إياها الفلاسفة وعلماء اللاهوت يجعل العقل البشريّ يدركه ويفهم نوع الثوب وشكله، أي الصور الافتراضية الموصلة إلى الإقرار بالرأي، ولكنهُ يقصّر عن تمكين العقل من فهم مدلوله وإدراكه قصور غيره عن فهم حقيقة العدم

وتصوّر العقل الأبدية والخلود أمور فوق قوة إدراكه، فإقراره هذه الحال بعد فهمها غريب، والصواب أنه لم يصل إلى هذا التصوّر مرّة واحدة إنما بعد أجيال كثيرة، كان العقل أثناءها يتهيأ لقبول هذه الحال الغريبة عنه. ولما ثبتت صورتها فى العقل على أنها الحقيقة صار من المتعذّر رجوعهُ عنها مرّة واحدة لإقرار نقيضها العدم الكلّى، فإن النفس الطامعة بالخلود ترتاح إلى القول بالقيامة والبعث، وتسكن إلى الرأي القائل بخلود

الأرواح وكل ما لها من الخواص التى كانت للذات الحية : الإرادة والشعور والإدراك

كان الخوف سبباً فى وجود كثير من المعتقدات الدينية ، وفزع الذات من تصوّر العدم الكلّى حداها الى التعلق بإمكان الخلود . فالقول بالحياة بعد الموت مظهر من مظاهر حب البقاء ، وهذا دليل القوّة الحيوية المدّخرة فى كل خلية من خلايا الذات . والقوة الحيوية تتوازن مع الرغبة فى الحياة ، فالذى حضر وفاة كثير من الخلق يعرف كيف ينصاع الرجل إلى فكرة الموت بخنوع وصغار ، متى كانت قوّته الحيوية قد أضناها المرض أو عبثت بها الشيخوخة ، ويعرف أنه على العكس من هذا يشق على القويّ الممتع بالعافية تحققه من دنو الأجل ، إذا هصر غصن شبابه حادث فجائي وهو فى نضارة العمر ، نفسه حفازة بالأمل فى المستقبل و بالطمع بطول العمر

و إقدام المرء على الانتحار لا يخالف حقيقة حبه ذاته إلاّ فى الظاهر ، فإذا لم ينشأ عمله من فقدان الصواب ، حيناً ما ، يكون عملاً يأتيه المنتحر ليدفع عن نفسه حالاً أخرى يتوهمها أكثر خطراً عليه و إضراراً به من الموت . فلو كان الإنسان غير متعلّق بالحياة بعيداً عن حبه ذاته ما خشي الأحوال الضارة به ، ولا كان هنالك سبب يحدوه الى إعدام نفسه لمنع تأثير تلك الحال السيئة فيها

فالذات التى تحس قوة الحياة ، وتشعر بوجود حركتها الدائمة ، يتعذّر عليها تصوّر إمكان وقوف هذه الحركة وقوفاً دائماً . يهرب الإنسان من

التفكير فى فناء وجوده الذاتى ، ويطمع بتأخير أجله إلى زمن بعيد مع رؤيته فناء غيره وشهوده عدو الموت على الأعزاء عليه . ولكن هذا لا يمنع من أن يكون حظ الإنسان هو العدم ونهاية الوجود الفناء ، طال العمر أم قصر

لم يدن العقل أبداً من فكرة عدم الذات العدم الكلى ، سواء أفى الأزمان البائدة أم فى هذا العصر ، لأن الغرور الذى أثر فى عقول السلف البعيد وملأها بالأوهام ، لا زال يؤثر فى عقل إنسان اليوم بفضل قانون الوراثة . قال الفيلسوف ت. ريبوت (الوراثة للنوع الأصلى كالذهن للفرد) فآراء وأفكار السلف موجودة فى مخيلة الفرد على شكل تذكارات منسية غير واضحة يكفى لظهورها حادث طارئ يعطيها قوة الجلاء والوضوح . فالوراثة قانون عام له سلطان على النوع كله قسرا عنه . وكما أنه يستحيل على الإنسان تصوير وجهه على الصورة التى يريدها ، فكذلك لا يستطيع إبدال طبيعة الفكر بأخرى يرغب فيها . وهذه الحقيقة هي التى تمنع الغرابة فى اجتماع العلم والسخافة فى رأس واحد ، وفى وجود قوة الإرادة وصدق النظر فى ذات واحدة ، ثم تأثير الأباطيل والغرور فى هذه الذات ، مع وثوقها من فساد تلك المؤثرات .

يكون تأثير الأوهام فى الأفكار الخيالية والقلوب المؤمنة أقوى منه فى غيرها ، بسبب تأثير الوراثة فيها تأثيراً عظيماً يضعف العقل ويمنعه من التحرر من تأثير الوهم ، ومن الانطلاق إلى مقتضيات الصواب الذى يدركه

ولا يمتنع تأثير هذه الحال فى الناشئين إلاَّ برجوع العقل إلى الحقائق بالتدرج ولا يكفى لبلوغ هذه الغاية مرور عام أو عشرة إنما مئات وآلاف من السنين فإن الوهم أخذ صورة الحقيقة فى العقل بالوراثة لسبب تأثيره فيه آلافاً من السنين

***

من الأسباب الثانوية فى وجود الأباطيل وما يحدث بسببها من الغرور وجود الجبن الطبعى فى الإنسان ، فإنه يقعده عن الاستقلال بالرأي ، ويحدوه إلى تهيب الإقدام وإلى الاعتماد على قوة الغير . فيكون من النادر ظهور فرد يخالف هذه الحال يمتاز بالجرأة ومضاء العزم وقوّة الإرادة ، ليرى الحياة كمواطن الجهاد لا يمنع الخوف فيها الخطر ولا يدفع الضرر، بل تكون السلامة فيها أدنى إلى الإنسان بالثبات والإقدام منها إليه بدونهما

فإذا ظهر فى النوع فرد يمتاز بالخصائص اللازمة لا يمكن أن يكون كغيره مسوقاً بتأثير العادات والأوهام فيه ، ولا بدَّ من نشاط قوته إلى نيل الزعامة ليكون له السلطان والسيادة ، ولا بدَّ من تفززه للظهور بسلوك سبل مخالفة وتقرير مبـادئ وآراء جديدة . ليس لكل أفراد النوع الأصلى هذه الامتيازات فهم يخضعون للحظوظ وللأحوال المهيأة لهم ، يتعلقون بالمعتقدات الدينية ويتوهمونها درعاً يدفع عاديات الخطر ويكون عزاء فى الحياة المنغصة

ما أقوى تأثير الغرور فى عقول العامة ! وما أقوى الاعتقاد فى دفع الأحوال الطارئة ومنع الأخرى الجائية بالتوسلات والصلوات ، كأن مشيئة

الخالق طائشة متقلبة تحركها الرغبة ويمنعها الرجاء والتضرع !! الاعتقاد بنيل الأماني بواسطة التهجد والالتماس يفتن العقل ويبعده عن التقدير الصحيح، ولو أنه يفيد فى منع اليأس من التطرق إلى النفس. فإذا سقط رجل من منطاد يحلّق فى الفضاء، وكان ذلك الرجل من ذوى الأفكار الحرّة، فإنه لا يتردد لحظة فى التحقق من دنو أجله ومفارقته الحياة بمجرد وصول جسمه إلى الأرض واصطدامه بهـا. أما إذا كان ذلك التعس من الذين أثر فى عقولهم الوهم فإنه لا يكف عن مناداة الأولياء والتشفع بالمقربين، كأن تلك الدعوات تحرك قوة غير طبيعية تغالب القوانين الطبيعية الدائمة وتمنع نتائجها اللازمة كسقوط الأجسام فى الفضاء وما يتبعها من سرعة الحركة مع توالى لحظات السقوط ثم رض الأجسام وتأثير ذلك فى الجسم الحي، ذلك المغرور لا ينقطع منه الأمل فى الخلاص (بمعجزة) حتى يرض على الأرض وتقف حركة الحياة والفكر

ليس أعز على النفس من الوهم وتأثيره فيها، فلا تكبر إلاّ الغرور ولا تتعزّى إلاّ بما يصوّره لها من الأباطيل الخادعة، فلا مراء فى بقاء الخلق فى طور الإدراك الصبياني حتى ينسرح العقل من قيد الخرافات، ويعول على العلم الصحيح فى عرفان الحقيقة وإقرارها، وحتى يوجد التضامن العام فيكون أمل الفرد فيه قويًا

ومن تلك الأسباب الثانوية الرغبة فى الكمال فإن هذه الرغبة كامنة فى كل نفس بشرية. والكمال على ما يصوره العقل صفـة الخالق وحده

لا يبلغ إليها كمال المخلوق مهما أوتي من العلم والحكمة ومهما بلغ إليه من أسباب الفضل والرفعة سواء أفى حسن الخلق أم فى تهذيب النفس والفكر. ونزوع النفس إلى طلب أرقى محاسن هذه الأحوال غريزي فيها تنصرف إليه من ذاتها ، لا فرق فى ذلك بين طباق المتعلمين والجهلاء

ولكل نوع حد من الكمال يبقى الفرد عادة دون البلوغ إليه ، ولكن غريزة حب الحياة والكمال تنهض به إلى طلبه . والنوع كالفرد يقصد بدون ملل ولا سآمة إلى تلك الغاية، بالتكوّن والارتقاء وبسائر ما أودع فيه من مقتضيات تلك الحال. وكما أن للفرد قوة حيوية مقدرة فكذلك للنوع قدر منها يؤهله إلى كمال محدود وإلى أجل معين . فإذا وصل إلى ذلك الحد من الكمال يبدأ نقصه ثم يفنى النوع كله ، ليحل مكانه نوع آخر أرقى منه كان الأول سبباً مؤدياً إليه . وها علم طبقات الأرض يدلّ على كثير من أنواع الحيوان وجدت ثم انقرضت بعد حين

والنوع الإنسانى كأحد تلك الأنواع خاضع لقوانين الطبيعة : الوجود والكمال والعدم . وكما أن العقل لا يتخيل صور الأنواع التى سبقت وجوده وكانت سبباً للبلوغ إلى حاله الحاضرة ، فكذلك يتعذّر عليه إدراك صور ما يجئ بعده من الأنواع . ولكن طالما يبقى النوع الإنسانيّ دون بلوغ الحدّ الأقصى لتكوّنه وكماله ، فإنه يقصد إليه بدون ريب . والنشاط إلى تلك الدرجة الكمالية يشعر كل فرد بالحاجة إليه ، ويسعى لتحقيق الرغبة فيه ، شعوراً غريزياً ليس معدوماً إلاّ فى ذوى الخبل والجنون

ومهما تنوعت صور الارتقاء الذى ينشده جميع الناس مع اختلاف العقول والطباق ، ومهما تعددت أسماء مظاهره المتنوعة ، فإنه رغبة قوية كامنة فى الذات تدفعها للابتعاد عن العزلة وللشعور بالحاجة إلى التضامن العام . والرابطة التى تجمع الناس جميعاً إلى بعضهم فى جامعة النوع الأصلى تجعل النوع ذاته وحدة زولوچية فى الوجود الذى يتضمن وحدات أنواع كثيرة، هذه الرابطة يحسها كل من يدرك أنه حلقة فى سلسلة التضامن العام . والإنسان فى حاجة إلى هذا الإدراك ليعرف أنه جزء من المجموع الشامل ، وأن وجوده الذاتي جزء من وجود النوع ومن قوته الحيوية ، وأن تكونه الفرديّ وارتقاءه صورة مصغّرة لنشأة النوع ذاته وارتقائه . ويكفى لمعرفة هذه الحقائق الاطلاع على تاريخ الإنسانية ودرس حياة رجال العلم والشعراء فى الأزمان التى انقضت ، وإدراك جلال العالم وجماله على الصورة التى يدلّ عليها العلم

ولكن ما حال العامي عند ما يشعر بأنهُ إنسان بين أمثاله ؟ ومتى يتحقق من امتلاكه حق الارتقاء عن الحيوان الذى يأكل ويتناسل ثم يموت ؟ ومتى يتاح له أن يعرف حقيقة ذاته ومكانها فى النوع الأصليّ ومرتبتها بين سائر الكائنات التي يشملها الوجود ؟ كان الدين وحده إلى الآن هو الذى ينهض به إلى الارتقاء ، وتعاليمه هي التى تحدّد نوع الكمال الذى يقصد إليه وكان هو الرابطة التى ربطته إلى الجماعة وإلى مبدأ التضامن . لهذا كان تأثير الدين قويًا فى عقله ونفسه ، وسيبقى كذلك طالما لا تعوضه المدنية مما

يجده فى تلك الحال من التأثرات والانفعالات النفسية والسرور والعلاقات الاجتماعية وغيرها ، بحيث تجعله يحس وجوده فى الهيئة الاجتماعية ويشعر بأنه كغيره يشغل حيزاً معروفاً بين الجماعة . والمنتظر أن يجد الفرد فى المستقبل كل حاجاته من أسباب النشأ والارتقاء ومن التضامن العام الناشىء من شعور الناس بالحاجة الماسة إلى تلك الحال المجدية لا من المعتقدات الدينية

أيّ هناء يعرفه الإنسان فى ذلك الزمن الجائي ، حين يسمو خيال الشعر إلى أرقى طبقات التصوّر والانسجام ، فتنبعث إليه النفوس وينفذ إلى القلوب والأرواح ؟ وإلى أيّ حدّ يبلغ جمال العالم ومحاسن الحياة حين تنبعث القلوب إلى القلوب ، تحن إلى بعضهـا فتتبادل دلائل العطف والمواساة ، فتفيض الأيدى بالندى تشبع البطون الجائعة والنفوس الطامعة ؟ وكم يكون تأثير الروح من الفناء حين تشعر النفوس بالهناء والغبطة ، فتعرب عن شعورها بتلك اللغة لغة الأرواح المنتعشة ؟ فهلاّ تكون الرابطة الاجتماعية التى تقرّب الناس من بعضهم بمحض الرغبة فى الاجتماع والتكاتف ، أقوى وأفضل من تلك التى ترغم على التضامن القهرى مع الشجن والرعب ؟

المدنية الصحيحة هي التى تجعل أواصر التضامن الشعر والعلم والفنون الجميلة ومنتجات الفكر والإنسانية . فى ذلك الحين يعرف الإنسان معنى وجوده فى الحياة ومكان مرتبته فى الوجود ونوع ارتباطه بالنوع الأصلى ، وهنالك يبلغ غايته من الارتقاء والكمال . تلك آمال قد تتحقق إذا ترك الإنسان يسعى إلى تحقيقها والبلوغ إليها ، ولكن هل يتركه رجال الدين يتخلص من

شراك غاياتهم الشخصية ويفلت من تأثير الغرور والوهم فى عقله ونفسه ؟ ذلك ما يتساءل عنه محبّ الإنسانية والإصلاح بانزعاج وجزع ، كلما رأى وفرة ضحايا أنصار الباطل ، وكثرة الأباطيل الفاشية وسيادة الغرور

***

مما لا ريبة فيه حاجة الخلق إلى المنبهات العقلية الراقية وإلى الكمال حاجة ماسة ليست من قبيل الطمع أو الفضول . وما ذكر فى هذا المبحث دلّ على أسباب من التاريخ ومن علم أحوال النفس والجسم ، هي التى حدت الإنسان إلى خلق الأباطيل الدينية ، لتضمينها ما تتوق إليه نفسه من رغبتها فى طول البقاء والخلود والسعادة . والفريق العظيم من الناس يصدقون هذه المغريات يتمثلونها حقائق ، ويعقدون القلب عليها لا من قبيل التوهّم أو الرياء الاختياريّ أو القهريّ ، إنما بسبب ضعف العقل مع سلامة النية والعجز عن مغالبة العادة القاهرة ، وبسبب التصور الخيالى الذى يأخذ شكل الحقيقة تسليماً بدون تعرض العقل لسيره ولعرفان وجوه الخطأ والصواب فيه

أكبر المصائب التى مني بها الاجتماع إكبار الباطل وإرغام الناس على احترامه ، بالرغم من إنكار الكثيرين وتحققهم صحة وجوه البطلان فيه . هذا الاحترام نفاق ورياء لا يشعر بالخجل منهما الإنسان ، بسبب اعتياده

الإقدام على إتيانهما بدون تروّ وبدون تبصّر فى العمل ونوعه . وليس اللوم على العقول والنفوس المسوقة بحكم العادة واستيلاء الغرور عليها ، إنما اللوم والمسئولية الأدبية واقعان على أولئك الذين يعرفون الحقيقة ويتظاهرون باحترام المختلقات والأباطيل ، جرياً مع العادات المتبعة والتقاليد ، وجبناً عن الإقدام على القيام بالواجب ولو تصادمت مقتضياته مع رغبات الناس وحركت وقتاً ما سخط الأفكار وثورة النفوس عليهم. فهل هذه الحال من المدنية الصحيحة ومبادئ الحق ، أم هي من الأباطيل الفاشية والغرور ؟

البحث الثالث

الإمارة والغرور

إذا اقتصر نظر الإنسان على تعرّف وجوه الحسن فى نظام العالم لا يتردد لحظة فى الاعتراف بأنهُ غاية فى الكمال . كذلك كان أهل العصور الوسطى يرون الأنظمة فى عصرهم صالحة للحياة مؤدية كل الغرض منها ، والحال أن بناء النظام القديم قد تهدّم وعُوّض العالم منهُ ستراً دقيق الصنع ، يخفى وراءه الهيكل المتداعى والأنقاض المبعثرة

عماد ذلك النظام الملكية ، وهذه مرتبطة بالدين ارتباطاً لا مندوحة لها منه ، فالدين يأمر بإطاعة أولى الأمر ، ولولا هذا ما رضخت ملايين من النفوس للفرد الواحد ، ولا رضيت حالاً تدلّ على الصغار والهوان

يظهر بين الخلق رجل قويّ الإرادة والعزم فيغتصب الإمارة ويخضع الأمة بالقوة لسلطانه ، ثم يتخذ لنفسه أخداناً يدنيهم منه بالإحسان ويربطهم إليه بالمنافع المادية والألقاب . ذلك المغتصب سواء أوضع على رأسه التاج وتلقب ملكاً أو قيصراً أم اكتفى بالسلطان بدون تلك الألقاب الضخمة ، يتقزز الناس من الخضوع لحكمه لأنهم مكرهون على الخضوع بالقوة . وإذا وجد بين الجماعة من يرضى عن حال ذلك المغتصب ، بسبب تقدير خلاله الفاضلة أو مناقبه المغرية ، أو انبهار النظر بما يرى من

مظاهر القوة والفوز ، فأولئك النفر قليلون لا يعتد برضاهم إذا رضوا ولا بسخطهم إذا انضموا الى الساخطين

ذلك الأمير المغتصب يمكنهُ التخلي عن الاستنصار برجال الدين اكتفاء بخيله ورجله، ويمكنهُ الاستخفاف بالاعتراضات الوجيهة، لأنّ ما بيده من القوة يكفي لمقاومة النافرين منهُ المتأففين من الرضوخ له . فإذا قال له معترض : إنك رجل كسائر الناس، لم نخترك بمحض إرادتنا للترأس علينا، فليس من سبب صحيح يرغمنا على الخضوع لك أو يخولك حق الارتقاء إلى العرش » كان جوابه « حجتك قوية وجيهة ولكن جيشي أقوى منها، فأنت مرغم على إطاعتي لالأن هنالك سبباً معقولاً يحمل عليها وإنما لأنني أرغمك عليها بالحديد والنار »

في مثل هذه الحال لا يكون الأمير محتاجاً لقوة الدين يستعين بها ، يمكنهُ الاستعاضة من زيت المسحة بالبارود ، ومن ترانيم الكهنة في يوم التتويج بأصوات المدافع وصليل السيوف . فإذا رزق ذلك الجبار القاهر طفلاً، تقوم في نفسهِ الرغبة لوضع ولده على عرش الملك، إذ ذاك لا يجد مناصاً من النجع إلى المعابد ومن الارتماء في أحضان رجال الدين ، ليتخذ منهم أنصاراً لقضاء لبانته، لأن السيف وحده لايقوى على البلوغ بهِ إلى تلك الغاية فيحتاج معهُ إلى مقررات الدين ونفوذ رجاله أصحاب الصلوات والقلانس

فرجال الدين ولا مراء في الحق هم عماد الملكية وأساس العرش ، لأن ذوي الرؤوس المتوجة ليسوا جميعاً من ذوي المواهب السامية أو القوة التي

تمكنهم من بهر الأنظار وجذب القلوب والسيادة على الخلق بفضل تلك المميزات، جلهم فى الغالب دون الحد الوسط فى الذكاء والإدراك، يندر أن يظهر بين أولئك النفر من يتجاوز ذلك الحد ويمتاز بالعقل والحكمة أو بالنبوغ فى علم أو فن بخصوصه

من الملوك فى هذا العصر من يقال عنهُ إنهُ تخصص فى الفنون العسكرية أو فى التشريع أو الكتابة أو فى التصوير أو فى الموسيقى ، كلهم يجهد نفسه للوصول إلى أبعد غاية يمكنهُ الوصول إليهـا فيما انصرفت إليهِ نفسه بالانبعاث والرغبة القوية. فإذا قدرت معلومات الواحد منهم أو قيمة عمله، بدون تملق ولا محاباة، ما وجدت بينهم من يجيد ما تخصص فيه، فلا الذى ولع بالجندية يصلح لها أو يستطيع أن ينال بقوته وكفاءته منصباً ما فى الجيش، اذا لم يكن ملكا يقلد نفسه ما شاء من المناصب . ولا الذى نبغ فى التشريع يتاح له أن يمتاز بين أمثاله إذا كان من رجال القانون ، ولا الذى ادَّعى النبوغ فى علم الفلك يزهر نجمه ، ولا المتشاعر يغرى بقصائده ، ولا المصوّر يلفت إلى بضاعته الأنظار. فلو لم يكونوا ملوكاً ما تمكن أحدهم من الفوز فى معترك الحياة ومن كسب رزقه بين المتزاحمين عليه . نحن لا ننكر أن منهم من يمتاز بشىء من جمال الوجه والكياسة والظرف، فأولئك يمكنهم، إذا كانوا من عامة الناس، اختيار زوج من المثريات ودفع الفاقة عن أنفسهم بما تملك الزوجة ، ولكن الجمال والثروة الجذابة المغرية لا تتوفر لهم جميعاً ، فمنهم من كان من نصيبه الدمامة وسوء الخلق والعيّ والاعتلال ، فمثل

أولئك التعساء ماذا يكون حظهم بين الخلق إذا لم يكونوا فوق عروش الملك ؟

حين يوضع تاج الملك على الرأس يساوى بين كل الرؤوس المتوجة مهما كانت قيمة صاحبها من الهمة أو الخمول ، من الضعف أو القوة ، من الغباوة أو الذكاء ، تجئ مع التاج ألقاب الجلال ، ويخضع الناس للرأس المتوج . هذه الحال الشاذة تغرى النفس بالسؤال عن الباعث الصحيح الذى جعل للرجل الضعيف الأمرَ والنهىَ على القوّاد المدربين والجيوش القوية ، وجعل له الصدرَ فى دور العلم والجامعات ، والرئاسةَ أينما حل وحيثما استقرّ ، وحق التصرف بمصالح الأمم وأرواح العباد .

ليس لهذه الأسئلة جواب يرضى النفس ويقنع العقل ، ولكن رجال الدين أوجدوا ما يكفل شفاء النفس من وقرها ، ومنعَ العقل من الاستدلال والبحث والاعتراض ، أوجدوا الطلسم العجيب - مشيئة الله - فكلما رغب الأمير فى تقرير رغبة من رغبات نفسه بدأ الأمر أو النهي بتلك العبارة ، كأنه يملك - مشيئة الله وعناية الله - حروفها إكسير يحوّل كل الأمور إلى النفع متى بدئت بها صيغة أمر الأمير . ولكي يكون لهذا الطلسم قوة التأثير فى النفوس فيسكنها ، وفى العقول فيخدّرها ، تقتضى الحال حسن الاعتقاد برجال الدين ووجوب احترامهم ، ولهذا يتظاهر الملوك بقوة الإيمان وبتأدية الفروض الدينية وباحترام رجال الدين ، ليحملوا الناس على الحذو على مثالهم

ولما كانت النفوس قد تحررت نوعاً من تأثير الوهم فيها ، ونشطت إلى الانسراح من كل ما لا يتفق مع رغباتهـا ، ونظرت شذراً إلى السلطة الفردية ، لم يعدم العقل حيلة جديدة للتغرير وللإبقاء على الرؤوس المتوجة ، فأوجدَ الدستور إلى جانب السلطان المطلق ، وأوهم الناس بإمكان الحكم على تلك الصورة . والحال أنّ السلطتين تتضادان في الأصل والغاية نقيضان لا يجتمعان . ولكن من حسن الحظ أن الأحوال في المجتمع تتهيأ وتتم بدون تبصر ، ولو عني العقل بالبحث والتحقق لتعرف وجوه الصواب أو الخطأ ما أقرّ هذا النوع من الحكم ، ولأدرك أن الدستور إلى جانب الملكية خيال لا حقيقة

الملك يتبوأ عرشه (بنعمة الله) ، ويحكم (بمشيئة الله) ، وتحق له الطاعة (بأمر الله) ، فكيف يتأتى الذي يستمد سلطانه من الله أن يسمح للناس بمقاسمته هذا السلطان المقدس ؟ الدستور مدلوله الاعتراف بسلطة الأمة وحقها في حكم نفسها وتدبير الشئون جميعها ، فهو مقتضى من مقتضيات الحال ونتيجة نهضة الأمة التي تقصد إليه . وكما أن الإنسان المملوء حياة وقوة يدبّر شئون نفسه ، فكذلك الأمة يحق لها ما هو حق طبيعيّ للفرد ما دامت تدل على حياتها بالمظاهر الصادقة . فإذا كانت هذه الحال هي منشأ الحكم الدستوريّ ، وكان هو النوع الواجب أن تحكم به الأمم ، فكيف يمكن معهـا وجود سلطة الفرد ، وموازنة مشيئته مشيئة الأمة ؟ لنفرض أن أمة بتمامها رأت عزل الملك وهدم عرش الملك ، فهل يرضخ

لتلك الرغبة لأنها رغبة الأمة التى تملك حق الحكم وتدبير الشئون ؟ وهل تنفذ الأمة مشيئة الملك إذا ارتأى محو الدستور؟ مما لا ريبة فيه أن وجود سلطتين حاكمتين فى أمة واحدة أمر ينافى المصلحة العامة ، يعترض عليه العقل كما يعترض على القول بإمكان وجود إلهين بالمعنى الصحيح فى الوجود . فالملك يرى أن له وحده حق الحكم والتصرف ، ويرى واجباً على الأمة الاستكانة والرضوخ . والأمة الحيّة تعرف أن ذلك الحق لها وحدها دون الملك ، وتثبت حقها بأدلة لا تدحض ولا يمكن الاعتراض عليها ، فالتنازع قائم بين السلطتين ما لم ترضخ إحداهما للأخرى طوعاً أو كرهاً

الحكم الدستوريّ يقرّ أحوالاً على أنها واجبة ولكنه يمنع نتائجها اللازمة، يعترف مثلاً بحق الأمة فى حكم نفسها ، ثم يمنع نتيجة هذه الحال بوضع سلطة الملك فوق مشيئة الأمة . وعلى هذا تكون الملكية المطلقة فى العصور الوسطى نظامها أدنى إلى الكمال وأبعد عن النقد من نظم الحكومات الدستورية فى هذا العصر. لم يكن الإنسان فى ذلك العهد يتجشم من المتاعب سوى الرضوخ لسلطة يعرف أن لها وحدها حق الأمر والنهي وتدبير شئون الجماعة بدون منازع ولا مزاحم ولا تصادم مع رغبات أخرى . فمن خلق ليكون محكوماً (بمشيئة الله) لا يفكّر إلاّ فى نفسه وفى عمله ، فإذا كان كسبه وافراً تنعّم وطاب له العيش ، وإذا قدر عليه رزقه يتعزى بأن ذلك بمشيئة الله مقسّم الأرزاق والحظوظ لحكمة لا يدركها المخلوق .

وإذا تطرّق إلى عقله الشك يوماً في شيء مما يحوّطه يجد بجانبه رجال الدين لا يضنون عليه بإزالة أسباب الشك ، لا بالدليل العلميّ أو العقليّ ، وإنما بما يكررونه في كل لحظة من عباراتهم المعروفة : إرادة الله – مشيئة الله

فالملك ورجال الدين يتكاتفان متساندين ، الأول يغرّ بالتعبد واحترام رجال الدين ، وهؤلاء ينصحون بإجلال ولي الأمر . يجلّ الملك رجال الدين، وهؤلاء يعلنون أن الملك يتربع في دست الحكم بمشيئة الإله القادر وبنعمة منه ويقولون بوجوب طاعته بأمر الله . يجهر الملك بثقته برجال الدين ويشهد بأنهم على الحق والصدق ، ويشهد هؤلاء بأنه ميزان العدل ومثال النزاهة والاستقامة . فلا غرابة إذن في تأثير هذه التصرفات في عقول العامة تأثيراً يحمل على الرضا عن الحال وعلى الانخداع والاغترار

***

إذا نفر البعض من نظام الحكم الفرديّ بسبب ذكر هذه الحقائق، فلا يحملهم ذلك على التعلق بالحكم الجمهوريّ يظنونه من صالح الهيئة الاجتماعية . ليست العبرة بالأسماء أو الصور التي يسمى بها نوع الحكم إنما بالفائدة التي تعود على الهيئة المحكومة ، وما من حال واضحة أو دليل محس يحدو إلى الجزم بأفضلية الحكم الجمهوريّ

هذا النوع من الحكم يستدعي أنظمة اجتماعية واقتصادية وسياسية تختلف كثيراً عن الأنظمة الموجودة ، فإذا بقي العالم ينحو على هذه فإن

الديموقراطية تبقى لفظاً لا يدلّ على مدلول محسّ . فالثورات التي تحدث الآن فتبدّل الحكم الفرديّ بالجمهوريات لا تحدث انقلاباً حقيقياً فى شكل الحكم ، ولا تكون نتيجتها إلاّ إبدال إسم الحكم مع بقاء أساسه على النظم التى كان عليها قبل إراقة الدماء وهدم العروش

الديموقراطية هي الحلقة الأخيرة من سلسلة التكوّن والارتقاء ، الغرض منها حكم الأمة نفسها بالمعنى الصحيح . والبلوغ إلى هذه الحال الراقية يمنع كل صور الحكم الفردي والبيروقراطية ، ويحول دون كل رقابة أو إشراف على سلطة الأمة . أما النحو على مثال ما نشطت إليه بعض الشعوب الأوربية ، من إطلاق إسم الجمهورية على ذات النظام القديم ، فإنه تغريرٌ الحال الحاضرة خيرٌ منه وأدنى إلى صالح الاجتماع وإلى الصراحة

ليس من الإصلاح هدم جزء من كيان النظام الاجتماعي والإبقاء على الجزء الآخر ، وحركة الإصلاح التى تبدّل إسم الحكم ولا تعنى بأساس النظم من المبادئ الاجتماعية والاقتصادية والفلسفية التى يتدعم بها النوع الأول ، تكون حركة طائشة عقيمة ، لأن الشجرة إذا لم تستأصل جذورها واكتفى الإنسان بقطع غصونها الظاهرة لا تلبث أن تدب فى جذعها روح الحياة فتفرخ وتورق وتعود إلى أقوى مما كانت عليهِ قبل عملية البتر . فكذلك الأمر فى كل إصلاح يتناول العرض الظاهر دون جوهر الحال التالفة . وكما أن الرجل إذا بترت ساقهُ يتألم ولا يعود يحسن المشي والحركة ، فكذلك الأمة تحس الصدمة العنيفة عند انهدام عرش الملكية وإبدالها

بنوع آخر من الحكم، تقمز بحركات غير طبيعية كما يفعل ذو الساق الواحدة ، إلاّ إذا بلغت شأواً بعيداً فى الارتقاء والعلم والحكمة ، ولكن أين العالم من هذه الحال ؟

العقل بعيد عن ذوى الحماقة الذين يتظاهرون اعتباطاً أو رياء بالتمانى فى الحكم البيروقراطي ، فهذا النوع من الحكم لايكون صالحاً للهيئة الاجتماعية إلاّ حين تتطهر من كل أنواع الأباطيل التى وصلت إلينا من العصور السالفة ومن المعتقدات الدينية الباطلة ، وإلاّ حين تزول كل المميزات الوراثية بين الناس .

والحكومة البيروقراطية التى تقرّ ديناً مفرداً دون بقية الأديان ، وتعترف بالألقاب الموروثة وتميز بين الناس باعتبار بعضهم من الخاصة والبعض الآخر من العامة ، هذه الحكومة لا شيء يميزها عن الملكية إلاّ بأنها دونها فى الصراحة وأبعدها عن إرضاء العقل والنفس .

والأمة التى تؤمن بوحدانية الخالق وبكتاب منزل ، ليس غريباً عليها أن تكون منبعثة إلى الرضا عن حكم الفرد ، مادام ذلك الكتاب الذى يتضمن أوامر الخالق ونواهيه يقضى بطاعة ولىّ الأمر وينهى عن معصيته ، والأمير الذى يحكم تلك الأمة يكون بدون نزاع فوق كل سلطان فيها ، يمكنه الحكم بدون تحمل مسؤلية الخطأ ، وتكون سلطته مطلقة لا تحد ورغبته لا تصادم . ولاغرابة فى إلفة الأمة هذه الحال ، ولا فى عدم ثورة

الأفكار على ما يلازمها من اختصاص فئة معينة بالألقاب الضخمة والامتيازات الكثيرة مع حرمان الآخرين من ذلك

من النتائج السيئة التى جاءت بها المدنية الحاضرة تنفير النفوس من الحكم الفردى والرغبة فى ملاشاته أو فى محو نظمه الأولى ، فإن ما قيد به من الأنظمة الجديدة يخالف الروح الأولى ولا يتفق مع معنى السيادة المطلقة فكيف يمكن التوفيق بين المختلفين أو الجمع بين المتناقضين ؟

تاريخ الملكية يدل على أنها من مناشئ متنوعة، وقد كان الإنسان منذ وجد على الأرض اجتماعياً بطبيعته ويقتضى الضرورة ، كان يعيش مع جماعات من أمثاله كما يفعل الآن القرود وأنواع كثيرة من الحيوان والطير ، فقضت الضرورة بأن يكون لكل فريق رئيس يتولى الزعامة وتدبير وسائل الدفاع ، وبأن يكون ذلك الرجل المختار ممتازاً بين البقية بالبأس والبسالة والذكاء . فى ذلك الزمن كان الولد يطيع أباه بعاملي الحب والاحترام ، ويرضخ الضعيف للقوي بسبب الخوف منه ، ويطيع الفقير الغني رغبة فى الانتفاع

كان الخضوع للقوة الظاهرة ، وكانت الحال طبيعية فى أبسط صور الحكم ، يأمر الرئيس لأنه قوي ذو بطش وحول ، وتطيع القبيلة أمره حباً فيه أو خوفاً منه . هذا النوع من السيادة هو الذى تقلب فى عدة صور حتى نشأت منه الملكية بمظاهرها المبهرة وألقابها الضخمة . وكل ما فى الحالين من الفرق أن الأمير فى الأزمان القديمة كانت دعامة سيادته القوة وحدها ،

أما ملوك العصور الوسطى والحاضرة فأضافوا إليها قوة الدين ، واتخذوا ألسنة رجاله وسائل للتأثير فى عقول الناس لإخضاعهم

مبدأ الملكية وروحها اللذان ينتصر لهما أشياع هذه السلطة يقضيان باختصاص الفرد بحق الحكم ، وعلى الناس بالطاعة التامة ، وفاق مشيئة الله وعلى هذا يكون الاعتراض من الكبائر ، ويكون واجب المؤمن السكون لمقتضيات الإيمان ، والرضوخ لإرادة الجبار الحكيم . ولما كانت الرغبة فى تقييد هذا السلطان بمشيئة الأمة تخرجه عن أصله الذى نشأ منهُ وقام عليهِ ، فكيف يمكن الجمع بين حالين متباينتين : الإطلاق والتقييد ؟ وكيف يمكن للأمير الذى يرى السلطان المطلق من حقوقه الرضاء الصحيح بالإذعان لمشيئة من يعرف أنهم مقضيّ عليهم بالطاعة ؟ فإيجاد الدستور إلى جانب السلطة الفردية ارتباك يفضى الى حال باطلة وإلى نتائج كلها تغرير وغرور

والبلد الذى تقوى فيه الأمة حتى تغلب مشيئها رغبات الفرد الحاكم تكون كل مظاهر الحكم فيها وصيغ الأحكام أساسها وعمادها الباطل ومدلولها النفاق والرياء . ليس أدل على هذا من نسبة المشيئة والتصرف إلى الرأس المتوجة بينما هما للأمة وحدها ، أكره الأمير على تنفيذها مذيلة باسمه سواء أتفقت مع رغبته أم لم تتفق . فالأمة تكذب حين تنسب العمل إلى غيرها والأمير ينافق ويمالئ حين يصادق على الكذب ، ويكذب بوقاحة حين يستعمل فى خطابه ضمير المتكلم بينما هو لا يملك حرية الإعراب عن ضميره ولا ينطق إلاّ بمشيئة أفراد الأمة الذين انتدبتهم عنها

والوزراء المسؤولين ، يداجي الملك حين يعلن ثقته بوزيره وبارتياحه من خدماته ، بينما يكون ذلك الوزير من ألد خصومه هيض جانب الأمير بإبقائه إلى جانبه على الرغم منه. الكذب والرياء والمداجاة من العيوب التي تنفر منها النفوس ويحارب بها الدين وعلم الأخلاق ، فما تكون إذن قيمة الحال التي تفضي إليها وإلى دوام الاتصاف بمدلولاتها الشائنة ؟

أما البلد الذي تكون فيه سلطة الأمة صورة وهمية إلى جانب العرش فإن الحال فيه لا تقل عن السالفة في النفاق والكذب وفشو الأباطيل وسائر أنواع التغرير . وتمتاز على الخصوص بذر الرماد في عيون الأمة بنسبة التصرفات والإدارة إلى نوابها وإلى الوزراء ، بينما تكون كل صغيرة وكبيرة لا تتم إلاّ بمشيئة رب العرش صاحب الكلمة النافذة . فيكون انتخاب النواب وعرض المصالح عليهم خدعة ، الغرض منها التضليل عن الحقيقة ، وتخدير النفوس المتقززة من اختصاص الفرد بالحكم

حق السيادة لا يكون إلاّ لأحد إثنين : الفرد أو الأمة . وكل حكومة تقرّ إحدى السلطتين دون الأخرى صراحة تمنع الارتباك من نظاماتها، وتدنو من خدمة المصالح العامة ، ولما كانت الحكومة الدستورية تعترف بسيادة الأمير ولكنها تقيد سلطته بمشيئة الأمة ، أي بجعل السلطان مشتركاً بين رغبتين متضادتين كلاهما تنكر الأخرى وتعنى بملاشاتها ، تكون هذه الحكومة بعيدة دائماً عن مقتضى النظام الصحيح والحق الصريح ، وكل مظهر من مظاهر الحكم فيها يكون دليلاً على النفاق والخداع غير أن

حق الحكم إذا كان للأمة وحدها لا يكون للفرد أي شأن فى السيادة والتصرف ، وتكون الحكومة بيروقراطية بالمعنى التام . وإذا كان ذلك الحق للفرد فيجب أن تعترف به الأمة ، بدون تقزز ولا مراآة فتكون الحكومة أرستوقراطية ، تخضع لها الرقاب صاغرة لمقتضى الحال الواجبة ، بدون حاجة إلى المخدرات الوهمية كمجالس النواب و إشراك الأمة فى الحكم

لا مراء فى أن الحكم الدستوري يفضى إلى كثير من أنواع الغرور والكذب، والسلطة المطلقة أبعد منه عن الرياء والخدع، غير أن الحال معها لا تخلو من مساوئ واضحة معالمها . فالذى يختص به الفرد نفسه من العظمة ومظاهر الجاه يفسد نفوس من يحوطونه ، يغريهم بالتملق ويحملهم على الرياء والنفاق

كانت قصور الملوك فى كل الأزمان مسارح تمثل عليها الحاشيات والأتباع مايدل على فساد الأخلاق وعلى المداهنة والمداجاة . والإخلاص الذى يتظاهر به أقرب الناس من الرأس المتوجة نوع من الرياء يخدع به صاحبه ليحظى منه بنعمة التقرب وبما يطمع به من أمانيّ النفس ومطامعها. فلو كان للملوك عقول تدرك الحقائق لعرفوا هذه الحقيقة ، ولأدركوا أن الإنسان حين يملك زمام الامور وصولجان الحكم ينفصل عن صفوف الناس ، وينفرد بالبقاء تحت تأثير الانخداع والغرور ، ويُقضى على كل من التصق به بفساد النفس والأخلاق وبفقدان الكرامة ، ثم بالانسراح من كل أثواب المروءة والسراوة

كانت قصور الملوك فى الأزمان السالفة كالهيا كل المقدسة محترمة فلا تدنو الأبصار من مكامن أسرارها، أما الآن فإنها مفتحة الأبواب لصنوف الزائرين ، من المرابى الخبيث إلى الصحفى النمام . وبفضل ما يقف عليه هؤلاء وما يزيعه ساكنوها والمترددون عليها عرف الملأ ما يحدث وراء الجدران من أحوال الملوك الخاصة وكل ما يقولون ويعملون ، سواء أفى الليل أم فى النهار، أفى السر أم فى العلانية وبالرغم مما يعرفه الناس من سوء سلوك بعض اولئك الحاكمين ومما يدعو إلى احتقار كل من ينسب إليه القبيح ، وبالرغم من انطلاق الألسنة سراً بالقدح على أحدهم بسبب ماله من الخصال الرديئة والصفات الشائنة ، لا زال إسم ذلك الفرد ذاته يلقب فى علانية بألقاب الجلال ، تنحنى له الرؤوس للاحترام ، وكل قادح فيه يرى الفخر العظيم فى لثم راحته وفى الاستظلال برعايته . فهل يبلغ النفاق بين الخلق حداً أبعد من هذا الذى بلغ إليه ؟

إذا صور المصور النابغ ما يعد من آيات الفن ومن المعجزات التى تقصر عن الإتيان بمثلها يد الصناعة ، لا تهدأ نفسه ولا تهنأ إلاّ حين يسمح له بالمثول بين يدي الملك ليقع نظره للطائش على الصورة ، لا تهنأ نفس المصور إلاّ حين يظهر الملك إعجابه بالصورة ويقدرها قدراً من الإتقان والحسن . هذا المصور واثق من جهل الملك أسرار صناعة التصوير ومواضع العيب والحسن فى الصور ، ولكن المصور يقنع بحكم ذلك الجاهل ويرى رأيه فوق كل حكم وتقدير

والعالم الذى يفنى شطراً عظيماً من حياته فى الدرس والبحث حتى يهتدى إلى اكتشاف جديد ينفع الإنسانية عامة ويضاعف ما فى خزائن العلم من الحقائق ، لا يقنع بقدره من السمو والرفعة بين أمثاله وبين الناس ، يطمع هو الآخر بالمثول بين يدي الملك ، وتتنعش نفسه ابتهاجاً حين يعرض عليه اكتشافه ويشرح أسرار العلم لذلك الذى لا يفهم منها شيئاً ويكون أثناء الحديث فى سآمة وضجر من الإصغاء

ذوو النبوغ من رجال الفنون والعلم أو الكتابة أو الشعر يعرفون هذه الحقيقة ، ولكنهم مع انقيادهم تلك الحال المخزية ، يقدمون عليها بدون أن ترفعهم عنها رغبة النفس فى الاحتفاظ بالكرامة ، وبدون أن يقنعهم العقل بوجوب الكفّ عن طلب الباطل وعن الغرور

فإذا كان الشمم والأخلاق الفاضلة والإباء كلها تنكر التزلف وتعدّه من الدلائل على صغار النفس وعلى الخبث ، فما وزن ما يتصف به الملتفون حول الملوك وما يأتونه دون حياء من ضروب الرياء والتملق لإلفات النظر إليهم ؟ الزهو والخيلاء من صفات البعض من أولئك العظماء المزيفين ، يملأ الغرور ثيابه ويرفع التشامخ أنفه إلى السماك الأعلى ، ويغريه التعاظم بنقد الناس فيعيب مالا يعد من العيوب ، ولكنه لا يرى من النقص والشين أن يتسفل بالكبيرة والصغيرة للتقرّب من مولاه واكتساب ثقته به ، فكأنّ نسبة العمل إلى الفضيلة أو إلى الرذيلة تكون بنسبة حال الإنسان من الجاه المزيّف والعظمة الكاذبة ! المرونة التى تصل بصاحبها إلى أسفل

دركات النقص والانحطاط الخلقي ليست من دلائل سلامة النية والإخلاص، هي نتيجة حب الذات إلى حدّ تضحيـة كل أسباب الفضل والكمال وصفات الرجولة رغبة فى إرضاء من بيده إشباع مطامع تلك الذات. واعتياد النفس هذه الحال من الصغار والخبث وطول زمن تقلبها فى حمأتها يلاشيان قوّة الاحتفاظ بالكرامة والشمم، ويحوّلان صفات النفس الكبيرة إلى سفالات تتفق مع مقتضيات الخنوع والذل. ولولا هذه الحقيقة لكان من المتعذّر على النفوس الكريمة الاجتراء على التزلف والمخاتلة والمداهنة، والرضاء بالتذلل والعبودية، تلك الأحوال التى تأخذ شكل ومظاهر الإخلاص ويطلقون عليها إسمه تغريراً أو غروراً

من عادة الإنسان إكبار من يعترف له الجمهور بالنبوغ والزعامة ولو لم تكن له مميزات حقيقة بذلك القدر. والناس لا يعرفون من الحال غير الواقع، ولا يقدرون الشخص بقيمته الذاتية، إنما بما نسب إليه وظهر به، إلاّ النذر القليل من العقلاء الذين يعرفون أنّ الأقدار تتناسب مع الصفات الصحيحة، ولهذا السبب ولغرور الجمهور ونهجه عليه، لا يعدم كل ذى شهرة وجود نفر يلتفون حوله وينتصرون له، بعامل الطبع المذكور وبدافع الإعجاب به وإكبارهم إياه. فليس التاج وحده هو الذى يغرى بالتقرّب منه إنما كل ميزة وشهرة ولو كانت سيئة. هاالكُتّاب والشعراء والفلاسفة ورجال الصحافة والممثلين وحتى المحتالين، لكل فرد منهم فئة من الخلق يتشيعون له وتنبعث نفوسهم إليه، ينزلونه منزلاً من الاعتبار والقدر

لا يتوازى فى بعض الأحيان مع ما للشخص من المهارة أو النبوغ

لا شك فى أن مظاهر إخلاص العامة للأمراء مظاهر حقيقة تماثل نوع شعورهم الصادق وما يبطنون ، ولا غرابة فى هذه الحال الواقعة بعد عرفان مناشئها والبواعث عليها

أما من ارتقت عقولهم بالعلم وعرفوا مبادئ الأخلاق الفاضلة فالذى يحملهم على الظهور بمظاهر الخضوع وعلى الطاعة العمياء ، ليس هو الشعور الصادق أو الإخلاص الحقيقى ، إنما الختل والمداجاة والتغرير ، لنيل مطمع من الجاه ونصيب من الألقاب أو لدفع مكروه من الأذى والظلم ، ووجود سبب حامل على مظاهر الإخلاص الكاذب ، ينفى الإخلاص بتاتاً ويدل على قيمة تلك المظاهر من البطلان

فرجل الحاشية الذى يضع نفسه فى منزل الكلب من قدمي مولاه ، ويدلّ على إخلاصه له ، لا بالدلائل الصادقة ، إنما بغيرها كالوشاية والخنوع والتزلف والتملق والمداجاة والمداهنة ، ينافق ليُعوَّض مما يعمل ثمناً تمنيه به نفسه الخبيثة . وما دامت النفوس تغريها الآمال بالفساد ، وما دام الطمع يقوى الرغبة ، وما دام الإنسان لنفسه السلطان على عقله ، فمحال أن تعدم التيجان رأساً تستقر فوقها ، وبعيد أن تندك عروش الملوك

قوائم العرش ليست الجيوش المدربة والقوات المسلّحة ، إنما النفوس الجشعة والمطامع القوية . وما دام بين الناس من لا يخجل من تضحية شرف النفس وكرامتها لنيل مطامعها وإرضاء ميولها ، فالرؤوس المتوجة تحفظ

مكانها من السؤدد والرفعة ويدوم لها حقّ الحكم وتمام النفوذ ، بالرغم من كل نظام دستوري ومن وجود نواب الأمة . فما هي الحكمة مع وضوح هذه الحقائق فى الاغترار بفكرة الحكم الدستورى وفى نشدانه ، بعد ثبوت حقيقة عدمه إلى جانب مشيئة الفرد كما هو مقتضى الأحوال الطبيعية ؟

***

يقولون إن الباعث على مناهضة الملكية الرغبة فى المساواة بين الخلق كمقتضى الواجب ، فإذا أمكن تحقيق هذه الرغبة بأية وسيلة ما كان لهذه المناهضة سبب ينشئها ويبررها ، ولكانت نوعاً من الحماقة أو الجنون العارض يصيب الشعوب كما يعترى الأفراد ، فتكون المصلحة والسلام والبركة فى زوال أعراض هذه النوبة العصبية المزعجة

المساواة بين الناس فى الهيئة الاجتماعية لا يمكن تحقيقها إلاَّ نظرياً ، ولا يتوهّم إمكان الوصول إلى المساواة ودوامها إلاَّ من يجهل طبائع الإنسان ومن عمي عن حقائق الأحوال الواقعة بين الجماعات . فالذى يراد بإقرار المساواة بين الخلق مساواتهم أمام القانون والعدالة لا فى المراتب والطباق ، وفهم الكلمة على غير هذا المعنى سبب فى تهوّس البعض وخروجهم عن حدود مراتبهم ، وباعث على الحماقة والوقاحة . ومع التسليم بإمكان المساواة أمام العدالة يدرك العقل أن هذه الحال لا تتسنى إلاَّ حين تنفذ القوانين لا بواسطة أفراد من الناس وإنما بآلات ميكانيكية لا تميز ولا تدرك ، وإلاَّ استحالت المساواة الحقيقية . فالقاضى مهما عرف بالنزاهة وبالعدل لا يخرج

عن كونه إنساناً، تؤثر فيه الظواهر والصوت والعقل والتربية والمراكز المختلفة، وما دام عقله يبقى تحت تأثير حال أجنبيـة فإن حكمه يكون فيه نتيجة ذلك التأثير

فإذا كانت المساواة أمام العدالة المسلم جدلاً بإمكانها متعذرة، فكيف يمكن أن توجد المساواة بين الناس فى الأقدار والمنازل الاجتماعية ؟ هذه حال تخالف الواقع والمعقول ونظام الاجتماع، وكل من يرجع إلى المقررات العلمية عند تقدير نصيب الأحوال من الصواب والخطأ لا ينكر أن عدم المساواة بين الخلق سبب رئيسي من أسباب كمال نظام العالم

تنازع البقاء بين الكائنات الحيَّة مظهر من مظاهر الحياة، هو دليل على عدم المساواة، وعلى كونه مقتضى من مقتضيات القوانين الطبيعية الثابتة، فالفرد الذى ينفرد دون غيره بقوَّة أو ميزة يمتاز على البقية، ويشعر هؤلاء بتفوقه عليهم وسبقه إياهم، ويطمع هو بجزء من نصيب غيره فى الطبيعة ليضاعف به قسطه، فيحدث النزاع بين القوي والضعيف، فتفضى نتيجة هذه الحال إلى نموّ قوة الضعيف بسبب الضغط عليها، وإلى بلوغ قوة القوي أقصى الحدّ المقدّر برغبته فى التغلّب واعتياده

فظهور الأفراد الممتازين بين أفراد النوع من الأسباب الداعية إلى نمو النوع كله وإلى ارتقائه، والملاحظ أن الفرد فى هذا العصر يضارع رقيه ما امتاز به الفرد الممتاز فى الأجيال المنصرمة، وجريا مع هذه القاعدة الثابتة بالاختبار سيكون حال الفرد فى أزمان جائية أرقى من حال الممتازين فى عصرنا هذا.

والعالم مع هذه الحال من الارتقاء وطلب الكمال لا زال يسير بدون انقطاع في سبيل المزاحمة وتنازع البقاء ، الجماعة تطمع بالوصول إلى مصاف الأفراد الممتازين ، وهؤلاء يرغبون في الامتياز على البقية وفي الاحتفاظ بما بينهم من عدم المساواة ، والعزائم تقوى ولا تضعف في هـذه المزاحمة وتحسن الحال بدلاً من أن تسوء ، وتكون النتيجة الارتقاء والدنو من الكمال . فالفرد الممتاز يغري بالحسد ويخلق روح الطمع في نفس غيره من الجماعة ، وهؤلاء برغبتهم في البلوغ إلى شأوه يضاعفون في نفسه قوة الأنانية وحب الإثرة فينهض للمحافظة على مكانه من التفوق ، وهذه الحال من الاندفاع هي الحركة الطبيعية الناشئة من قوة المادة ووجود الحياة . وكل مجهود وإن لاح لأول الأمر غير مقبول أو دون صالح الاجتماع يلحظ أن إمعان النظر في حاله الصادقة يهدي إلى عرفان تأثيره النـافع . فعدم المساواة إذن قانون من مقتضيات الطبيعة ، يرتكز عليه العظماء وبيوت النبل

***

مما لوحظ حدوثه بدون أن يكون من القوانين الثابتة انتقال شكل الإنسان وطبائعه إلى نسله ، فإذا كان الوالد قوياً جميل الصورة جاء أولاده على هذا المثال ، وما دام الولد يرث مميزات أبيه الجسدية والخلقية فما الذي يمنع من وراثته جاهه وصفته من النبل ؟ إن الجاه الموروث على زعم البعض يقعد الهمة ، ومنعه يحدو إلى النهوض لطلبه ، وهو ما يستدعيه صالح الاجتماع من نشاط العزائم إلى الارتقاء . ولكن الملحوظ أن بلوغ

الكادح إلى ذلك الأفق يكون عند بلوغه طور الكهولة ، فينفق العمر قبل تجاوزه المرقى الأول من مراقى الجاه، وتنطفئ شعلة الحياة حيث يجب أن تبتدئ، فتقف حركة ارتقاء العالم عند حد معين لا تتجاوزه، مع أن الطمع بالبلوغ إلى الكمال يقتضى غير ذلك

فاذا جيء بمن وصلوا طفرة إلى المراكز السامية في دور الشباب كنابليون وجمبتا وواشنجتون ؛ دليلا على فساد القول السابق لم يكن لهذا الدليل قوة النفي أو الإثبات ، لأن أولئك النفر لم يصلوا إلى ما بلغوه إلاَّ فى أزمان الثورات ومن طريق الصدفة، فلا يصحّ أن تكون حالهم قياساً للأحوال الأخرى العادية الثابتة . توصّل الثورات حقيقة بعض الشباب إلى المراكز الوجيهة ، ولكنها ظروف لا تتجدّد فى كل حين ، ليست حالاً طبيعية تلازم الديموقراطيـة . فإذا قامت حكومة من هذا النوع المزعزع بأمر الحكم وعنيت بهِ تمام العناية تعيش بانتظام وهدوء وتمنع حتماً ظهور أمثال واشنجتون وبونابرت وجمبتا

تقتضى الحال دوام الارتقاء، وهذا وحده يدعو إلى وجود الشباب فى المراكز الرفيعة حتى يكون لهم تأثير فى تطوّر الأمم وفى نجعها إلى الارتقاء بنشاط محسوس، لأن الكهول والشيوخ لا يستطيعون إحداث تلك الحركة القوية ، ولا يقبلون الأفكار الحديثة ، كما أنهم خلو من المهارة والقوة وخفة الروح الأسباب اللازمة للنحو على مبادئ جديدة . ولما كانت عادة التيار العصبي الانصراف دائماً إلى السبل المطروقة، لهذا يكون الشيخ لهذا

السبب آلة كل أجزائها خاضعة للعادة، من العضلات إلى العقل إلى الحس. فتعريض هذا الجسم الطاحن إلى مغايرة حاله المألوفة يحدث فيه رجّات عنيفة غير منتظمة تمنع الوصول إلى الغاية المقصودة من التغيير، بسبب عناد العقل وإصراره على تطبيقها على ما ألف واعتاد وتعذر إفلاته من هذا القيد. ولما كانت قوته الحيوية ضعيفه بطبيعتها فإنها تنفد دون تغلبه على العادة، وهذه الحال من الاستعصاء هي التي يكنى عنها برزانة الشيوخ ورصانتهم

أما الشباب فإنهُ سريع الأخذ بأسباب كل جديد، يألفهُ عند قبوله ويتركه عند النفور منهُ. وما ينسب إليه من الرعونة أو عدم الاختبار لا يمكن أن يسبب أخطاراً جسيمة، والمضار التي تنجم منها لا تضارع الفوائد الأخرى الجمة

نظام الاجتماع يقتضي كثيراً من المناصب التدريجية والشاب ينال إحداها، فإذا أخطأ أمكن استدراك خطئه قبل أن تؤثر نتائجه في المجموع كله. ومن الثابت اختصاص بيوت النبل والوجاهة بالنفوذ على الجماعة المجاورين هذه البيوت. فالشاب ابن هذه العيال المعروفة يكون له ذلك النفوذ يضيفه إلى نفوذ المنصب الاجتماعيّ الذي يبلغ إليه، واحترام الناس إياه يظهره في عيونهم كفؤاً يملأ المركز الكبير ولو كان في سن الصبا والفتوة. ويقضي غيره من أولاد العيال الصغيرة كل حياته قبل أن يحمل الناس على إكباره واحترامه احتراماً قلبياً. لقد يُنتهى شوطه في الرقيّ حيث يبتدئ ذاك بالرغم

من إجهاده عقله ونفسه فى سبيل البلوغ إلى تلك الغاية . والمعروف فضلاً عن هذا أن شعور الإنسان بالعظمة الموروثة أو الجاه الكبير يجعله أكثر إدراكاً للواجب واعترافاً بحقوق الإنسانية من ذلك الذى لا يعرف لنفسهِ قيمة ولا لذاتهِ شهرة

لكل قاعدة شواذّ وهذه الحال كغيرها يمكن أن تكون لها شواذ ، فيجوز أن يكون وريث الجاه والنبل غاية فى الخمول أوالسَّفه ، بينما ينشأ لقيط على أرقى صفات الكمال والفضل ، فيزهر نجمه ويتخطّى آفاق العظمة ويخلد إسمه بالأعمال المجيـدة . قد يحدث هذا ولكنه نادر لا يعتدّ به ، فالذى يعنى حقيقة بصالح الأمة والبلاد وله قوة تمييز يدرك بها الصواب ، لا يتردد فى اختيار سلالة النبل والوجاهة للمناصب الخطيرة ذات المسئولية ، مع العلم بأن الضمانة القوية التى تبرر هذا الاختيار ليست التربية أو التعليم لأنهما لا يكفلان دائماً تهذيب النفس وتطهيرها من الخبث والشر ، إنما الشمم والإباء اللذان تمتلأ بهما نفس الذى يعرف مرتبته فى الهيئة الاجتماعية وصلته بالجاه ونصيبه من النبل ، بل إن حرصه على الاحتفاظ بكرامة البيت ومقامه يحدوه فى كثير من الأحوال الى تضحية ما يحرص عليه الوضيع من المال والإثرة والحياة حين تستدعى المصالح العامة تضحيتها . فكم من نبيل مات فى سبيل بلاده وأمته مرتاح النفس والخاطر ! وكم رأس عرضت للقطع فى خدمة المبادئ ، حين تنكمش النفوس الصغيرة وجلاً من الموت ، وتنكر مبادئها خشية من القوة الظالمة !

الأمل عظيم فى حذو الناس على مثال العظماء فيما اختصوا به من الثبات على المبادئ ، والرغبة عظيمة فى التضامن العام ، ولكن من هنا إلى ذلك الزمن الذى تتجلى فيه تلك الروح العالية تبقى الأنانية والإثرة تملك النفوس وتحول بين الهمم ومقتضى الحال من إنكار الذات فى خدمة المبادئ والمصالح العامة ، ولا زال أمام الإنسانية شوط بعيد تقطعه قبل أن يدرك أبناء العامة قيمة الأعمال الجليلة التى تستدعى تضحية الذات والمصالح الخاصّة . فمن صالح الأمة كلها والحكومة خاصة أن تستند على طبق يثبت أن لأبنائه وأفراده هذه المبادئ العالية وأنهم يؤثرون تأدية الواجب على الحرص على الحياة ، أولئك الذين يحدوهم كرم الأصل وما لهم من المصالح الحقيقية فى البلاد إلى خدمتها بأمانة وإقدام ، فى أوقات السلم كما فى لحظات الخطر

ولكن يجب أن يلاحظ أن امتياز أولئك النفر على غيرهم يشمل الخصال والقوة البدنية لا أكثر ، لأن الأولى تألفها النفس باعتيادها فى البيئة والبيت الذى تنشأ فيه ، أما الثانية فتجئ وراثة ومن العناية بالجسم وغذائه وتقويته بالجري على مقتضيات قوانين الصحة . أما المواهب العقلية وأسباب الامتياز بها كالمهارة أو النبوغ فإنها لا تنحصر فى طبق من الناس دون الآخر ولا يمكن أن تورث . والمعروف بالاختبار أن أصحاب هذه المواهب يكونون بدون قوة للإنتاج والتناسل ، فإذا رزقوا أبناء جاؤا ضعافاً تتناوبهم الأمراض والعلل . هذه حكمة فى نظام العالم لأن المواهب العقلية إذا انحصرت فى فريق معين من الخلق كان الفرق بينهم وبين غيرهم عظيماً

لا يدرك ، فيتعذر عليهم البقاء معهم تحت نظام واحد أو فى معيشة متشابهة، ويستحيل وجودهم مع غيرهم فى مستوٍ واحد من الحياة كما هي الحال فى السوائل المختلفة فى الثقل النوعي

قوة العقل تتغلب على قوة الأجسام وتخضع هـذه حتما لتلك ، فإذا انحصرت المواهب العقلية فى طبق بخصوصه ساد على غيره من الطباق سيادة مطلقة زمنًا ما ، ثم يفنى بانقطاع الإنتاج والنسل النتيجة اللازمة لتلك الحال العقليـة ، فكأنما القدرة قسمت الناس ، خصت بعضهم بالإنتاج والقوة البدنية ، وخصت البعض الآخر بانصراف قوته الحيوية إلى تكوين العقول وترقية المدارك ، فينتج بدلاً من الذرية آراء وأفكاراً عالية ترقى النوع وتنهض به

من هذا نعرف أن النبوغ لا يمكن حصره فى فئة العظماء والنبلاء ، فلا تمتاز هذه إلاّ بالصفات الجسدية وبالخصال ، وعنايتها بالاحتفاظ على الأخيرة تجعلها تمتاز امتيازاً واضحًا عن كل طباق الشعب فتظهر كأنها من غير معدنه. ولكن لوجود هذا الفريق فى الأمة مسوّغات كما لهُ محسنات، فإنهم يحرمون الآخرين كثيراً من حظوظهم فيتعذّر على العامة الفوز بأمانيهم فى الحياة فى المزاحمة القائمة بين المتنازعين على البقاء وعلى تحقيق رغبات النفوس . وكل النظامات والقوانين التى وضعت للمساواة بين الخلق على اختلاف طباقهم لا تكفل سريان مدلولها بصورة واحدة على الجميع . فإذا تماثل الوجيه وغيره فى الذكاء والعلم ، ورغب الإثنان فى منصب من

المناصب ترجح فوز الأول ولو كان دون مزاحمة فى القوة الجسمية .

ومهما رغبت النفوس فى منع أسباب التميز فإن الحال لا تتبدّل وتضيع المجهودات عبثاً ، فما العدل بمعناه التام إلاّ نظرية لا يمكن أن يحققها الواقع. من المعروف أنهُ لا يتم شىء بدون تضحية بعض الأسباب الموصلة إليه ، فاستقامة النظام تقتضى تضحيةً ما ، والتسامح مع العظماء من الأسباب المؤدية إلى صالح الاجتماع وإلى منع كثير من الأضرار ، فلماذا لا يحتمل الناس ما لابدَّ منهُ ويرضون عنـهُ فلا يكون دائماً قذى فى العين يؤلمها ويملؤها بالدموع ؟ التسامح لا يمنع البعض من السبق والوصول إلى أرقى مصاف الجماعات ، حين تجتمع فى الطامع القوَّة والنشاط والعقل وسائر البواعث على النجاح والفوز ، فإذا لم تتوفر فيه الأسباب الطبيعية اللازمة لتحقيق الأمانى ، وبقي دونها ، فليس له أن يشكو التعاسة وأولى له أن يقنع بالواقع ويرضى به

هذه الحال التى تلوح شاذة نتيجة طبيعية لتكوّن الاجتماع ونظامه ، ومن المتعذّر الفصل بين الحال ومقتضاها ، فالفوارق الاجتماعية والامتيازات بين المتعاملين لابدّ من وجودها إثر كل تعامل بين إثنين فأكثر ، والقول بإمكان ملاشاتها وإيجاد المساواة بين الناس باطل . وإذا فرض ومحيت هذه الفروق فى لحظة هوس ورعونة فإنها تعود إلى حالها الأولى من الوجود والظهور ولو بدون الأسماء التى منعت والألقاب التى محيت . وكيف توجد المساواة وهذه مراكز الاجتماع ومناصب الحكم والإدارة والتجارة كلها تكاد

وقفاً لعائلات معروفة ، السابق منها إلى التربع فيها يهيء إلى جانبه مقاعد ذويه وأصدقائه ، مسوقاً إلى المساعدة بروح التضامن الناشيء من آصرة القرابة أو لحمة الصداقة ؟ فنادر أن يوجد بين ذوى المناصب الرئيسية من لا يكون لأهله ونبل عائلته أو شهرتها تأثير فى بلوغه إلى ذلك المنصب ، وإلاّ فلماذا اختص هؤلاء بالسموّ والسبق إلى تلك المراكز مع بقاء من يفضلونهم بالعلم والاختبار والإخلاص دون ذلك الأوج ؟

العبرة بالواقع لا بالمقررات النظرية ، وما دامت المساواة معدومة فعلاً من الاجتماع ، وما دام من المستحيل أن يقوم دليل حسيّ على وجودها بالمعنى الصحيح ، فليس من الحكمة تأفف النفوس من حال محتمة لا تزول ولا تمنع ، فأولى للعقول أن تقرّ الواقع على أنه حال واجبة لنظام الاجتماع ، فتهدأ الثورة النفسية ويستعاض من التأفف بالرضا والقناعة

***

عرفنا مما ذكر أن العظماء والوجهاء فئة من الصالح وجودها فى الهيئة الاجتماعية بطبيعة الحال وبمقتضى نظام العالم ، لا بدَّ من بقائها ما بقي العالم عامراً بأهله . والعقل الرشيد لا ينزعج مما اختصت به من الامتيازات الوراثية ولكن بشرط أن تحتوى هذه الفئة نخبة من أهل الكمال والخصال الفاضلة وخيرة أبناء الأمة

والمعروف من تاريخ بيوت النبل العريقة أن السبب فى بلوغها إلى تلك المرتبة الاجتماعية سبق مؤسسيها فى الأزمان الخالية إلى الظهور بين

الناس بمميزات مادّية أو بمهارة فأورثوا أولادهم تلك المكانة وعني هؤلاء بالمحافظة عليها بكل الأسباب . فالعراقة فى النسب وطول زمن الاختصاص بالاعتبار ، والعناية بالمحافظة على الكرامة الذاتية من البواعث الهامة على تفضيل أبناء هذه العيال على غيرهم وعلى إسناد المناصب الكبيرة إليهم ، لأنهم لهذه الأسباب أكثر الناس لياقة للجاه واحتفاظاً بالسمعة الطيبة

ولما كان الفرد منهم بتربيته واعتياده أكثر شعوراً من العامى تكون قوته النفسية قابلة للنموّ والازدياد ، وإلاّ فإنه يتعذر عليه مقاومة من دونه عند رغبتهم فى اللحاق بطبقة أوفى الارتقاء عنه ، فلهذا تقضى عليه الضرورة بالمحافظة على المميزات الموجودة بينه وبين أفراد الأمة . والحال تستدعى اتصافه بالبسالة والسراوة حتى يكون هنالك فارق صحيح يميزه عن غيره من الخلق ، ويجب أن يسبق إلى نيل المناصب الرئيسية لينال بها ما يطمع به من الجاه والاحترام ، وإلاّ فإنها إذا فاتته وبلغ إليها غيره كان ذلك سبباً فى أفول نجمه ونزوله عن سمائه وفى فقدان ما ألف من الجاه والمكانة . وإذا ظهر بين الطباق الاجتماعية الأخرى من يهيء له استعداده الفطريّ وصفاته التفوّق والظهور فإن الحرص والحكمة يقضيان على فريق الوجهاء بضمه إلى صفوفهم وحشره بين زمرتهم وربطه إليهم بلحمة النسب ، ليكون لقاحاً جديداً يجدد قوة الحياة فى ذلك الطبق المحصور ، ويحول دون الضعف الطبيعيّ الذى ينشأ من الحصر

هذا ما يجب أن تكون عليه العائلات الكريمة فى معترك الحياة المملوء

بأنواع المزاحمة وتنازع البقاء ، إذا كانت تبغى الاحتفاظ على حظها من الرفعة والجاه . ولكن الأمور الواقعة تخالف هذه الحال الواجبة ، وليس بين أبناء تلك البيوت والمنتسبين إلى النبل من تتوفر فى صفاته وسلوكه تلك المقتضيات ولا من يدلّ على صحة نبله بمدلول محس ، فكأن المجد الصحيح قبر مع ذويه

عدا على تلك الفئة عادى الفناء لأنهم لم ينهجوا على مقتضيات قوانين الحياة والبقاء ، أسرفوا فى تبديد قواهم الحيوية حتى فنيت بدون أن يفكروا فى تجديدها أو فى الاحتفاظ بها ، خالفوا مناهج الفضل فتقلصت مع الإغفال ومن الإهمال مبادئه من نفوسهم ، ألفوا نيل الجاه والنفوذ ، لا من طريق المفاخر والأعمال العظيمة ، وإنما بالتذبذب والرياء وبالتملق حتى بالتمرغ فى حمأة الدنايا فنشأ أبناؤهم على مثالهم ، وانقرض من العالم ما كان يكنى عنه بالسراوة والبسالة والإخلاص والشرف . فالألقاب الضخمة الآن لا تدل على النبل الصحيح والخصال الفاضلة ، بل تكاد نسبتها إلى الإنسان تشير إلى عكس ما وضعت له

ولما كان صالح لهيئة الاجتماعيه يقتضى غير ذلك ، ولما كانت النفوس تتوق إلى الرفعه وتنفر من التحقير والهوان ، فأولى لمن ينتسبون إلى النبل وكرم الأصول أن تكون صفاتهم وأعمالهم تلائم ما يرغبون فيه . وليعرف الناس أن ما ينال بالتملق والخبث والخدمات السافلة من الاعتبار الظاهر والسقوط الحقيقى ، يمكن الإنسان أن ينال أضعافه من القدر الصحيح

والرفعة إذا بذل فى سبيل المكرمات والمفاخر والاحتفاظ بكرامة النفس شيئاً من المجهود الأول ، ويكفيه أنهُ فى الحالِ الثانيـة يكون كبيراً بنفسه وبأخلاقه وبصفاته الفاضلة ، وعظيماً فى نظر نفسه وفى اعتبار الناس

فى هذه الحال تكون الوجاهة مدلول صحيح ، وتكون صفة تغرى بإكبار الناس إياها ، فيمكن لعرش الملك أن يتدعّم بها ويكون له النفوذ والسلطان ، بدلاً من تزعزعهِ إلى جانب هـذه الفئة التى تكتفى بالندب والحوقلة ، كما هي حال المحتضر بين من لايعرفون التطبيب يدنو من الموت وكلهم شاخص إليه نادب متحسر ، مع علمهم بأن العويل لايمنع التلف ، والبكاء لا يدفع الموت . فهل يعنى أبناء هذه الأسر بالنظر الحكيم إلى الأحوال الحاضرة ليعرفوا مواضع التلف فيهـا ، وليعملوا لإصلاح المختل ومداراة المعتل ، حتى تتهيأ أسباب الهناء ومنع الفناء ، أم يبقون تحت ثيابهم الفخمة يملؤها الغرور ، فتعمى العيون عن أسباب الرجحان وتنساق هذه الفئة بما حملت إلى مهاوى التلف والخسران ؟

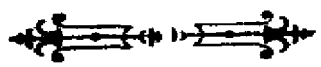

البحث الرابع

السياسة والغرور

نوع الحرية ومقدارها اللذان يتمتع بهما الفرد فى الهيئة الاجتماعية يختلفان باختلاف البلاد والحكومات ، ولما لم يكن فى الإمكان تناول كل هذه الأحوال مرة واحدة فأولى للباحث أن يقصر بحثه على حال الفرد العامي فى أوروبا ، ذلك الذى تسرى عليه كل النظامات ، ويأخذ بأسباب العيش على الوجه الذى تهيئه له الظروف ، حتى تكون نتيجة البحث صورةً صادقة لحال الإنسان فى القرن العشرين ، هذا العصر الذى يقولون ببلوغ المدنية والحرية فيه حدًّا لم ترق إليه الإنسانية فى أيّ الأزمان

أوّل عناية بهذا الإنسان تكون عند بلوغه السن المناسب للتعلم فيعنى أهله بإرساله إلى المدرسة ، ولا يمكن الطالب نيل أمنيته فى الالتحاق بأحد المعاهد العلمية إلّا إذا كانت بيده شهادة الميلاد ، فإذا لم توجد تعذّر عليه الأمر إلّا عند استحضار صورة مثلها ، فكأنها مفتاح المعهد بدونها يبقى بابه مغلقًا فى وجه كل طالب . وليست هنالك حكمة وجيهة فى هذا التعنت ، لأن وجود الورقة أو عدمها لا يؤثر بتاتًا فى حال الغلام ، وإذا كان الغرض منها إثبات ولادته فإن وجوده بالذات أقوى دليل عليها ، أما إذا كانت الغاية معرفة السن فإن بلوغ جسم الغلام حدًّا ما من التكوّن يكفى للدلالة عليه

ينتهى الغلام من صفوف المدرسة ويخرج منها شاباً متعلّماً ، فإذا وجد فى نفسه انبعاثاً إلى خدمة أمته وبلاده بما حصل عليه من المعلومات ، حرّم عليه ذلك ما لم يكن حاصلاً على شهادة من الحكومة . الشاب فى ذلك السن يكون قد بلغ العشرين من سني حياته ، فإذا رغب فى الرحيل عن موطنه لغرضٍ ما منع أيضاً من تنفيذ رغبته إلاّ بعد تأديته الخدمة العسكرية ، وهذه معناها انسراح الإنسان من شخصيته ومركزه الاجتماعىّ وخلقه ورغبات نفسه ، ومخالفة عاداته فى المعيشة وفى سائر ما ألف ، ليكون آلة لا أكثر ولا أقلّ . الدفاع عن الوطن من الأمور الوجيهة الواجبة ، والمصلحة العامة تقتضى وجود الجيش العامل حتى فى وقت السلم ، ولكن ما الذى يمنع الجندىّ أثناء هذه الخدمة من التمتع بكل حقوق الإنسان ؟

انتهى الشوط فى الجيش وأتم الشابّ زمن هذه الخدمة الإجبارية ، وعاد إلى معترك الحياة ليتمتع بحريته ، فتزوج وأصبح ربّ عائلة يحتاج إلى العمل لإعالتها وسدّ حاجاتها، وارتأى أن يتاجر بالخمر لوفرة أرباحها، فإذا همّ بالعمل يمنع منه الاّ بتصريح من الحكومة، وهذه قد لا تصرّح، ويمنع من فتح حانوت إلاّ بذلك الشرط، ويمنع من عمل أي شىء حتى تنظيف الأحذية وحمل الأثقال كالدواب إلاّ بعد حصوله على رخصة من الحكومة ، وكذلك الحال فى كثير من المهن والحرف أو الأشغال الحرة التى ليس منها ضرر ولا فيها أذى للغير

فالحكومة تراقب عمل ذلك المتعس ، تمنعه من كل حركة ورغبة إلاَّ بمشيئتها وإذنها ، فتحرمه حقّ البناء حتى فى الخلاء بعيداً عن الناس ، وترغمه على غلق محل تجارته فى يوم الأحد بالرغم من رغبتـه فى العمل ومن عدم غنايته بالراحة فى ذلك اليوم، وتلزمه بالكفّ عن العمل وإيصاد المحل عند أزف ساعة معينة من الليل . فإذا رُزق من زوجه مولوداً تجددت متاعبه وعلاقاته مع تلك الحكومة التى تنغص عيشه ، فيرغم على إثبات ولادة الطفل فى زمن معين ، وعلى إجراء عملية التطعيم ولو مع كرهه إياها ووثوقه من أنها لا تمنع الإصابة بمرض الجدرى كما أن عدم التطعيم لا يدنى المرء حتماً من الإصابة به

هذا قليل من الصعوبات الجمـة والمشاغل التى يعانيها المرء فى الحياة بحال دائمة ، هذا صنفٌ من العثرات التى وضعت أمامه لتعوّقهُ عن نيل أمانيه ، ولتصدّعه فى كل لحظة حتى يدنو من القبر . وتجشم بعضها يفضى إلى سأم العيش وعدم الرضاء من الحياة ، ولو سئل ذلك الرجل الإعراب عن فكره بعد قطعه مرحلة العمر ، لانحصرت أفكاره فى هذه العبارة :

« ها أنا بلغت الشيخوخة وأرذل العمر فماذا كان حظى من الحياة ؟ أنا لا أذكر أننى تمتعت فى لحظةٍ ما بحريتى أو نهجت وفاق ما تشدّ إليه رغبتى ، وكلما هممت بعمل أعرف أنهُ يعود علىَّ بالنفع والفائدة تقيم الحكومة فى سبيلى موانع جمة تحول دون تحقيق تلك الغاية ، وما عرفت حالاً من أحوالى الشخصية المحضة إلاَّ وجدت أصبع الهيئة الحاكمة يندمن فيها ليعبث

بها على الرغم منى . فهذه الهيئة التى تدعى المحافظة على حقوق الناس عبثت بحقوق، وهي كذلك تعبث بحقوق كل فرد آخر، فمن هم إذن الذين تعنى بالحرص على حقوقهم ومصالحهم ؟ أنا لم أملك حرية التصرف حتى مع كلبى ، لأنهُ إذا أخطأ ورغبت فى تأديبه منعتنى الحكومة من تأديبه بدعوى حرصها على مبدأ الرفق بالحيوان

العدوّ إذا اقتحم البلاد وساد عليها لا يلحقنى من الإضرار التى يحدثها مقدار ما نالنى فى الجندية ، ولا يكون نصيبى فى الغرامات قدر ما دفعت من الضرائب والرسوم . لقد تعبت كثيراً بسبب الحكومة وفى خدمتها ، فما الذى عوضتنى من تعبى ومما أعطيت وتجشمت؟ يقولون إن رجال الشرطة يحافظون على أموال الناس وأرواحهم ، ولكن ما دمت لا أملك مالاً فما الذى يحافظون لى عليه ؟ وما زلت لا أعرف لى عدواً بين الناس فَمِمَّ أخاف ؟ وإذا فرض وكان لى شىء أملكه واغتصبهُ غيرى، ألا يكون ما ألاقيه من العناء والعطل ، أو ما أدفعه من الرسوم والمصاريف أثناء رفع الدعوى على المغتصب يربو على ما ضاع منى ؟ فلولا وجود النظام الحاضر ولو كانت الحال كما فى الأزمان الخالية ، لأخذت حقى فى لحظة قصيرة بقوتى، أو لتركته بلا كدح ولا عناء خوفاً من خصمى إذا كان قويّ البأس بدلاً من إضاعة الوقت على غير طائل . فما هي قيمة هذه الحياة ، ما دام الإنسان لا يملك فيها شيئاً من حرية التصرف، ولا التمتع بمقتضياتها وثمرات عمله فيها بحرية ولا التخلص منها حتى بالموت ؟ »

* * *

مثل ذلك الإنسان لم ير منغصات الحيـاة والعيش الآ فى تلك الظروف التى يمرّ بها ولابد له منها ، وإلآ بسبب الهيئة التنفيذية التى يراها تراقبه فى كل أدوار حياته ، ولذلك دلّ على ما يصدمه من منغصات المدنية الحاضرة وغابت عنه المحسنات فيها . ولامراء فى أنه على حق فى الاستياء والتألم ، لأن ما يخلقه النظام من العقبات فى سبيل هناء الإنسان لا يتناسب أبداً مع الثمرات التى ينيله إياهـا . الفرد لا يقيّد نفسه بالخضوع للنظام وبالتجاوز عن شىء من حريته الشخصية إلاّ لطامعه بنيل عوض من ذلك من المنافع والفائدة ، فهو ينتظر من الهيئة التى يعهد إليها بالحكم السهر على ماله وحياته وهنائه ويؤمل منها عمل ما لا يستطيع الفرد عمله بقوته المفردة . والحال أن النظام الحاضر لا يؤدى إلى تلك الغاية ، وحال الإنسان معه لا تفضل حاله فى البداوة والأزمان الفانية ، بل إنه فى ذلك الزمن البعيد كان أكثر تمتعاً بثمرات عمله وحياته وبحريته الشخصية أعزشىء على النفس.

من واجب الهيئة الحاكمة المحافظة على الأرواح والأموال ، وهي لا تقوم بتأدية هذا الواجب بالشكل المرغوب فيه ، لأنها لا تستطيع أن تمنع الحروب التى تذهب بحياة فريق غير قليل من أفراد الأمة . فالحروب بين الأمم المتمدينة ليست أندر منها بين القبائل المتوحشة ولا أقل إضراراً وفظائع ، وبالرغم من النظامات الراقية والقوانين الكثيرة والقوات المسلّحة لا يكون المتحضّر فى حرز من سلاح العدو ، ولا أقل تعرضاً للقتل من ساكن البادية.

الذى لا يعرف المدنية ولا يألف ما تستدعيه من الخضوع لغيره ومن قبول رقابته عليه . لامميز فى هذه الحال بين الإثنين ، اللهم إلاّ إذا كان موت الإنسان وهو فى ثوب الجندية لا يماثل الموت الذى يعدو على البدوىّ فى جلبابه!

إن فريقاً من الناس يحلمون بإمكان منع الحروب والاستعاضة منها بمجالس التحكيم ، وهذه الأمانى أمكن تحقيقها أم تعذر يكون تأثيرها فى المستقبل وحده، ولا تمنع ما يتألم منه الإنسان فى هذا الوقت . ومهما بلغ قدر الكفّ عن التخاصم والمصادمة فإن السلام مع تلك الظروف ليس إلاّ مثال أوقات السلم — فى الحال الحاضرة ، والإنسان فيها بالرغم من كل النظامات ومن وجود رجال الشرطة وحفظة الأمن ليس فى غنى عن المحافظة على متاعه وحياته كما لو كان فى البادية أو بين القبائل المتوحشة . ها هي حوادث القتل فى أرقى البلاد حضارة ومدنية لا تقلّ عنها بين قبائل البدو

الشر من نزعات النفس وخواص معدنها إذا كانت خبيثة ، فليس فى مقدور الناس والنظامات الحيلولة بين النفس الشريرة وما تنهض إليه من حب الأذى والاعتداء على الغير ، بل تظهر نتائج هذه المفاسد فى البيئة الراقية كما فى غيرها من طباق المجتمعات التى دونها ، والذى تدفعه نفسه الشريرة إلى الإيذاء أو إلى القتل لا يعبأ بالنظامات والقوانين، ولا يحول دون تحقيق رغبته حائل عامّ . وبعد وقوع الجريمة وموت المعتدى عليه ، ما الذى يفيد هذا المقتول من قبض الشرطة على القاتل والتفلسف فى محاكمته وفى إعدامه ؟ وهل مع هذه النظامات الكثيرة يضمن الإنسان ثبوت الجريمة

على الجانى والاهتداء إليه وتنفيذ العقوبة فيه ؟ كل الحوادث الواقعة تشير إلى كون الفرد فى قبائل البدو أكثر اطمئنانًا على نفسه وعلى الثأر له من المتمدين الفخور بنظاماته ومدنيته

بين الجرائم نوع يرتكبه الآثم مع سبق الإصرار وثبات الجأش، فهذا النوع يكون عادة من الجرائم اللاصقة بالمدنية، ومثله نادر فى غير الأمم المتحضرة، وهو خاص بفريق من الناس لم يكونوا يجرؤون بدون وجود ما يصحب المدنية من أحوال خاصة كالإدمان على الخمر والمقامرة والفسوق ، وما شاكل هذا من الرذائل المفسدة الأخلاق المتلفة النفوس . فإذا لم تكن هذه الأسباب هي الباعث على خبث النفس ، وأقدم الإنسان على ارتكاب الجرائم كان فى الغالب مصابًا بمرض خاص فى جهازه العصبى . ومن الثابت أن الفقر ، وهو الحال التى ينساق إليها الكثيرون من سكان المدن ، يضعف قوى الإنسان الجسمية والنفسية ، ويفضى فى أحيان كثيرة إلى خلق الروح الجنائية فيه . فكل قوانين العالم وكل النظامات مهما ارتقت لا تمنع الجرائم الناشئة بسبب وجود المدنية ، واللصوص والقتلة يظهرون فى الفريق المتحضر أكثر عددًا وأعظم خطرًا من قطاع الطريق فى الصحارى والبلاد التى لا تزال بعيدة عن الحضارة . يقدم الأشقياء على ارتكاب الجرائم وزعزعة أركان الأمن فى المدن بدون أن ترهبهم السلطات الحاكمة بما أعدت من وسائل الإرهاب والاتقاء ، وبدون أن تمنعهم من العبث والفساد قوات الجنود وفرق الشرطة

وليست الأموال أقل من الأرواح تعرضاً إلى السلب والنهب، فبالرغم من كل الاحتياطات التى أقامها العقل حائلاً بين المال والطامعين بسلبه نرى حوادث السرقات تتعدد فى كل ناحية عامرة ، ينهب المتاع إما مباشرة كما يفعل اللصوص والنشالون ، وإما بحيلة من الحيل التى لا يعاقب عليها القانون ، ولا تدخل الجريمة معها ضمن نواهيه ، يتمكن السارق بكثير من الحيل نهب الجماعات فضلاً عن الأفراد جهاراً بدون خوف ولا حياء . والاحتكار والمضاربات بما تشتمل من ضروب الحيل الشيطانية نوع من اللصوصية ، فماذا أعدت الأنظمة الحاضرة للوقاية من شياطينها ، ولمنعهم من سلب أموال الناس ؟ وهل هنالك فرق بين قاطع الطريق يسلب المارّين ما فى جيوبهم وبين أولئك الأغنياء الوجهاء الذين يخربون الدور العامرة بالدهاء والحيلة وينهبون الأموال ابتزازاً ؟ ربّ معترض يقول : من واجب الإنسان المحاذرة من الخطر والحرص على ماله ، فليس من باعث قهريّ يحدوه إلى المخاطرة بماله فى المضاربات . هذا الاعتراض وجيه ويمكن أن يعتبر به الرجل العاقل المتعلم ، ولكن هل يمكن أن تكون الأمة كلها عاقلة متعلمة ؟ إن السرقات التى من هذا النوع يكون المجنى عليهم فيها غالباً جماعة من الساذجين أو المجازفين ، فإذا كانت السلامة من نصيب ذى الحرص كثير الاحتفاظ بنفسه وماله، فما هي إذن فائدة القانون وما هي مهمة العدالة ؟ ولماذا يضحى الإنسان شيئاً من حريته ويرغم نفسه على دفع الضرائب الكثيرة ؟

رجل البادية إذا توفرت لديه الأسلحة والكلاب الجارحة والأعوان يستطيع الدفاع عن نفسه بدون احتياج إلى الشرطة وقوات الحكومة . ولكن هذه الأسباب الكافية للوقاية من اللصوص والسالبين فى الخلوات والصحراوات لا تكفى لمنع أيدى اللصوص المتمدينين الأغنياء المتعلمين من سلب الأموال بالوسائل الشيطانية ، فى البلاد المتمدنة الحافلة برجال الحفظ وممثلى العدالة . فالمتمدين أسوأ حالاً من غيره ، لأنه بمقتضى الحال مرغم على الدفاع عن نفسه وعلى وقايتها كالثانى ، فضلاً عن فقده وحريته الشخصية ، وفضلاً عما يرغم على دفعه من المال إلى الحكومة . من الواضح أن الغنيّ يعطى أقلّ مما يبقى معه ومما يعود عليه من الفوائد ، ولكن الناس ليسوا جميعاً أغنياء ، والفريق الأعظم منهم يشكون الفقر ، والفقراء فى الواقع هم الذين يغرمون ويرغمون

بقيت الغاية الهامة التى تعنى بها الهيئة الحاكمة وهي جمع القوات وتوحيدها للوصول إلى جمع نتائجها ، وإفادة الفرد بهذه الوسيلة فائدة لم يكن ليبلغ إليها بدونها . هذه المهمة تقوم بها الحكومة ، ولكن الارتباك في العمل يحول دون حسن التأدية ، فالنظام الحالى فى البلاد المتمدينة يفضى أثناء العمل إلى توزيع الجزء الأعظم من القوة على الموظفين أجزاء الآلة ، والجزء القليل الذى يبقى لإتمام العمل ذاته يكون ضئيلاً جدًّا بجانب ما أنفق بددا ، فلا يكاد يكفى للإنتاج ولا يثمر إلاَّ قليلاً لا يرضى ولا يقنع . فالشكل الذى قام عليه بناء الحكومات الراقية فى هذا العصر

يمكّن من إضاعة ما يستنزف من مال الأمة بدون الانتفاع به ، وبدون أن تحصى وسائل التبديد أو يُحال دونها . وكثيراً ما يكون السبب المفضى إلى الخسارة شطط فرد أو نفر من الموظفين ، أو سوء تصرف بعض ذوى المناصب الرئيسية ، أو التعنّت بالمصالح وسوقها في مجرى مصالحهم الشخصية أو مع الأهواء فالأمة تكدح وتشقى وتتألم ، وتضع ثمرات هذه المجهودات فى يد من يؤجج نيران الحروب التى تفضى إلى قتل فريق من أبناء الأمة المتعسة وإلى الشقاء ، أو يد من ينفقها جزافاً فى بناء القلاع والطوابى وما شاكل هذا من وجوه الصرف التى تحتاج إلى المال الكثير والمجهودات العظيمة بدون أن تكون منها فائدة صحيحة للفرد الهادئ الوديع ، أو يضعها فى يد من يصرف تلك الأموال فى إيجاد إدارات جديدة تضاعف أجزاء الهيئة الحاكمة وتزيد ارتباك العمل وأبواب النفقات ، حتى تستدعى الحال زيادة الضرائب واستدرار ما بقي للفرد من ثمرات عمله الشخصى

من تمثل هذه الحال يدرك الإنسان أنهُ إنما يعمل ويتألم ويدفع ثمرة مجهوداته لمن يثقل نيره ، ويقيد حريته ويضاعف آلامه ، حتى يرغمه على الملل من العيش والسخط على الحياة . فالنظام الحاضر بما اشتمل عليه من الأجزاء الكثيرة ، وما يستدعيه من النفقات وإثقال كاهل الأمة بالعمل لتأديتها ، لا يصلح لحماية حياة الفرد وماله ولا يفيده فائدة تذكر ، ولا يعوّض الإنسان مما يقيد به نفسهِ ومما يعطيه من ماله عوضاً يرضيه ، سوى نوع من العدالة حالها أقرب إلى الظلم منها إلى العدل ، بسبب ما تحتاج إليه

من الوقت الطويل والمصاريف الكثيرة ، وبسبب عدم المساواة فى المعاملة . والتصريح بأن الحرية الشخصية يتمتع بها الفرد ، ولا تقيد إلاَّ عند الاعتداء على الغير ، تصريح كل الشواهد المحسة والأحوال الواقعة تدل على بطلانه ، وليس بين الناس فرد من الهيئات المحكومة يعترف بتمتعه بتلك الحرية المطموع بها التمتع الذى تدل عليه كلمة حرّية

الحال الصحية بلغت درجـة راقية ، وأصبح متوسط أعمار الناس أطول من مثله بدونها ، وصارت الحياة الاجتماعية أكثر هدوءًا وطمأنينة منها بين قبائل المتوحشين والبدو ، ولكن الفضل فى هذه المزايا ليس راجعاً إلى النظام الحاضر ولا إلى ثمراته ، لأن الإنسانية لم تصل إلى تلك النتائج إلاَّ بفضل ارتقاء نوع التربية والتعليم ، وبسبب نفور النفوس من الشر وانكماشها عنه بعد طول انكبابها عليه وانطلاقها سفهاً حيناً من الزمن . الإنسان مع ما قيد به من مقتضيات النظام لا زالت الحال تحدوه إلى حماية مصالحه بنفسه كما يفعل ساكن الصحراء ، ولكنه دون هذا الأخير فى المهارة وحسن الاحتراز والدفاع ، لأنه لم يألف هذه الحال بيّنما هي طبيعية فى نظر البادى ، ولم يعد يعرف حدود مصالحه وحقوقه الشخصية ، لاعتياده منذ الطفولة الحرمان منها وعدم حسها ، بينما نرى ساكن البادية يؤثرها على حياته ويبيع هذه رخيصة فى سبيل الدفاع عن حقوقه وحريته . نشأ المتمدين وقد رسخ فى ذهنه أن الحكومة هي التى تعنى بأمره وبحماية مصالحه فى كل الظروف ، ففقد لهذا السبب قوة الاعتماد على النفس ،

ومع استمرار ضغط هذا النظام على حريته واعتياده الرضوخ له زالت من نفسهِ الرغبة فى المقاومة ، وأصبح لا يشعر بصعوبة الأمر عليهـا ، وما عاد يقوى على التمييز بين العدل الصحيح والظلم

المحافظـة على الحياة وعلى المصالح الشخصية لا تفتقر إلى كل تلك المعدات التى توجدها الحـكومة لهذا الغرض ، فها جماعات الناس الذين يشتغلون باستخراج الذهب فى غرب أمريكا وفى أوستراليا يحافظون على أنفسهم وعلى أموالهم بوسائل بسيطة سهلة لا تحتاج إلى نفقات باهظة ولا إلى عناء كبير ، ولكنها وافية بالغرض منها . ولو أن الخلق عرف كل فرد منهم حقوقهُ والواجبات التى عليهِ ، كما هي الحـال بين تلك الجماعات ، لزالت من العالم كل أسباب الخصومات والاعتداء ، ولامتنعت الحاجة إلى النظام الذى يرتبك أمره وتسوء نتائجه بقدر ما يُعنى البعض بإصلاحهِ ويرغب فى إحكامهِ

فلو اتجهت أفكار المصلحين إلى تطهير النظم الحالية مما لا فائدة منهُ لحذفوا منها تسعة أعشار أجزائها ، بدون أن يتغير نوع الحكم ولا حال الأمن ، ولبقي كل فرد كما هو الآن بغير أن يفقد شيئاً من مزايا المدنية الصحيحة ، فيتاح له إذ ذاك أن يشعر بقلة الضغط على حريتهِ ويتلطف الحال ، فيتلطف ما كمن فى نفسهِ من السخط على الحياة ويشعر بشيء من السرور والهناء . لو تمَّ ذلك ورفعت السلاسل التى تقيد حرية الإنسان ربما يشعر بالخوف لأول الأمر من نتيجة الانطلاق ، ويكون حاله كالعصفور

الذى ربي محبوساً فى القفص عنـد ما يطلق من سجنه ، يتهيَّبُ الفضاء ويخاف من الطيران ، ثم يتلاشى الخوف رويداً رويداً حتى يألف الحرية والحركة

النفوس التى يغريها حب الحرية بطلبها لا ترغب فى محو النظام بتاتاً ولا فى الفوضى ، لأن كل لحمة بين فردين أو أكثر توجد بمقتضى الظروف وطبيعة حال الحياة لا بمجرد الرغبـة فى إيجادها . والمعاملة علاقة منتظمة لها قيود وحدود تحصر حقوق وواجبات كل من المتعاملين ، فهي نظام يسرى على الإثنين عند المعاملة ، وما النظام العام إلاَّ صورة مكبرة لهذا النظام الجزئى ، وما الحكومة إلاَّ الرقيب الساهر على تنفيذ مقتضياته . فلهذا السبب لا يكون من العقل ولا من دواعى المصلحة العامة ملاشاة النظام أو نشدان هذه الغاية ، إنما من الحكمة ومن أسباب سعادة الجماعة وهنائها النهوض إلى طلب إصلاح النظام الحالى والرجوع به إلى أبسط الأشكال ، لكي يتمكن الإنسان من التمتع بحريته الشخصية ، ولكي تستطيع الجماعة أو ممثل العدالة تنفيذ الغاية منه حقيقة ، فيهدأ بال الهيئة الحاكمة ويهنأ حال الهيئة المحكومة .

الغرض من وجود النظام وتنفيذه بواسطة الهيئة الحاكمة إفادة الأمة وحماية مصالح الأفراد ، ولو أمكن قيام الفرد وحده بهذه المهمات ما وزعت السلطة والعمل على فريق غيره ، فكثرة العمل هي التى قضت بالتوزيع ليمكن إتمامه وإنتاج الثمرة منه . والموظف هو فى الحقيقة خادم الأمة المنوط

به قضاء مصالح الأفراد ، ولكنه لا ينظر إلى نفسهِ بهذا الاعتبار الصحيح ويتزلها من الناس منزل السيد من عبيده ، يزعم أنه يستمد النفوذ والسلطان ، لا من الشعب الذى يدبر مصالحه ، إنما من رئيس الهيئة الحاكمة جمهورية كانت أم ملكية ، ويرى أن الشعب محتم عليهِ الخضوع له واحترامه بصفتهِ ممثل الحكومة ، يتوهم أنهُ فوق الهيئة المحكومة ولو كان دون رئيسهِ فى الاعتبار والقدر يفعل ما يشاء ويتحدَّى ما أراد بدون أن يكون لهؤلاء حق التأفف أو الشكوى منهُ

فبدوام هذه الحال وتأثيرها فى نفس الساذج يجعلانه يرى بعين ذلك الموظف ويرتاى رأيه السالف ، فيعترف له بحق الأمر والنهي ويكتفى بالخضوع والامتثال . وحين يتقدم إلى جهة من جهات الحكم لقضاء مصلحة تختص بمنافعه الشخصية يكون فى تهيّب من يسأل منَّةً ، لا فى هيبة من يطلب حقًا ، فاذا لم يكن فى تلك الحال من الصغار والتأدب لقي من الموظف ما لايحب وربما نهض به حب الانتقام منه وتأديبه الى مخالفة واجب مركزه لإتلاف عمل الطالب أو لتعطيله . فحب الرياسة والسيادة الآن كما فى الأزمان الفائتة يملك عنان النفوس ، ويغرى بالشرود عن محجة الصواب ومقتضى الحال ، والأنظمة والقوانين المسنونة لاتكاد تعني بمصالح الأفراد وحقوقهم ، روحها ومدلولهـا يرميان بجلاء إلى إمتاع الموظفين بالسيادة والسلطة ، بالرغم من تأذى الناس من هذه الحال ومن اختلال نظام الهيئة الاجتماعية بسببها ، وبالرغم من اضطراب النفوس وثورة الأفكار عامة عليها

من المعروف أن فئة المجرمين والأشرار فى بلد ما قليلة جداً بجانب مجموع الأمة ، ومع هذا فالنظامات والضمانات التى تعدها الحكومة للوقاية من تلك الفئة القليلة تنفذ فى الناس جميعاً ، وتقيد الطيب كالخبيث والفاضل كالسفيه . بدون تمييز بين الخلق . فهل من مميز بين عمل هيرودس حين أمر بقتل جميع المولودين، بقصد إعدام المسيح طفلاً، وبين عمل الحكومات فى هذا العصر بتضييقها على الناس جميعاً باللوائح والقوانين ، رغبة فى تقصير يد الشرير عن الإفساد والعبث ؟ وإذا كان عمل هيرودس بإجماع الناس قاطبة والتاريخ فظاعةً ووحشيةً ، فهلاّ تعد الأنظمة الحالية دليلاً على الخشونة وعدم الكياسة وعلى سوء السياسة ؟ هذه الأنظمة الكثيرة فضلاً عن كونها تقيد الحرية الشخصية وتضايق الخلق جميعاً لا تؤدى الغرض منها على الإطلاق ، لأنها محترمة ونافذة فى الفريق الذى تغلبه على أمره وتغلّ يده وتثقل غاربه وتكم فمه ، ولكنها ليست سارية على الذين يراد التضييق عليهم وكف أيديهم عن الأذى ، فهم يسخرون منها ولا يعدمون حيلة للإفلات من المراقبة والمحاذرة ولا يعجزون عن وسيلة للعبث وفاق ما يسوق إليه روح الشر الكامن فى نفوسهم . فالرجل الشهوانى لا زال يدنّس هياكل الطهر ويحارب الفضيلة ، ويعدو على العفة بحيل شيطانية وبغواية تلبس لكل حال زياً جديداً وتتجلى بمظاهر مغرّرة خداعة . لم يعدم اللص وسيلة للحصول على الخنجر والمسدس ، بالرغم من كل الاحتياطات التى اتخذت لمنع الرجل الشريف من الحصول عليهما ، كذلك قل فى كل أحوال الحياة ومختلف الممنوع والمباح

ومن الواضح أن تغيير نوع الحكم من صورة إلى صورة لا يبدّل هذه الحال ولا يخفف ضغط الأنظمة على الافراد ، لأن روحها لا يزهق ولا ينقمّص بتغيير إسم وليّ الأمر ولقبه ، فيبقى الناس ضمن قيودها الثقيلة يرزحون ويتململون بدون أن يعنى بهم أحد أو يرحمهم راحم . وممن يطلبون الرحمة والهيئة الحاكمة سلطتها متجزئة متوزعة ، بحيث تضاعف عدد الأفراد الحاكمين ووسائل الإرهاق وتفقد مراجع المسؤلية ؟ الغرض من وضع الأنظمة المحافظة على منافع الحكومة المطلوبة من الأمة وعلى نفوذها ، رسمت بشكل لا يسمح للموظف إلاّ بتأدية هذا الغرض ، و إلاّ بالدفاع عما يراه من حقوق وليّ الأمر والهيئة الحاكمة ، ووضعت بعبارة تمثّل الشعب عدوًّا لتلك الهيئة يتحيّن الفرص لهضم حقوقها و إنكار سلطانها . وهذا هو الخطأ العظيم الذى يبعـد ما بين الهيئتين الحاكمة والمحكومة ، ويبعث على اتساع دائرة الوهم وعلى امتلاء نفوس الموظفين بالعتوّ والغرور ، ويحملهم على الظهور بمظاهر التعسّف والصلف

ليس الموظف أكرم من غيره أصلاً ، ولا أرقى منه تربية وعلمًا ، ولا أكثر من سواه نفعاً لبلاده ، ومع هذا فإنه لا يضع نفسه فى الدرك الذى يتناسب مع قيمته الحقيقية وصفاته ، وهو يريد الناس لا على الاحترام فقط إنما على التقديس والعبادة

***

يتوهم البعض أن الحكم البيروقراطى كفيل بمنع أسباب الاستياء

والشكوى من النظام ، يظنونه مرقاة إلى حال تضمن هناء الناس وارتياحهم وتمتعهم بالحرية الشخصية وبحكم أنفسهم . والحال أن هذا النوع من الحكم عامر بالأباطيل وحافل بأسباب التغرير والغرور ككل نوع آخر من أنواع الأنظمة السياسية والاجتماعية ، جوهره استمداد سلطة الحكومة من الأمة والرجوع إليها فى تقرير أساس الحكم وتصريف الأمور ، فللشعب حقّ انتخاب نواب عنه يعرفون رغباته وآماله ، فينهجون وفاق ما تقتضيه مصالحه ، ويتأثرون كل ما يعود عليه بالفائدة والنفع . ولمّا لم يكن فى الإمكان مباشرة النواب كلهم تنفيذ هذه الأعمال بأنفسهم اقتضت الحال أن يترك العمل والتنفيذ فى أيدى نفر قليلين منهم هم الوزراء . فهؤلاء هم الذين يسنون القوانين ويباشرون تنفيذها ، ويقدّرون الضرائب ويباشرون جبايتها ، ويعينون الموظفين ، ويسوقون الأمة إلى الحرب أو إلى الطمأنينة والسلام ، كل ذلك بعد عرض الأمور على المجلس النيابى ، إذا كان فى الوقت متسع ، وإلاّ تمت الأمور عند إقرارهم إياها على مسؤليتهم الخاصة إذا لم تساعد الظروف على الانتظار وعلى تأخير المشروعات إلى حين الفصل فى شؤونها بإرادة المجلس

فلكي تنفذ مشيئة الأمة بالمعنى الصحيح تستدعى الحال أن يكون الذين ينوبون عنها أهلاً للثقة بهم وللأمانة ، وأن ينسرح أولئك النفر من شخصياتهم ومن رغبات نفوسهم وميولهم الذاتية ، لينطقوا بلسان الأمة وينظروا بعيونها . ويقتضى الأمر بقاء جوهر تلك المشيئة حافظاً أصله بدون

تحوير أو حذف ، وبدون أن تعبث بالغاية منه أيدى الأغراض والمطامع الشخصية . ويجب أن يكون الوزراء آلات حاكية للصوت ينقلون ما يمليه عليهم النواب من القرارات ، وينفذون مقتضياتها بالدقة والعناية ، وإلاَّ فإن الابتعاد عن غرض الأمة ومقتضى مشيئتها يفضى بطبيعة الحال إلى الاستعاضة من النواب بغيرهم وإلى سقوط الوزارة

والبلوغ إلى هذا الغرض يقتضى قبل كل شيء ألاّ يعنى الناس أثناء الانتخاب إلاّ باختيار من يعرفون شخصه وأخلاقه وصفاته الفاضلة معرفة تامة ، ومن يثقون من علمه وخبرته وكفاءته للمركز الخطير الذى يعهد إليه التربع فيه ، ومن يكونون على تمام الاطمئنان لذمته حتى لا يعرج المنتخب قيد شعرة عما يوكل إليه إقراره وتنفيذه. ويجب فضلاً عن تلك الضمانات أن يكون ذلك الإنسان ممن ينفرون من الأنانية ويؤثرون المصالح العامة على منافعهم الخاصة وعلى مطامعهم ، إذا تصادمت هـذه مع مصالح الأمة وأمانيها

إذا كان النواب على هذا المثال يكون الدستور نافذاً بالمعنى الكامل، ويكون التشريع والأنظمة كلها ترمي إلى صالح الأمة ، ويكون للشعب السلطان على نفسه وتمام الإشراف على مصالحه ، ويكون هو المسئول عن مصير الأحوال

أما الواقع فلا يتلاءم مع هذه المقتضيات بحال من الأحوال، فها هي ذى المجالس النيابية فى الحكومات الدستورية ليست وفاق أيّ اعتبار مما

تقرر ضمانًا لحسن الحال والمآل. والانتخاب على الصورة المعروفة لا يتم باختيار الأمة ورغبتها ، والنواب ينهجون فى تصرفاتهم مع تيار الأهواء والميول الشخصية فى كل الظروف، والرابطة التى تقرب بعضهم الى البعض الآخر وتجمع قواهم إلى بعضها فى شكل الأحزاب ليست هي المصلحة العامة إنما الخوف من الخصوم ومن المزاحمة . والوزراء فضلاً عن كونهم يحكمون البلاد بتمام السلطة المطلقة لهم أيضًا كل النفوذ والسلطان على أعضاء المجالس النيابية ، فعوضاً من أن يكون النواب هم الذين يوجهون الوزراء وفاق ما تقتضيه مصالح الأمة والبلاد ، ترى هؤلاء يخضِعون أولئك النفر لرغباتهم ومشيئتهم ، ويتصرفون باختيارهم وحده بالمصالح والأموال والقوات العسكرية ، وكثيراً ما يوزعون المناصب والمراتب على من يريدون نفعه وتهيئة أسباب رفعته، ولوكان من فئة العاطلين ضعاف المدارك والهمم

تتم كل هذه الأمور التى لاتتفق مع مصالح البلاد بدون اعتراض النواب عليها وبدون تصديعهم مزاج الوزراء ، ما دام هؤلاء لايقبضون أيديهم الطائلة عن إرضائهم بشؤون وخدمات أخرى عوضاً من السكوت وثمنًا للمداراة. وعلى هذه الحال من التخدير والفساد يجرى دولاب الحركة والأمة ناعمة البال معتمدة على من وثقت بهم ومكنتهم من حياتها وزمامها، وهؤلاء يغضون الطرف إهمالاً أو إغفالاً عن المظالم والمخازى وعن سلسلة الأضرار الناجمة من سوء تصرف الوزراء والموظفين ، قانعين من المجالس بالمقاعد ومن النيابة باسمها وبالغرور .

اعتادت الشعوب من أزمان بعيدة الإذعان لإرادة مفردة وبهر نظرها بمظاهر الملك وأبهة السلطان، والضعف الطبيعى الناشئ فى النفس من تأثير العادة فيها هو الذى يمكّن النواب والوزراء من الخروج عن مقتضيات الحكم الدستورى الصحيح ومن الاستقلال بالرأي والحكم على مثال الحكم الأرستوقراطى. فإذا نظرنا إلى الواقع بعين غير حولاء وغير مريضة نرى أن الاستعاضة من سلطة الفرد بالحكم البيروقراطى لم تغير روح النوع الأول ولا مميزاته، إنما نقلت السلطة من يد الفرد الواحد إلى الجماعة ومن الملك إلى الوزراء، ووزعت الإثرة والامتيازات بين هؤلاء ورؤساء الأحزاب ونفر قليلين من النواب الممتازين. فحال الشعب لم يتغير مع وجود الحكومة الدستورية، ولا زال مقيداً بمشيئة غيره وبالأنظمة المزعجة التى لم تكن له يد حقيقية فى وضعها وليس منها فائدة تعود عليه

ولا يزال يدفع الضرائب الفادحة، ويكره على احترام الموظف مع وضوح عدم كفاءته أو اتصافه بصفات شائنة، وبالرغم من تجبر هذا العاجز وإعناته الناس بالظلم والإرهاق

فهل هذه المزايا هي التى تغري الناس بنشدان الحكم البيروقراطى؟ لهذا النوع ميزة صحيحة هي كونه يفسح لذوى المطامع طريق النهوض إلى غاياتهم، ويمكنهم من التسنم إلى ذرى الرفعة والشهرة على أكتاف إخوانهم فى الوطنية. فمن المعروف بالاختبار أن كل شعب حين ينشط إلى التكوّن والارتقاء تدب فيه قوة الحياة بصورة غير عادية، ويظهر بين

أفراده من وقت إلى الآخر نفر قليلون يمتازون بصفات العظماء وهممهم ، والروح العالية والقوة العظيمة اللتان تملآن نفس الفرد منهم تدفعانه دفعاً إلى تحقيق الآمال العالية والأمانى البعيدة

من طبائع النفس الكبيرة عدم الصغار أو الإذعان لغيرها ، والنفور من كل ما يصادم رغباتها والاندفاع لإزالته أو الفناء فى سبيل هذه الغاية . فاذا ظهر فرد من اولئك بين القبائل المتوحشة أو سكان الصحارى والغابات ينصرف عزمه إلى المجهودات البدنية وإلى الأعمال التى تدل على البسالة حتى يموت مجهولاً أو تقضى على حياته بسالته الحمقاء . أما إذا نشأ ذلك الفرد بين البيئات المتمدينة فإن المواهب والإرادة القوية لا تترك صاحبها براحة ولا تقعد به دون نيل الزعامة أو الرئاسة

والحكومة الارستقراطية تكون عادة أقوى دعامة وأصلب عوداً من البيروقراطية ، وتكون أكثر ضغطاً على الناس وأفخم بناء ومظهراً ، فتتعذر الحياة فى جوها على ذلك الفرد الممتاز وينغص عيشه قيد أنظمتها المرهقة ، فيثور عليها يحاول التخلص منها بقلب العرش ودك دعائمه ، ويجوز أن يفوز بأمنيته بعد جهد وعناء ، كما يجوز أن تخور عزيمته دون هدم ذلك البناء القديم . ولكنه قبل أن يبلغ إلى حال العجز والحبوط يرج العرش رجّة عنيفة يخفق لها قلب السلطان وتنخلع منها أفئدة أنصاره وأعوانه . ومن الملحوظ أن فشل ذلك الإنسان فى الحركة السياسية لا يرغمه على البقاء فى صفوف الهيئة المحكومة بل يحدوه إلى الانخراط فى زمرة الفوضويين أو فى

عصابات اللصوص أو فريق المحتالين . هذا أمر لا مناص منه لأن المواهب لا بد من أن تتجلى نتائجها ومن أن تنصرف بصاحبها إلى سبيل ما إذا منع قهراً عنه من الطريق الذى يريد أن يسلكه فيكون حاله كحال الماء الدافق لا بد من أن ينحدر ومن أن يجد له مجرى ولو سدت فى وجهه كل المسالك

أما الحكومة الديموقراطية فإن ميدان العمل فيها ينفرج أمام صاحب المواهب السامية ، ويجد له مجالاً للتمدد بسبب قلة الضغط عليه ومن الواضح أن الانخراط فى فئة النواب أقل عناء من مقارعة القوات الحاكمة ، ونيل منصب الوزارة أيسر من هدم عرش الملك واستبدال نوع الحكم بآخر . ووجود المرء فى مركز النيابة عن الأمة يمكنه من الظهور وبهر الأنظار ، ومن إغراء الناس بالإعجاب به وباحترامه ، ووجوده فى دست الوزارة يمتعه بالحرية التى ينشدها ، يكون نافذ الكلمة واسع السلطة ، بدون أن ترهقه مشيئة غيره أو يزهق روحه الخضوع للأنظمة ومنفذيها . يمكن هذا النوع من الحكم الطامع من البلوغ إلى ما طمع به ، ويمنع بمرونته من ظهور الأفراد الممتازين بحال الشذوذ المزعج الذى كان فى كثير من الظروف سبباً فى الانقلابات السياسية

والعناية بدرس النوع البيروقراطى وبفحص الأسباب الباعثة على طلبه تدلّ على أن الدافع الحقيقى إليه هو حبّ الذات والظهور حبًّا جاوز الحال المألوفة . وسواء أسُمّي هذا طمعاً أم ولعًا بالسيادة فإن العبرة ليست بالأسماء إنما بالمدلول عليه . ليس بين الخلق من خلت نفسه من الطمع ،

فالصانع والتاجر والزارع لكل منهم مطامع تغريه بتذليل الصعاب الحائلة دونها و بالجدّ لنيلها أمّا طمع المشتغل بالسياسة فلا يقف عند حدّ ولا تدرك غايته ، ويكون باعثاً على امتلاء صدور الناس بالحقد على صاحبه و بالعداء والكيد له . والذى يحمل على الاستهانة بهذه الحال ويصرف النظر عن نتائجها الخطرة ، هو حبّ الظهور والتفوّق والسيادة على كل ذى إرادة غير إرادته . ولا يمكن الإنسان أن يُغرى بتلك المطامع البعيدة ، ولا بالتطلع إلى ذلك الأوج الراقى ، إلاّ إذا نشأ كبير النفس قويّ الإرادة ، لا تُصادَمُ مشيئته ولا يُغلَبُ على أمره ناشذاً لا يذعن لغير رغبته القوية . وكذلك قل عن الولع بالسيادة ، فإن الزعيم أو رئيس الحزب مثلاً لا يعنى بإخضاع الغير لمشيئته قدر عنايته بالانطلاق من قيد الخضوع لغيره

دلت التجاريب على أن كل من يعيش فى بلد متمدين ليس له إلاّ إحدى حالين : الخضوع لغيره أو إخضاع الغير له ، ولمّا كانت النفوس الكبيرة لا تحتمل الحال الأولى فإنها تطفر إلى الثانية ، لا لأنهـا تمتع بلذة إنما لكونها السبيل الوحيد لاستقلال النفس ولتمتع صاحبها بحرّيته التامة . فإذا كان المراد من السيادة المعنى الصحيح الدال عليه اللفظ كان الإنسان يعنى بوفرة عدد من دونه لا بالذين يرأسونه ، وها هو ذا قيصر آثر أن يكون الأول فى قرية على أن يكون له المركز الثانى فى رومة . ففى القرية يحكم نفراً قليلين بدون أن يكون لإنسان آخر سلطان عليه، أما فى رومة العاصمة الكبيرة فإنه يحكم ربوات من الخلق غير أنه يكون هو الآخر

خاضعاً لإنسان مثله مقيّداً بمشيئة غيره . ولو كانت النفس طامعة بلذّة السيادة وحدها لفضّل قيصر رومة على القرية ، أما وأمنيتها الانطلاق من كل قيد وعدم الإذعان لسلطان آخر ، فانها تعمل مسوقة بمقتضى الحال الأخيرة حبًّا بها

« خيرٌ لى أن أكون الأول فى قرية من أكون الثانى فى رومة » كلمة قيصر وقد احتوت كل معانى الطمع ومدلولاته التى تغرى المشتغل بالسياسة وتدفعه إلى نشدان ذروات المناصب الرئيسية . والمنافع المادية وإن كانت تتلف نفوس العدد العظيم من الناس وضمائرهم ، وتحلّ من مطامعهم فى مقدماتها ، ولكنها لا تأخذ هـذا الاعتبار فى نظر الأفراد الممتازين طلاّب الزعامة والرئاسة ، وكل ما يعنون به الاعلان عن النفس والظهور والتحرر من كل قيد يقضى بالخضوع

الأنانية هي الدعامة الوحيدة التى تتدعّم بها الغاية من الحكم النيابى . يقولون إنها حال تشير إلى لحمة أفراد الأمة وإلى قوة التضامن العام ، ولكن الواقع يدل على عكس هذا تمامًا وعلى مقدار الأنانية التى تملأ نفس كل طامع بالنيابة عن الأمة . ولا تكون قيمة الذين انتخبوه فى نظره بعد نيله أمنيته إلاّ كقيمة العير تستعمل واسطة للبلوغ إلى الغرض ، نعم إنه تملق إليهم وواساهم ومناهم بكثير من الوعود المغرية قبل انتخابه ، فعدم وفائه بما تعهد بالقيام به يعد من العيوب الشائنة والوصمات المخجلة ، ولكن النائب الموقر لا يتنزل إلى عرفان هذه الحقائق ، ولا يحفل بمن

لا قيمة لهم فى اعتباره . ولماذا يعدّ الكذب والاحتيال من العيوب ما دامت المغررات الخادعة وأنواع المراآة والنفاق كلها من صنوف السياسة بل هي السياسة بما احتوت وما قامت عليه ؟

***

بين الناس من يحس رابطة التضامن العام والصلة التى بينه وبين الأمة والإنسانية ، فتدفعه نفسه الكبيرة إلى العمل لمصلحة الاجتماع، وإلى تضحية ذاته فى هذا السبيل ، ولكن هذا النوع من الرجال نادر الوجود فى هذا الزمن ، وفضلاً عن هذا فإن لهم عواطف حية ومشاعر حساسة تجعلهم دائماً بمعزل عن مخالطة الناس . والفرد الذى يمتاز بهذه الخصال العالية يرى من الحكمة عدم التطويح بنفسه فى هيئة نيابية ملأى بصنوف الأباطيل والمتناقضات ، والتألم أو الموت فى خدمة الانسانية أيسر عنده وأهون عليه من نشدان كسب الرأي العام من طريق التملق والخداع كما يفعل كل الراغبين فى الانتخاب الطامعين به يؤدّى ذلك الإنسان ما يراه واجباً عليه بغير انتظار الشكر من الناس ، وبدون أن ينزل إلى الطمع بمدحهم أو إلى الإعلان عن نفسه بعبارات فخمة وألفاظ مختارة . والحرص على الكرامة يحدوه إلى تجنب من ليس من طبقه ، وإلى قصر اجتماعه على فئة قليلة من أمثاله ، بمعزل عن مشاغب العامة وبعيداً ضوضاء الحياة المرتبكة

تبعث بعض الظروف نفراً من رجال الإصلاح على الوقوف فى وجه

الرأي العام ، لا لتملقه ومداجاته و إنما لوعظهُ ولفته إلى عيوبه بغية صرفه عن العادات المبتذلة إلى أخرى حسنة . وما النصح للناس بالذى يحلو فى مسامعهم أو يحملهم على الرضا عن مسديه ، لهذا ينال الرأي العام من هؤلاء الفضلاء بأنيابه وبرائنه ، بدلاً من أن ينزلهم منازلهم الحقيقة بهم من الاعتبار والاجلال

ومن الثابت أن أمثال ويكلف وكنوكس ولوثر وساڤو نارول أثاروا على أنفسهم سخط الكثيرين من الناس، كما حملوا فريقاً آخر على التعلق بهم والانتصار لهم . ولكن هؤلاء المصلحين مع ما امتازوا بهِ ودلّ على الإرادة القوية والثبات والإقدام لم يكونوا ليصلوا إلى إرضاء الرأي العام وكسب ثقته لاهم ولاأمثال روسو وكارليل وجيث وكانت ، لو انصرفت رغباتهم إلى نيل مقعد فى المجالس النيابية ، ذلك لأنهم من ذوى الفضل الصحيح ، والرجل الفاضل لا يتنزل إلى مداهنة المنتخبين لكسب أصواتهم، ولا إلى محاربة خصمه أو مزاحمه بوسائل غير شريفة وما يقدم عليه غيره من التصرفات السافلة والحيل المخزية ينفره من تحدى الإتيان بمثلها ويبغضه فى العالم وما اشتمل من صنوف التغرير

أما غير هؤلاء فيسوقهم حب الذات والأنانية ، ولما كان الفوز فى الانتخابات يقتضى إنكار النفس والمصالح الشخصية ، فإنهم يلبسون ثياب الرياء ويتظاهرون بكل ما يخدع الناس ويغرى بالانتصار لهم . ولو أتيح لكاتب ناضج أن يعلن ما يأتيه المرشحون أنفسهم للانتخاب من الوسائل الدنيئة وضروب الحيل السافلة ، ولو دل على حقيقة الأغراض التى يخفونها

وراء مظاهرهم ، لحمل كل المطالعين على تفزز نفوسهم من ذلك النفر وعلى تحقيرهم . ولكن الحياة ليست صحيفة تقرأ ، وأحوالها الكثيرة المتغيرة لا يكفى الدلالة عليها بحث كاتب منتقد ، والخفي من حقائق الناس لا يبدو من وراء الحجب التى تخفيه ، فللساذجين كل العذر حين تخدعهم الظواهر وحين يحصرون ثقتهم بمن ليسوا أهلاً لها

إن أصحاب الفضل الصحيح بمعزلٍ عن السياسة وعن الطمع بالسيادة ، والناس لا يهتدون إليهم ولا يعرفون ما لهم من المزايا المرجحة ، ما داموا لا يعلنون عن أنفسهم بالوسائل المزعجة كما يفعل طلاّب الظهور والمناصب ، هذا هو السبب فى ترك زمام الأمور والمصالح فى يد من لا يحسنون التصرف ولا يعنون بمصالح الناس . وسواء أكانت السلطة للفرد وحده أوله مع غيره ، أو لجمهور منتخب ، فان القابضين على أزمة الحكم يكونون حتماً من الساعين إلى المناصب الطامعين بها ، يقصدون بواسطتها إلى الرفعة حين لا يبلغون إليها بالمزايا الشخصية والفضل . والأمة المحكومة هي التى تحسّ تأثير نوع الحكم فيها ، وما دام أساس النظام لا يتغير بتبدّل الأفراد وأنواع الحكم ، ويبقى روحه وأعراضه الأولى بحال ثابتة ، فليس من فارق فى نظر الهيئة المحكومة بين الحكم المطلق وبين النوع الديموقراطى أو البيروقراطى . أما ذوو المطامع السياسية وطلاّب السيادة والنفوذ فانهم يميزون بين تلك الأنواع ، لتأثيرها مباشرة فى أحوالهم وفى مطامعهم ، لأن لهم وحدهم كل الامتيازات والثمرات ، فهؤلاء هم الذين يهمهم القصد إلى النوع اكثر إنتاجاً وملاءمة مع مصالحهم الشخصية

أما وهذه هي حقيقة الأحوال الحادثة ، فإن العمل بإسم المصلحة العامة أو الأمة كذب وتغرير ، واندفاع الشعب للانتصار لمبدإ من المبادئ السياسية وتحمسه لنوع من أنواع الحكم نتيجة من تأثير الخداع فيه ومن استيلاء الغرور عليه

وليس هنالك أمل بمنع أسباب الضرر ، وبالوقوف فى وجه المطامع ، وبإبدال هذه الأحوال الفاسدة بخير منها ، وبتقرير الرأي الصواب فى أنواع الحكم واختيار أفضلها ، إلاّ بتربية الأمة تربية عالية ، وإلاّ بتعليم العامة قبل الخاصة ، حتى لا يبقى بين جماعات الشعب الواحد مجال للخادعين ولا سبيل للتغرير والغرور

البحث الخامس

الاقتصاد والغرور

العيوب والمساوئ التى تشوّه المدنية وتغرى بسآمة العيش وبالملل من الحياة المرتبكة منشؤها المسائل الاقتصادية . ففريق عظيم من الناس لا يعنيهم الدين ، ولا يبحثون عما وراء المنظور ، ولا تهمهم السياسة ولا نوع الحكم ، ويستوى لديهم أكانت الهيئة الحاكمة جمهوراً من الشعب أم فرداً فى يده زمام السلطة المطلقة . ولكن لا يمكن أن يوجد فى أمة متمدينة شخص واحد يغفل العناية بالشئون الاقتصادية ، ويهمل التساؤل عن موارد الكسب وأبواب الصرف . فكل رجل له شيء من الإدراك والتمييز يحسّ افتقاره إلى ضروريات الحياة ويكدح إلى نيلها ، فإذا اعترضته بعض الصعوبات أو حالت دونها الحوائل يتذمر من الأولى ويقاوم الثانية

وأقوى ما يغرى المرء بالاستياء والسخط عدم التناسب بين مقدار العمل وقيمة ما ينال بواسطته من الثمرات ، لا يكف أبداً عن عمل المقارنة بين نصيبه فى الطبيعة ومن العمل وبين قسط غيره منهما

يشعر الإنسان بالجوع بعد مرور بضع ساعات من تناوله الطعام، ويحس التعب من العمل عند انقضاء النهار ، وكلما وقعت عينه على شيء يغرى بالنظر إليه أو يجذب بروائه النفس تقوى الرغبة فيه وتبعثه على طلب

للحصول عليه . فحاجات الجسد وشهواته هي التي تحمل الإنسان على التفكر فى شئونه المالية وفى الحال الاقتصادية العامة ، وفى موارد الكسب والإثمار ، وفى استعمال الزمن

كان للشئون الدينية فى العصور الوسطى كل السلطان على الخلق ، وكانت عنايتهم قاصرة على الاهتمام بها دون غيرها . ثم انصرفت الأفكار من نهاية القرن السابق إلى منتصف هذا القرن إلى الأحوال السياسية وإلى نشدان الحرية الشخصية. أما الآن فإن روح الحركة الفكرية وعناية الفرد كالجماعات منحصرتان فى المسائل الاقتصادية ، فهي فى هذا العصر أساس السياسة والمحور الذى تدور عليه ، وهي السبب الباعث على مخاصمة الشعوب بعضها البعض أو على ثورة فريق من أمة على فريق آخر . وهي الدافع إلى الثورات والحروب وإلى الاستعمار وفتح البلاد وتدويخ العباد ، كما أنها سبب حتى فى الإصلاح والانقلابات السياسية

وليس فى قدرة الحكومات مناهضة الشعوب ومنعها من العناية بالمسائل الاقتصادية ، ولا مقاومة رغباتها وما تنصرف إليه بسببها ، فهي الحادث الخطير الذى يلهى العالم كله عن كل ما عداه

ولم يحدث فى زمن من الأزمان أن النزاع بلغ بين الغنيّ والفقير الحدّ الذى وصل إليه فى العصر الحاضر . والفقر نوعان : الأول ما يدل عليه اللفظ حقيقة ، وهو حال يتعذر معها على الإنسان الحصول على الحاجات الضرورية للعيش كلها أو بعضها ، واستمرارها يفضى إلى تلف صحة الجسم

وفقدانه الحياة بسبب نقص أسباب حفظها . والثانى الفقر النسبى والمراد به عجز الإنسان عن نيل حاجات كمالية ليست من مقتضيات حفظ الصحة والحياة ، فلا يشعر المرء بحاجته إلى هذه الأشياء إلاّ عند رؤيته أو عرفانه حصول غيره عليها وتمتعه بها

هذا النوع لا يكون بحال واحدة من الاعتبار ، بل يختلف باختلاف النظر والناظر والمطموع به . فالعامل يرى نفسه فقيراً حين لا تكفى أجرته لإرضاء شهوتهُ بما ترغب فيه من الخمر الكثير والدخان . وصاحبة المزرعة تسخط على الفقر إذا لم تتمكن من اختيار ملابسها وفاق ما تشتهى من الحرير والمخمل ومن التحلى بما تطمع به من الدرّ والجوهر . والتاجر أو صاحب المهنة الحرّة يشكو قلة التراث يوم تنصرف عنايته إلى تدبير ما يورّثه أولاده ويراه سبباً فى هنائهم وفى منع أسباب الاحتياج عنهم . ولكن العامل يرى صاحبة المزرعة غنيـــة ، وهي لا تنظر إلى من دونها وتحملق إلى ذوى اليسار والمال الجمّ ، والمدرس أو المحامي يشعر بالفقر إلى جانب العظماء وذوى الثروات . ولما كان الفقر فى هذه الظروف التى ذكرت لا يدل على حال ثابتة ، فهو صورة وهمية لا وجود لها إلاّ فى مخيلة الإنسان الواهم ، وهي لا تفضى به إلى العوز ولا إلى الحرمان من مقتضيات المحافظة على البقاء

العادة تستعبد الإنسان وتملك عنانه ، وشهوة النفس تسوقه إلى علق مغريات المدنية وزخارفها ، فإذا نظر المرء إلى العالم بالعين السالفة يجد أن

الناس جميعاً فى الأزمان الخالية كانوا فقراء بالنسبة إلى ما هم حاصلون عليه الآن ، لأن الملابس كانت دون هندامها الحالى وأكثر منها خشونة ، كذلك كانت المساكن أقل فخامة وهندسة ، والرياش دون ما نعرف لها الآن من اللطف وحسن الصناعة وارتفاع القيمة ، وكذلك كانت النقود أكثر ندرة كمقتضيات المعيشة فى تلك الأزمان . ولكن الإنسان مع ما ذكر لم يكن يشعر بالفقر مثله فى الحال الحاضرة ، بسبب تمكنه من نيل ضروريات الحياة وكل ما يفتقر إليه لدفع عاديات الجوع والعطش والبرد والحرّ

فالفقر النسبى لا تبدو معالمه وتأثيره فى النفوس إلاّ عقب وجود ما يتبع المدنية الكاذبة من المستحدثات الكمالية والبدع ، أما الحال الطبيعية والمدنية الراقية وأساسهما المعيشة البسيطة ، فإنهما لا يفضيان أبداً إلى عرفان الفقر الصحيح

الإنسان كالحيوان وكالنبات فى حاجة ماسة إلى الغذاء الكافى المتناسب مع طبيعته وتكوينه ، فإذا منع منه أو لم يجده يضعف ثم يموت حتماً . والرجل فى الأزمان النائية لم يكن يستكين لحظه من الفقر ، بل كان يغالب الظروف التى تنشأ منها ليمنعها ويفوز بحظ أحسن منها ، فإذا كان صياداً مثلاً وخلا المكان الذى يسكنه من الصيد فلا يمنعه مانع من الرحيل إلى حيث يجد حاجته . وإذا زرع قطعة من الأرض ورآها غير مخصبة ، وعرف بقعة أخرى أكثر خصوبة وإثماراً ينتقل إليها ويضع يده عليها بدون تردد

ولا إهمال . وإذا منعه رجل أو أكثر من عمله أو من الانتفاع بثمراته يحمل سلاحه ويقاتله ، فيغلب خصمه ويتمتع بثمار عمله أو يقتله الخصم وتكون الغنيمة لمن غلب

من تمثل هـذه الحوادث يستنتج العقل أن وفرة الرزق فى ذلك الحين كانت تتناسب مع القوة البدنية والبسالة ، وأن طلب المال كان الحامل على المهاجرة من مكان إلى الآخر وعلى التنازع والخصام

فالإنسان لم يكن يعرف الفاقة مع حال البداوة والخشونة ، ولم يكن تعوزه ضروريات الحياة مع عدم الحضارة . فلو أن المدنية وقفت بالشعوب عند حدّ تحسين مقتضيات الحياة ووسائل نيل الضروريات كالزراعة وتربية الحيوانات وكالصناعة اللازمة ، لخلت الأمم كلها من رجل واحد يشكو الفاقة والعوز

من يهمل الأرض وفلاحتها ويحبس نفسه وراء أسوار المدن ، حيث لا يزرع ولا يصيد ، لا يستطيع الكف عن طلب غذائه من الغلال والثمار واللبن ولحوم الحيوانات والطير والسمك ، فيقدمها له نفر آخرون فى مقابل عوض منها تزيد قيمته عنها . وباستمرار هذه الحال من المبادلة يثرى النذر القليل من ذوى النشاط والحيلة ، ويرجع الفريق العظيم إلى صفوف الفقراء

فالمنصرف إلى الزراعة واستثمار الأرض يكون غنياً أبداً لا يعرف الفقر

إلاّ حين يمنع من الانتفاع بحقله ، وإلاّ حين يبيع تلك الأرض ويكتريه غيره ، فيعمل لمنفعة كاريه ويحرم من ثمرات عمله . أما التحضر على النهج الذى يتحدّاه الناس الآن فإنه يغرى عدداً كبيراً من المزارعين بترك الحقول والفلاحة وبالإقامة فى المدن ، فتكون النتيجة زيادة العمران ومضاعفة عدد المصانع والعمال ، حتى يجئ وقت يكون هؤلاء أضعاف عدد من يعنون بالزراعة وبإنبات ما يحتاج إليه الخلق من الغذاء ، فيقلّ الناتج عن المطلوب ويكون ذلك سبباً فى المجاعة وفى الفقر المدقع

هذه هي الحال الواقعة الآن فى أوروبا الغربية ، ذلك الجزء من المعمور الذى يلوح للنظر الساذج مجمع كنوز الأرض وأغنى بقاع الدنيا ، فيكفي الإنسان بحث الحال الاقتصادية فى تلك البلاد ليهتدي إلى عكس ما تغرر به تلك الظواهر الخداعة . سلك أهلها ذلك السبيل الذى ذكرنا ، فاجتمعت الثروات العظيمة فى أيدى نفر قليل منهم يعيشون بها عيشة الترف والجنون ، وخلت منها أيدى البقية وهم الفريق الأعظم فأصبحوا لا يحصلون على الرزق اليسير إلاّ بالكدح والعناء العظيمين ، بل إن منهم من لا يبلغ بعد الجهاد العنيف إلى حال ترضى الإنسان القنوع

وكل يوم يمرّ تزيد فيه الفروق المميزة بين حالي الغني والفقير ، تتضاعف ثروة الأول ويزداد شقاء الثانى ، فيعظم جاه المثرى بقدر ثروته ويقوى نفوذه فى الأمة وفى دوائر الحكومة . ولم يحدث فى زمن من الأزمان أن بلغت الثروات المجتمعة فى أيدى الموسرين قدرها فى أيديهم الآن ،

فى انكلترا وحدها أكثر من ألف رجل يملك كل منهم ثروة تقدر بما يزيد عن ستة ملايين من الفرنكات ، وهنالك مائة ألف إنسان تقريباً فى أوروبا يملك كل منهم أكثر من مليون . وإلى جانب هؤلاء الأغنياء المترفين عشرات الملايين من الخلق تنقصهم حاجات العيش كلهم فقراء بالمعنى الصحيح ، لا يعرفون فى الصباح ماذا يأكلون عند انتصاف النهار وطلب البطن الطعام ، ولا يدرون أين يرقدون عند انسدال الليل وطلب العيون النوم

لم يكن العبد فى الأزمان الخالية يملك شيئاً من حطام الدنيا ، كان كالمتاع يباع ويشترى ، ولكن مولاه كان يعطيه كل حاجات التغذية واللباس ويخصص له مكاناً للنوم فيه . وكانت الهيئات الحاكمة فى الأزمان الوسطى تحرم على المتشردين والدجّالين وعلى القبائل الرحالة امتلاك عقار أو عين ثابتة . ولكن هؤلاء المحرومين مما أحل لغيرهم من المزايا الاجتماعية كانوا يحصلون على حاجات العيش سواء أبالسؤال وضروب الشعوذة أم بواسطة السرقة والنشل ، كان فى استطاعتهم بسهولة دفع وقر الجوع عن البطون وعاديات الحر والبرد عن الأبدان

أما الإنسان فى هذا العصر ، عصر المدنية والترفه ، فإنه أسوأ حالاً من العبد فى الأزمان القديمة ومن المتعسين فى الأزمان الوسطى ، لأنه لا يتيسر له الحصول على قوته بسهولة كما كانت الحال متيسرة لأولئك البائدين . وإذا امتاز عنهم بشيء من حرية التصرف ، فإن أبواب

الرزق بفضل نظام الاجتماع الحالى يجدها موصودة فى وجهه إلاّ باب القبر، بشرط أن يموت جوعاً لا انتحاراً. ومن هذا يثبت أن الغنيّ بسبب هذه المدنية أعظم غنى من مثله فى الأزمان الغائتة، وأن الفقير أكثر فقراً وشقاء من قرينه فى تلك العصور

يعيبون على المدنية القديمة استئثار بعض الناس بالثروة دون البقية. فهل سمع عن أولئك الأغنياء أن أحدهم صرف ٥٠٠٠٠٠ من الفرنكات فى وليمة أعدّها لفريق من أصدقائه كما فعل أحد أغنياء أمريكا من أشهر قليلة خلت ؟ وهل بلغ الترف بأحدهم حدًّا ييسر له إطعام جماعة من الناس فى حفلة عرس طعاماً محضراً من ألسنة البلابل ؟ بين معاصرينا من فعل هذا، ومن اشترى إناء خزفياً بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ فرنك، ومن ابتاع جواداً للمسابقة بثمن ٧٠٠٠٠٠ ألف فرنك، ويوجد أيضاً من يسمح لغانية تفتنه بتبديد مليونين من الفرنكات فى العام الواحد

الغنى فى العصور الخالية كان نادراً، فالندرة هي التى لفتت المؤرخين إلى ذكره فى صحف التاريخ، مع أن أعظم ثروة اجتمعت فى ذلك الزمن فى يد واحدة لم تبلغ إلى مثل ما يملكه الآن فرد من المتوسطين فى الغنى. كانت مظاهر النعمة والبذخ قاصرة على تزيين القصور واختيار الرياش النفيسة، أما الآن فإن مظاهر الأغنياء تجاوزت كل حدّ وأصبحت واسطة للدلالة عليهم وإعلاناً فى أماكن النزهة العمومية والمسارح والمراقص وحفلات السباق. تجرّ جيادهم المطهمة العربات الفخمة فى الشوارع بين

من لا يملكون القوت فتغريهم بالحسد والحقد . وما يتحلّى به المثري من الأحجار الكريمة والجواهر تتأجج بانعكاس الضوء عليها ، فتبهر الأنظار وتؤثر فى نفوس المعوزين تأثيراً يعكس الغاية من الحلية فى نظر المتحلّى بها . كل المحتاجين يتألمون من الفقر ، ولكن رؤيتهم مظاهر النعمة والترف ومقارنتهم أحوالهم السيئة بحال من يتمتعون بالغنى والترفه تثيران فيهم عوامل الحسد ، وتضاعفان الألم من الحياة والسخط على المثرين ، وتساعدان على انتشار روح الاشتراكية والفوضى

ليس من الحكمة التغافل أو إنكار ما بلغ إليه عوز الفريق العظيم من الخلق ، فإن حال المتحضّر صارت متعسة إلى حدّ يفضّل عليه حال الحيوان فى الصحراء

فمسكن الفقير فى المدن دون جحر الحيوان فى النظافة ، وطعامه لا يكاد يدفع عنه الموت بتأثير الجوع ، بل إن حوادث الموت التى من هذا النوع كثيرة وثابتة تنقل إحصائياتها وتعلن بين حين وآخر . فهذه الحال ولا مراء سيئة ودوامها متعذر ، والأغنياء يدركون هذه الحقيقة ، ويخافون يوماً يكون شرّه مستطيراً . وعلماء الاقتصاد يفرّون من ساعة الحساب الرهيبة ويحاولون تأجيل حينها ، فعمدوا إلى خدعة العقول وتخدير الأعصاب المتهيجة بنوع من التغرير سمّوه (قانون أجور العمال)

هذا القانون المبتدع يرمى إلى تحديد أجور العمال بحال تتناسب مع حاجاتهم الضرورية ومع أسعار الحاجات فى البلاد التى يعيشون فيها ،

فليس الغرض منهُ تمكين العمال من كسب ما يزيد عن حاجتهم إنما دفع أسباب العوز فقط وملأ البطون وإخراس الألسن، حتى لا تزعج أصوات التذمّر والسخط الأغنياء فى قصورهم الباذخة ، حين يتناولون الأطعمة الشهية وكؤوس الخمر المعتقة، أو حين يطيب لهم الرقاد على الأسرة الفاخرة والراحة فى الفراش الوثير

ولكن هذا القانون لا يؤدى المقصود منهُ ، ولا يمكن أن يلطف شقاء البؤساء ولا عوز المحتاجين، لأنهُ لا يفيد من لا يجدون عملاً للارتزاق، ولأنهُ يقصر العمل بهِ على فصل الحركة القوية والعمل. وبما أن العامل لا يتمكن من توفير شيء من أجره القليل فإنهُ فى زمن البطالة لا يجد الخبز وسائر ضروريات الحياة

العامل المشتغل فى حاجة إلى ما يكفى لحفظ صحته فى حال جيدة ، وإلى ما يكفل لحياته بلوغ الأجل المقدَّر مثالاً وسطاً . فلا بدَّ من اعتلاله وإصابة جسمه بالسقام حين يعانى عملاً يجهده ولا يتناسب مع قوته، وحين تنقصه الكفاية من الغذاء والحرارة والنوم الضروريات التى تقتضيها الصحة فالإفراط فى العمل إلى حدّ يسبب ضعف الجسم يماثل نقص الغذاء ، لأن تأثير كلٍّ من الأمرين فى الجسم يماثل تأثير الآخر فيه وينتج النتيجة عينها . فإذا كان قانون أجور العمال وافياً بالغرض الذى وضع من أجله لاستطاع العامل بواسطة عمله كسب ما يقوم بحفظ صحته وفاق حالها الطبيعية. ولكن التجاريب أظهرت عكس هذا فدلّت على فساد القانون الموضوع

وعلى أنهُ ليس دواء العـلة الخطيرة التى يشكو منها الناس والتي تزيد الأحوال ارتباكاً

العالم الاقتصادي يفخر ويعجب بذلك القانون ، حين ينقضى النهار ويرى العامل منصرفاً من مكان العمل حيًّا يمشى على قدميه ، وحين يعرف أنهُ يتمكن من ملأ معدته بالخبز بما نال من الأجرة. ولكن الباحث النقاد لاترضيه هذه الحال و يؤكد أن العامل باستمراره عليها يعيش فقط ثلثي عمر الإنسان الممتع الذى ينشأ و يعيش معه فى ذات المناخ والطقس . ولا مراء فى أن الفرق بين أجلي الاثنين ينشأ بسبب الفرق بين نوعي الغذاء ووسائل المحافظة على الصحة والقوّة ، فالتغذية القليلة والفاقة والحرمان من كل المقوّيات الصحية تفضى إلى إضعاف الجسم . والأجرة التى يؤجر بها العامل تمنع الموت العاجل الذي يحدث بسبب البرد أو الجوع ، ولكنها لا تحول دون الموت البطيء بسبب الضعف الناجم من عدم كفاية الغذاء والحرارة والراحة

والمشتغل بالأعمال العقلية أو الفنية ليس أحسن حالاً من العامل الذى ذكرنا ولا أقل منه تعاسة وشقاء ، فالمتعس الذى يقضى شطراً من حياته فى التأدب والتعلم، حتى يتاح له امتهان مهنة حرّة، يعانى الأمرين و يقاسى فى طلب الرزق الحلال ما يقوّض دعائم العزم والصبر . إن فريقاً عظيماً من الناشئين يقصدون إلى هذا الباب من العمل مع ضيقه بمن فيه ، فيزيدون الحال عسراً و يتزاحمون على القليل المطموع بهِ تزاحم الجياع على

المضغة مع وثوقهم من أنها دون ما يشبع الواحد منهم

لهذا السبب نرى أن طائفة من الكتاب والمحامين والأطباء والمهندسين، بالرغم من حصولهم على نصيب وافر من التربية والعلم، تنقصهم حاجات العيش على الشكل الذى يتناسب مع حالهم من الرقي والتمدين. وهؤلاء يشعرون أكثر من غيرهم بتأثير هذا الحرمان فى نفوسهم وفى صحتهم، ويتألمون ألماً لا يعرفهُ العامل الساذج الجاهل. إن طبيعة الحال ومقتضيات الظروف فى الحياة الاجتماعية تقضى بمخالطة هذا الفريق أهل اليسار والغنى فعرفانهم أو رؤيتهم ما يتمتع به هؤلاء من النعمة والبذخ يحدوهم إلى المقارنة بين حال هؤلاء الأغنياء من اليسر والهناء وما يتأذون منهُ من العسر والشقاء، فيتضاعف ألم النفس ويدرك العقل كثيراً من مسوئات الحياة ومما فيها من النظام المعتلّ والمظالم. يسمّى البعض هذا الفريق (البؤساء)، وكل شواهد الحال الحاضرة تدلّ على أن هؤلاء (البؤساء) هم الذين تكون لهم اليد القوية فى قلب نظام العالم الاقتصادى رأساً على عقب يوم يفيض الأناء وتبلغ الروح التراقى

***

تصل الثروة إلى الإنسان من مصدرين : الأول الوراثة فيكتفى الوارث بالاحتفاظ بها والتمتع بأرباحها، أو يزيد عليها ويضاعفها، والثانى جمعها بوسيلة من الوسائل. ومن الواضح أن الإنسان وحده، دون بقية المخلوقات، هو الذى انفرد بالعناية بحال وارثيه رغبة فى هنائهم، وهذا الميل الغريزيّ

مظهر من أعراض الحرص على بقاء النوع . وقد غالى الإنسان فى عنايته بالنسل ، ولم يقف عند حد الرغبة فى تربية الأولاد حتى بلوغهم العمر المناسب للعمل ، بل تجاوزها إلى تدبر ما يكفل لكل خلفه السعة والهناء

وزيادة الثروة الموروثة تحدث عادة بدون أن يكون للوارث سبب جوهري فيها ، لأن الثروة الكبيرة تتكوّن عادة من أملاك ثابتة كالعقارات والأرض الزراعية ، وثمن هذه الأشياء يرتفع دائماً بسبب ازدياد العمران وعدد السكان وارتقاء المدنية ، فيزيد إيراد المالك بنسبة هذه الزيادة وتنمو ثروته . أما المصنوعات فإنها آخذة فى الرخص بخلاف الغذاء فإن أثمانه ترتفع وهكذا المساكن فإنها تضيق من حين إلى الآخر وتتضاعف أجورها . هذه هي النتائج الطبيعية التى تنجم عن النظامين الاجتماعى والاقتصادى الذى يجرى على نهجهما العالم بدون تمعن ولا حذر

ينكر بعض علماء الاقتصاد ارتفاع أثمان المأكولات ، ولكنهم لا يستطيعون إقامة الدليل الواضح كما يفعل من يخالفهم فى القول . نعم إنّ المجاعات فى الأزمان الخالية كانت أكثر منها الآن ، وتلف الزرع في جهة نائية كان يفضى إلى ارتفاع الأثمان بصورة مدهشة ، وهـذه الأحوال الشاذة أصبحت نادرة بسبب تحسن وسائل النقل والتجارة . ولكننا نرى بالرغم من هذه التسهيلات أن متوسط أثمان الغلال واللحوم وصل إلى حدّ غير مألوف ولا زال آخذاً فى الارتفاع

وزيادة مساحة الأراضى الزراعية بسبب تحسين وسائل الري والهندسة

فى أمريكا وأستراليا لا تفضى إلى هبوط الأسعار كما هو المنتظر ، إنما توقف حركة الارتفاع زمناً قليلاً . وحين تزرع كل الأراضى الصالحة للزرع ولا يعود المحراث يجد بقاعاً جديدة لحرثها واستدرار الخير منها ، يكون الناتج من الأرض متناسباً مع عدد سكانها فى ذلك الزمن الجاني كما هي الحال الآن ، فلا يكون هنالك مسوّغ طبيعيّ للرخص ، وتلبث الأثمان آخذة فى طريقها إلى الارتفاع

تلك الحال المنتظرة تفضى حتماً إلى فقر العامل المشتغل بالصناعة وإلى إثراء مالك العقار . فالأول تتحتم عليه مضاعفة أوقات العمل وثمراته ليستعيض من هذه محصولات الأرض الضرورية لحفظ حياته . أما الثانى فانه يمكنه استبدال ثمرات أرضه وهي غالية جداً بالمصنوعات وهي رخيصة جداً . هنالك تكون النتيجة قلة غذاء الصانع المسكين ، وتمتع المثرى بتبديد المصنوعات بغير حساب لرخصها ، ومضاعفة عدد المستعبدين الذين يقضون كل العمر فى الشقاء وفى تهيئة حاجات الغني وما يستملح من أسباب التنعم ومظاهر العظمة والترف . والعلة الأصلية فى سوء الحال وعموم الشقاء هي فساد النظام الاجتماعي الذى أدّى إلى تمليك جماعة قليلة الأرض كلها ، وإلى حشر من خلت منها أيديهم فى المدن ، حيث يكون نصيبهم فيها الكدح والشقاء والعوز وتلف الصحة

أما من يتوصل إلى ايجاد ثروة كبيرة وامتلاكها من غير طريق الوراثة فالغالب فى الأمر أن يصل إلى ذلك بواسطة التجارة أو المضاربة أو

الصناعة مع غض النظر عن الأحوال الأخرى النادرة التى تجئ من الصدف ، كالعثور بمنجم ذهب أو ماس أو كالاهتداء إلى منبع زيت البترول أو ما شاكل ذلك

التاجر هو الواسطة بين صاحب المحصول وبين المحتاج إليه للانتفاع به، وربحه يجئ من إضافته إلى الثمن الذى اشترى به قيمة أخرى عوضاً من تعبه يأخذها من المشترى الجديد . والمعروف أن هذا النوع من التجارة الشريفة لا يبلغ بصاحبه إلى أوج الغنى العظيم ، ولا يملأ يديه بالثروة الضخمة. والتاجر بسبب المزاحمة القائمة بينه وأمثاله لا يستطيع نيل الأرباح العظيمة من متجره ، وكثيراً ما يقنع بالقليل الكفيل بقضاء حاجات العيش. وفضلاً عن هذا فإن التجارة الآن ترمى إلى محو الوسطاء الكثيرين الموجودين بين صاحب المحصول والمنتفع به لكي يتمكن المالك من الاختصاص بربح أكبر مما يأخذه عن طريق الوسيط ، ولكي يشترى المستهلك بثمن أقلّ مما يعطى التاجر . فالتجارة التى هذه غاية المتعاملين بها وغرضهما منها لم تعد تفيد إلاّ لكسب الرزق وقضاء حاجات العيش، ولا يمكن أن تكون سلّماً يرقى الى الثروة اللهمّ إلاّ إذا تمكن التاجر بالدهاء والحيلة من التغلب على مزاحميه ، ومن حمل الناس على الثقة به والقصد إليه ، وإلاّ إذا نجح للبحث عن المتاجر والأرباح الكثيرة بدون التفات إلى الصعوبات التى تعترض طريقه ولا إلى الأخطار التى تحوّطه، كما هي حال من يرحل للمتاجرة فى وسط أفريقية أو بين القبائل النافرة فى أسيا ، ومع هذا فإن

هذا السبيل الذى يطرقهُ أولو الطمع والبسالة صار قليل المخاطر بسبب تحسن طرق المواصلات وكثرة التردد عليه ، فلا ينقضى زمن قصير من الآن حتى تزول أسباب الإثراء بواسطته ، ويكون كغيره من أبواب الارتزاق قليل الربح كثير العناء ، وتصبح التجارة ونصيب التاجر منها فى وسط أفريقية وآسيا والصين كما هما فى كل مدينة فى أوروبا المتحضرة

بقي هنالك نوع واحد من ضروب التجارة يضمن الربح الوافر بالرغم من كل شىء هو احتكار نوع من الحاجات الضرورية ، ورفع ثمن البيع وفاق ما تغرى به مطامع المحتكر . فيكون للمشترى الخيار بين أمرين : دفع الثمن المقدَّر ولو كان باهظاً لا يتناسب مع القيمة الحقيقية للشىء ، أو الامتناع عن الشراء إذا أمكنه التجاوز عن الضروري ، وهذا بعيد الاحتمال . ولكن هذا النوع من التجارة لا يعدّ من الوسائل الشريفة وتعتبره بعض الشرائع مثال السرقة الإكراهية والاغتصاب

أما المضاربة فهي من أكبر العيوب الموجودة فى المسائل الاقتصادية ، ولكن نفراً من الذين ترضيهم كل حال موجودة يبررون الدفاع عنها ويرونها ضرورة لازمة فى النظام الاجتماعى

لا مراء فى أن المضارب لا فائدة منه للناس ولا يعود من عمله نفع لأحد ولا يماثل التاجر فى كونه وسيطاً بين المتعاملين ، وكل ما يمتاز به الحصول على الجانب العظيم من ربح العمل والعمال بواسطة الحيلة والإكراه . فلا مميز بينه وبين قطاع الطريق لأنه يسلب المالك محصولات الأرض ويرغم

الناس على شرائها منه بثمن مرتفع ، وإذا كان قاطع الطريق يسطو بسلاح من الحديد والنار فإن سلاح المضارب يمتاز بأنه ذو حدين: الارتفاع والنزول

فإذا كانت غاية المضاربة منصرفة إلى سرقة الملاك وأصحاب المحصولات ببيع كميه كبيرة لا يملكها ولا وجود لها فى يده من النوع الطامع به بسعر أقل من السعر الحقيقى المعروف فى السوق ، بشرط أن يسلم هذه الكمية بعد مرور أجل معين ، فينهض المشترى إلى المضارب يبتغى الشراء منه و يعرض عن صاحب المحصول، لأن الأول يبيع بثمن أقل من الثانى، فإذا كان المالك غنيًا أمكنه الانتظار وتأجيل بيع ما يملك إلى الوقت المناسب، بدون ضرر يعود عليه من الانتظار . فاذا حان أجل توريد الصنف الذى باعه المضارب لا يستطيع الحصول على الكمية التى باعها بثمن بخس كما كان يرجو فيضطر إلى شرائها من صاحب المحصول بالثمن الذى يرضى به ، فتكون الغلبة على السارق

أما إذا كانت ظروف المالك الأصلى تكرهه على بيع المحصول بسرعة لسبب ما ، كما هي حال الفئات الكثيرة من الناس إذا لم نقل كلهم، فإن السعر المنخفض الذى باع به المضارب يرغم صاحب المحصول على خفض الثمن الذى يبيع به إلى أقل من سعر المضارب حتى يغرى الناس بالشراء منه . ولكن لما كان المحتاج إلى الصنف سبق فاشتراه من المضارب ، لذلك لا يجد صاحب المحصول من يشترى منه غير المضارب ذاته فيشترى بالثمن البخس ، ثم يسلم التاجر الذى تعاقد معه من قبل الكمية المطلوبة

منه فى الأجل الذى تحدد للتسليم وتكون النتيجة من هذه الحركة خسارة المالك وربح المضارب .

أما إذا رغب المضارب فى النهب من طريق الصعود فإنه يشترى من صاحب المحصول كل ما لديه من الصنف بالثمن الذى يرضى به ، وهو يستطيع أن يشترى أكثر مما تنتج الأرض لأنه لا يدفع الثمن نقداً بل بعد مضي زمن معين . وحين يصبح مالكاً كل الكمية المعروضة للبيع التى يحتاج إليها الناس ، يضطر هؤلاء إلى شراء ما يحتاجون إليه بالثمن المرتفع الذى يقدّره ، فيربح الربح الوافر ويملأ خزائنه بالذهب بدون تعب ولا عناء ، وبدون أن يكون لهُ رأس مال سوى ثقة الناس به وهو المغتصب المحتال

أين حال هذا اللص من الرخاء والسعة من حال العامل الشريف الذى يعانى صنوف العذاب والتعب حتى يجنى شيئاً من ثمار عمله ؟ يقول المشيع للمضاربة بأنهُ لا غرابة فى تلك الحال ولا خطر منها ، لأن صاحب المحصول لا يعطى المضارب محصولاته فعلاً ، إنما يشترط على نفسه تسليمها لهُ حين ينقده الثمن فى الأجل المضروب لذلك . وكذلك التاجر عند توقيعه عقد الشراء من المضارب لا يعطيه الثمن إنما يعد بدفعه وقت استلام النوع المشترى فى الموعد المحدّد فى العقد . ولكن هذه الحركات التجارية تكون كلها لصالح المضارب وحده ، وتكفى لبلوغه إلى الثروة والغنى

كل ما يعمل الناس وكل ما تنبت الأرض ويخرج من المناجم والمنابع جميع ذلك تعبث به المضاربة ، فيشتريه المضارب قبل أن يوجد ويبيعه

كيف شاء قبل أن يوجد فى حيز الحس والنظر وقبل أن تتداوله الأيدى. والضريبة التى يدفعها الإنسان للحكومة يتضجّر وتذمّر يراها نوعاً من المغارم ، مع أن المضاربات تؤخذ من الناس جميعاً طوعاً أو كرهاً أضعاف ما يدفعون للحكومات

يقولون إن للبورصة فوائد جمّة فى الحركة الاقتصادية ومنها منافع للناس ، والحال أنها مصيبة لا تقاس بها كل المساوئ الاجتماعية . ولو كانت البورصة تؤدى فقط الغرض المقصود من إيجادها ، وتبقى سوقاً يجتمع فيه الشارى الشريف بالبائع الأمين لعدّت من المنافع العمومية . أما وهي على ما نعهد مجال لخراب البيوت وسلب الأموال وتيتيم الأطفال وترميل النساء فإنها شرّ ما وجد على الأرض ، وقليل عليها أن تسمى مغارة لصوص ، لأن شرور السارقين تعد حسنات إذا قيست بما يحدث فى البورصات

إذا ارتكب اللص جريمة يبقى خائفاً من إسنادها إليه ويفرّ من وجه العدالة ، أما المضارب فإنهُ يسلب وينهب ويحتال ويغتصب ويخرّب البيوت العامرة ، ويدك الصروح القائمة ، وهو فى أمن من كل عقاب أدبى أو بدنيّ ، يعيش عيشة الترف والبذخ ، ولهُ بين الناس اعتبار واحترام !

يقولون إن المضارب معرض للخسارة الفادحة كما هو حاصل على الربح الوافر ، خصوصاً فى الأزمات المالية ، فقد يخسر فى صفقة واحدة وفى لحظة قصيرة كل ما جمع وسلب وادخر . ولا مشاحة فى إمكان طروء هذه الحال ، ولكن المضارب يكون قد تمتع أعواماً كثيرة قبل الوصول إلى هذه

النهاية، يكون قد عاش عيشة راضية بفضل ما اغتال من ثمرات عمل غيره، ومع هذا فالأزمات لا تؤثر فى حال كل المضاربين بل فى فريق منهم دون الآخر ، وهي على العكس مما يظن الناس فرصة ثمينة لأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة ينتهزونها للقضاء على إخوانهم فى المهنة ولسلبهم ما نهبوه من الغير ، وربما استعملوها لاستنزاف ثروة أمة بتمامها أو فريق معين من أمم العالم ! ! يقول المتشيع للمضاربة بأنها عمل مشروع ، وبأن الربح الذى يجيء منها يضارع قيمة العمل الذى أفضى إلى الكسب، مثل دقة الاستقراء وحسن التبصر وسرعة الاستنتاج مع صدق النظر، ومثل الإقدام والمخاطرة. ومدلول هذا القول أنه بسبب حصول المضارب على وسائل للاستعلام لم يحصل عليها الجمهور يبعد عنه الخسارة ، ولكونه يحسب عواقب الظروف الطارئة بمهارة تفوق مهارة غيره ، يجوز له سلب العامل ثمرة عمله وجمع الثروات الكبيرة بدون عناء صحيح وهو العاطل المترف ! !

إن مشروعية هذا العمل الشاذ ترتكز إذن على ما فى يد المضارب من الوسائل الناجعة للبلوغ إلى الغرض مهما كان نوعها ، فإذا فرضنا وكانت لدى العامل وسائل قوية لا من الدهاء والحيلة كأسلحة المضارب بل من الأسلحة النارية أو قنابل الديناميت ومن الشجاعة وقوة الجسم والأعصاب ما يستطيع به سلب مال المضارب بالقوة وبهذه الآلات ، فهل يسلم أنصار المضارب بمشروعية هذا العمل ؟ إن تغير أساليب السرقة والوسائل المستعملة للحصول على مال الغير بدون فائدة يعوضه منها السالب

لا تخرج العمل عن طبيعته الأصلية - السرقة - ولا تمنع الناس من إدراك المعنى الدال عليه العمل، مهما تبدلت الأسماء الموضوعة له . فالمضاربة نوع من السرقة مهما اختلفت الوسائل المتبعة فى سلب الغير، وفى اغتيال ثمرات عمله .

***

المورد الثالث الثروة الصناعية : فصاحب العمل بواسطة ما يملك من رؤوس الأموال العظيمة يسرق العمال الذين يستخدم قواهم البدنية فى مقابل الأجرة القليلة التى يعطيهم إياها . والفرق الصحيح بين القيمة الحقيقية للقوة مقدرة بقيمة ما تنتج وبين الأجرة التى تقدر للعامل هي الربح الغير الحلال الذى يسرقه صاحب العمل

يقول البعض إن هذه الفائدة هي نصيب صاحب العمل والمال ، يستحقه عوضاً من عمله العقلى ومن تعطيل ماله . ولكن هذا القول باطل لأن المجهود العقلى الذى تحتاج إليه إدارة مصنع من المصانع الكبيرة لا يصح أبداً مقارنته بمثل ما يبذل فى الأبحاث العلمية ، أو فى الكتابة والتأليف، وهو يتوازن بوجه التقريب مع مجهود الموظف الذى يشغل مركزاً خطيراً . فيجب أن يكون ما يأخذه فى مقابل هذا العمل قريباً مما يأخذه ذلك الموظف الكبير ، ولكن الحال غير هذه والفرق بين ما يأخذه الإثنان عظيم جداً . ولا يمكن أيضاً اعتبار هذا الربح العظيم فائدة لرأس المال الذي استثمر فى العمل ، لأنه ليس بين كل أصحاب المصانع الكبيرة من

أثمان المصنوعات بحيث يكون ربحه منها مساوياً رأس المال باعتبار الربح أربعة أو خمسة لكل مائة فالطمع يحدو إلى رفع الثمن بغية الربح الكثير وإلى خفض أجور العمال للتوفير منها ليكون نصيب المالك من ثمرات العمل كبيراً لا يتناسب أبداً مع الأرباح المعتدلة . فلو أمن صاحب العمل المزاحمة، ووجد العمال بقدر حاجته، ولم تعترضهُ ظروف قهرية توقف حركة العمل كالاعتصابات والأزمات ، لا يقلّ متوسط ربحه عن مائة فى كل مائة أو أكثر

إن فريقاً ممن ملك عقولهم الغرور يقولون بأن توزيع ربح العمل بين العمال وصاحب المال يقلّل إيراد الثانى ، ولا يزيد أجور اولئك أكثر من سنتيم واحد أو إثنين على الأكثر فى اليوم الواحد . وهذه هي الحقيقة، ولكن ما الذى يفيد العامل من تجاوزه عن هذا القدر لصاحب المال ؟ ولماذا يتركه ما دام حقاً لهُ يقتضى العدل أن يعطاه مع بقية الأجرة ؟

ليتمثل الإنسان حكومة راقية لشعب متعلم حرّ تفرض ضريبة قدرها سنتيم واحد ، يدفعه كل فرد لرجل معين ، لا أجراً لمنفعة عمومية يؤديها إنما منّة وعطاء . لا مراء فى أن ذلك الرجل تجتمع فى يديه ثروة عظيمة فى قليل من الزمن ، بدون أن يشعر أي فرد من الناس بالخسارة التى تلحقه من دفع السنتيم الحقير . ولكن هـذه الضريبة تلوح شاذة وظالماً ، تعد اغتصابا ونهبا ، والحكومة التى تقدم على فرضها وتحصيلها تجلب على نفسها سخط الناس واحتقار العالم

فإذا بحثنا الحال الاقتصادية الحاضرة نجد أن النظام المتبع فيها يقضى على العامل الفقير المتعس أن يدفع لصاحب رأس المال ضريبة يتراوح قدرها بين المائتين والثلثمائة من الفرنكات فى العام الواحد ، تحجز من أجرته الحقيقية جزأ فى كل يوم حتى لا يشعر بفداحة الخسارة التى يتحملها وجسامة المبلغ الذى يسرق منهُ . وأركان التشبيه متوفرة بين المثل الأول وحال العامل ، ولكن هذا لا يحس الفظاعة والظلم اللذين يعامل بهما لأنهُ ألف تلك الحال الجائرة من قرون مضت ، ولأن قلة التعليم تمنعه من إدراك هذه الحقيقة بصورتها الشائنة

من كل ما سلف ذكره من الأحوال الاقتصادية نرى أن الحصول على الثروة العظيمة يكون عادة باغتيال حقوق الغير . فالعمل لا يمكّن الإنسان إلاَّ من كسب ما يقوم بأود المعيشة والحاجات الضرورية ، ويندر أن يوفر العامل المقتصد شيئاً قليلاً يدَّخره لوقت المرض ولزمن الشيخوخة والعجز عن العمل . لا ننكر أنهُ يوجد بين من يمتهنون الطب والمحاماة والتصوير والتمثيل وبين فئة الكتاب والمؤلفين من يبيع ثمرة عمله بأثمان مرتفعة جداً فيحصّل ثروة عظيمة فى زمن قصير ، ويتاح له بدون المضاربة وبدون الوسائل الغير الشريفة التمتع بالنعم الجزيلة وبكل مظاهر الترف والبذخ . ولكن هذا النفر الذين يخدمهم الحظ قليلون يمكن حصر عددهم فى مائة أو مائتين فى كل أنحاء الأرض ، وفضلاً عن هذا فإن النقد يتناول أسباب هذه الثروة ويمكنه النيل من الوسيلة التى جمعت بها ، عدا ما يربح الكاتب

فالمؤلف الذى يكتب كتاباً ويربح مبلغاً عظيماً من المـال بسبب توزيع عدد كبير من نسخ الكتاب ، ينال الربح برضاء الجمهور وبسبب الإقبال الاختيارى على ثمرة العقل الناضجة . أما المصوّر فإنهُ حين يبيع صورة رسمها بنصف مليون فرنك مثلاً ، والجرّاح الماهر يوم يأخذ خمسين ألف فرنك أجرة لعملية جراحية ، والمحامى النابغة حين يُعطى مثل ذلك القدر قيمة لدفاعه فى قضية ، والمغني أو الممثلة حين يأخذ أحدهما عشرين ألف فرنكاً أجرة للغناء أو للتمثيل فى ليلة واحدة ، كل هذه المبالغ العظيمة التى تعطى إلى ذلك النفر لم يكن للجمهور رأيٌ فى إعطائها. والتصرف على ذلك المنهج دليلٌ على وجود فئة قليلة من أصحاب الملايين ملكوا الثروة بدون عناء فأصبحوا ينقصهم حسن التمييز بين قيم الأشياء ، ويفارطون إلى إرضاء شهواتهم وميولها بدون نظر إلى ما يدفعون فى سبيل ذلك من الأثمان أو الأجور . وفى غالب الأحيان لا تكون القيمة التى تدفع ثمناً للشىء ذاته إنما للفخر الذى يطمع بهِ الغني من امتلاكه الشىء أو من المباهاة باستئجاره للتمتع به

فغنى أصحاب المهن ليس دليـلاً على فساد ما ثبت من أن الثروة الكبيرة لا تجىء إلاّ من سرقة الغير وسلب حقوقه ، لأن النبغاء قليلون ونادر بينهم من يزهر نجمه ويصادفه حسن الطالع فيحصل على الثروة ، والنادر لا يصح أن يكون قاعدة يعتدّ بها فى القضايا العامة والأحوال الشاملة

***

إذا كانت الثروة العقارية التى يملكها أحد الأغنياء تزيد ويتضاعف إيرادها ، فذلك ناشىء من انصراف العمال عن فلاحة الأرض ونجمهم إلى تعمير المدن للاشتغال بالصناعة. لهذا هبطت أثمان المصنوعات وارتفعت قيمة ثمار الأرض ، فكأن السبب الحقيقى فى زيادة ثروة مالك العقار ناشىء من عمل غيره لا إرادة له فيه ولا فخر

والمضارب الذى يربح الملايين يحصل عليها دائماً بواسطة غير مشروعة ، سواء أسميت هذه الواسطة حيلة أم دقة استعلام أم حسن استخدام أم ما شئت من الأسماء . فالنتيجة الثابتة المعروفة أنه يسلب حقوق العمال وأموال المقتصدين بتلك الوسيلة كما يفعل قاطع الطريق بواسطة سلاحه

وصاحب المصنع يغتنى وتضخم ثروته بسبب هضمه جزأ من أجور العمال الذين يعملون فى مصنعه ، يعطيهم الأجر القليل ويخصّ نفسه بكل ثمرات أعمالهم كما يفعل الإنسان مع ما يملك من الحيوانات المستخدمة ، ينتفع بما تعمل ويقصر نصيبها من ثمرات العمل على الغذاء القليل والمأوى. من هذا يتضح للباحث أن فئة قليلة من الناس هم الذين يحرزون كل ثمرات عمل الهيئة الاجتماعيــة فيتمتعون بالراحة والهناء ، بينما يكون نصيب بقية الخلق التعب والتعاسة والشقاء

***

شرط التملك وبقاء الشىء ملكاً لواضع اليد عليه مدة طويلة ، ولو بدون

حق ، لا يدخل ضمن المحذور فى النظامات الموضوعة ، وهذه النظامات المعتلة يمكن العقل عرفان قيمتها الحقيقية بمجرد فحصها وتطبيق ما أباحت وما منعت على مبادئ الأنصاف والعدل. وأقرب دليل على بعد التشريع الإنسانى عن تلك المبادئ السامية إباحته حق التملك الصحيح بسبب وضع اليد على الشئ ومضي المدة الطويلة على ذلك . إن أخذ الإنسان ما ليس له بدون مسوّغ شرعي أمر ينافى العدل والمبادئ الفاضلة، ومضيّ المدة الطويلة على إتيان أمر من هذا القبيل لا تبدّل حقيقة نوع العمل ونسبته إلى الباطل، فمن أين يجيء له وجه الحق ومسوّغ التملك الصحيح ؟

النظام الموضوع يخدم أصحاب المطامع الكبيرة دون غيرهم ، فكأنهُ وضع لصالح الأغنياء خاصة . وكأن هؤلاء لم يكفهم وقوف العدالة ومنفذيها وروح التشريع لخدمة مصالحهم الشخصية ، فاتخذوا من الدين تعاويذ تقيهم محاسبة الناس إياهم ، وتحوّط أموالهم من عين الفقير الحاسد والمعوز الطامع

وقالوا وكم قالوا بأن العمل فضيلة وبأن الإنسان ما خلق إلاّ ليعمل ، ذلك ليسلبوه ثمرة عمله ، ولماذا لا يعدونه فضيلة ما دام عمل الناس تعود عليهم وحدهم منافعه وتملأ خزائنهم ثمراته ؟ ولست أدرى كيف قبلت العقول الكبيرة هذا التغرير بدون البحث عن حقيقته وعرفان الغرض منه ، وكيف لبث الناس جميعاً قروناً كثيرة يقرّون هذا الرأي ويهيمنون على صحته ؟

كل كائن حيّ لا يعمل حبًّا فى العمل ، ولا لكونه فضيلة إنما لتحقيق غاية واحدة هي الاحتفاظ ببقاء الذات والنوع ، فهو مرغم على العمل بقدر ما تقتضيه هـذه الغاية . ولكنّ رجال الاقتصاد يخدعون العقول بالنظريات الخلقية الفاسدة ، ويغوون الناس على العمل بقولهم إن قوة العضلات وصحة الجسم لا تتيسران بدونه ، وبأن البطالة حال تفضى إلى السقم والمرض

والصواب أن العمل الشاق يتلف الصحة والعضلات بسرعة لا تنشأ من البطالة ومن الكفّ عن العمل. والمعروف بالحس والتجربة أن الراحة والإقلال من العمل لهما تأثير نافع فى صحة الجسم والعقل، ويغريان الإنسان والحيوان بالتوقان إليهما وبتفضيلهما على العمل والتعب . ولو لم تكن الراحة نوعًا من الهناء الذى يطمع به الإنسان وينشده دائمًا ما كانت الأديان تعد بها فى الدار الثانية جزاء لطاعة الخالق والعمل الصالح . ولما كان عرفان الناس هذه الحقيقـة يقعدهم عن الكدح والعمل الكثير ، الأمر الذى يفضى بطبيعته إلى تقليل موارد الثروة التى يسيل لها لعاب الأغنياء وذوى المطامع ويطلبون الحصول عليهما بكل الأسباب والوسائل ، فلتحاشى انصراف الخلق عن تحقيق أمانيهم غرّروا العقول الخيالية بالأفكار السقيمة فرسمت فيها على أنها حقائق صادقة ، وانطلقت ألسنة فريق من الفلاسفة والشعراء والكتاب بتمجيد العمل وبالحض عليه باعتباره من الفضائل، وبتنفير الإنسان من الراحة، تلك الحال الطبيعية المحبوبة، ومن العمل القليل بعدّهما

من العيوب الشائنة ومن أقوى البواعث على الفساد والشر

فإذا سلّمنا جدلاً بأن الراحة والبطالة من العيوب وفاق ما يقول علماء الاقتصاد ترى الغنى لا يراهما كذلك ، بل إن العمل الذى يعدّونه من الفضائل هو فى عرف المترف دليل على انحطاط مركز العامل بين مراكز طباق الاجتماع . والهيئة الاجتماعية التى صار من معتقداتها الثابتة أن العمل فضيلة تنزّل العامل دائماً دون قدر الغنى الكسول ، والناس يرون من الشرف مصافحة يد المترف المنعم ، وتتقزّز نفوسهم من لمس يد العامل المجتهد . فإذا كان العمل فضيلة والبطالة رذيلة أو عيب ، فلماذا يكون الاحترام من نصيب الغني الذى لا يعمل ولا يشقى ، ويكون الازدراء للعمال أصحاب الفضل الصحيح ؟

العيوب الاجتماعية ومساوئ الحال الاقتصادية متماسكة ببعضها كالحلقة لا يعرف أولها من نهايتها . ها الناس يحتقرون العامل الفقير بدعوى قلة نصيبه من التربية والتعليم ، وذلك المتعس لا يستطيع نيل القدر الكافى منهما بدون المال ، يده خالية منه وجيبه على الدوام أفرغ من معدته . فالأغنياء بإحرازهم الثروة وجمعها فى أيديهم ملكوا كل أسباب التنعم وتلذذ الجسم وكل وسائل تربية العقل وترقية النفس ، وحرموا منها الفقراء كما حرموهم من المال ومن كل ملذات الحياة

العقول كلها كالهمم لا تتساوى ، وبالرغم من الموانع المادية يظهر بين فريق الفقراء أفراد يصلون بواسطة مالهم من الاستعداد الطبيعى والمواهب

وبسبب ما يبذلون من المجهودات النفسية والعقلية للتغلب على تلك العقبات الحائلة بينهم وبين التعليم العالى ، ينالون بفضل الاجتهاد والصبر الشهادات العالية . ولكن أولئك النفر لا يرضون بعد بلوغ ذلك الحدّ البقاء فى صفوف أهلهم وذويهم ، يحتقرون الحرف وسائر الأعمال . ينفرون من كل ما ألفوا فى الطفولة وزمن الصبا ويلتصقون بعادات وخصال طبق الأغنياء وذوى الثروات ، ويطمعون بالجري على منوالهم فى أحوال المعيشة والتنعم . ولما لم يكن فى أيديهم من المال شيئاً مما امتلأت به خزائن أولئك فالحال تقضى عليهم بالعمل وبالسعي لكسب المال ، فلا يسمح لهم الغرور والكبر إلاَّ بالتوظف ، وكثيراً ما قبل أحدهم التوظف بمرتب يقلّ كثيراً عما يمكنه ربحه من العمل اليدوى فراراً من اعتباره من فريق العمال ، ومن أن يكون له حظهم من الاحتقار والصغار

لهذا السبب تضاعف عدد الراغبين فى التوظف وزاد زيادة عظيمة عن المراكز التى يطمعون بها ، ووجد بين الجماعة فئة كبيرة من العاطلين ينتظرون التوظف للارتزاق منهُ ، يعللون النفس بالأمانى الحلوة حيناً من الدهر حتى إذا شكت امعاؤهم الجوع نظروا إلى الحياة بعيون حولاء ، وسخطوا على الحظّ وعلى التعاسة ، وتوهموا أنهم بؤساء . هذا هو السبب فى ذهاب البعض من علماء الاجتماع إلى الاعتقاد بأن التعليم العالى فى الأمة يزيد حالها سوءاً بدلاً من أن يمنع شقاءها ويكون سبباً فى هنائها . ولا مراء فى أن العلم فى رأس العاطل المعوز معوان على الشرّ والأذى ، وشرّ أُمة التى يعظم بين أبنائها عدد المفسدين المتعلمين

ليس التعليم العالى شرطاً لتبديل طبق الإنسان ومركزه الاجتماعي ، ولا يصح أن يكون سبباً يمنعهُ من العمل ، فإنه واسطة لارتقاء الفكر وسعة المدارك بحيث يمكن المتعلم من إدراك ما يحيط بهِ من أحوال الحياة وحوادثها وقوانين الطبيعة أكثر من الجاهل وبحيث يعرف لذة الحياة وكيف ينعم باله فيها إذا لم يمنعه الكبر من العمل لتحصيل الرزق

فواجب على الهيئة الاجتماعية أن تيسر لكل أفرادها من النشء الجديد أسباب التعلم كلٌّ بقدر ما يبلغ إليه فهمه وذكاؤه . ولا يخطر ببال أحد أن التعليم الابتدائى الاجبارى وحده هو مقتضى الحاجة والضمانة لتحقيق الأمنية ، لأن فائدته الحقيقية دون ما يظن الناس ودون ما يظهر للنظر السطحيّ . فليس من العدل إرغام الرجل الفقير أو الأرملة المحتاجة على إرسال الغلام إلى المدرسة ، وعلى تكبد ما يحتاج إليه من نفقات المأكل والملبس كل زمن الدراسة إلى بلوغه العام العاشر أو الثانى عشر من عمره . ذلك صعب على فريق الفقراء ما داموا لا يملكون قوتهم الضروري ، ولا يربحون بواسطة العمل إلاَّ ما يكفى حاجات العيش الضنك

ما هي الحكمة فى قصر التعليم الإجبارى على تعلم القراءة والكتابة لا أكثر؟ ولماذا لا يشمل هذا الإكراه التعليم الثانوى والعالى ؟ إن الجهل إما أن يكون من الأضرار التى تؤثر فى الفرد وحده أو فى الجماعة كلهم ، وإما أن لا يكون كذلك . فإذا كان الأمر الثانى فلماذا يرغم الناس على التعليم الابتدائى ؟ وإذا كان الأول فلِمَ لا يطلبون الدواء الشافى وهو التعليم

الراقى ؟ ألا يحتاج الإنسان إلى تعلم القوانين الطبيعية وخواص الأجسام كما هو بحاجة إلى حفظ جدول فيثاغورث ؟ والغلام الذى سيكون يوماً ما رجلاً له صوت فى الانتخاب ورأي فى خدمة أمته ووطنه ألا يكون مفتقراً إلى تعلم التاريخ ودرس علوم السياسة والاقتصاد ؟ إن هذه العلوم الضرورية من اختصاص التعليم الثانوى، فلماذا لا يشمله التعليم الاجبارى؟ العقبة الكؤود التى تحول دون تحقيق هذه الغاية هي – المال – فالرجل الفقير الذي يتجشم صعوبة الإنفاق على ولده حتى يتمم التعليم الابتدائى لا يستطيع الاستمرار على تلك الحال إلى نهاية التعليم الثانوى، لاضطراره إلى تشغيل الغلام للاستعانة بالأجرة التى يعطاها

فلكي يعمّ انتشار التعليم الثانوى كالابتدائى تقتضى الحال أن يكون نظام التعليم وفاق نظام بعض أجزاء الولايات المتحدة ، حيث يعنى بتشغيل التلميذ فى الأعمال الزراعية أو الصناعية شطراً من النهار ، ليربح ما يعول به نفسه ويدفع عن والديه عناء الإنفاق عليه . والأفضل من ذلك أن تأخذ الحكومات على عاتقها العناية بالإنفاق على النشء أثناء التعلم ، وتأخذ هي المال الذي تحتاج إليه من ضريبة تقدرها على الأملاك العقارية، ذلك يدل حقيقة على وجود روح التضامن العام، وهو بدون شك مقتضى صالح الأمة والاجتماع ، إذ لا فائدة تعود عليهما من عموم التعليم الابتدائى وحده

الأمة تنفق على الجيش وتعول الجنود وكلهم شبان ، تعطيهم الغذاء

والكساء والمأوى ، وتعنى بتدريبهم على نظام الجندية . فلماذا يكون من الصعب عليها الإنفاق على عدد من الأطفال والشبان لايزيد عن عدد أفراد الجيش العامل أثناء تعلمهم فى المدرسة حتى خروجهم من صفوف التعليم العالى ؟ النفقات التى تحتاج إليها المدارس لا تزيد عما ينفق على الجيوش ، والتعليم العالى والتربية الفاضلة يفيدان الأمة أكثر مما يفيدها الجيش المدرب . وما الذى يمنع من أن يدرب الطالب من وقت التحاقه بالمدرسة الثانوية على الحركات العسكرية ، ثم يتعلم علوم الجندية مع ما يحصله من العلوم الأخرى ، فيكون طالب علم وجندياً يدافع عن شرف وطنه عند الضرورة ؟

لو جرت الأمور على هذا النهج وخرج الشاب من المدرسة يكون قوىّ العضلات بفضل التدريب العسكري النافع راقي التعليم، ويكون سليم العقل والصحة بسبب ابتعاده عن مخالطة الناس وفاسدى الأخلاق كل زمن الطفولة والصبا وبفضل التأدب العسكرى ، فينشأ عضواً نافعاً فى جسم أمته ، ويكون خير مثال للشبيبة !

إلى جانب الأغنياء المترفين الذين يقضون كل سني العمر فى البطالة ويعيشون عالة على الغير ومن فضل عملهم ، وإلى جانب طلاب الوظائف الذين يظنون نيل الشهادات سبباً فى نهجهم نهج ذوى الثروة ، رأينا الرجل الذى يفرّ من فلاحة الأرض المثمرة يلقى نفسه فى عالم الصناعة ، ويسوّىّ بيده حظه فى الحياة ويقال قسطه من الهناء والراحة . نصيب هذا الإنسان

من عمله الشاذ الغذاء الردىء والمشروبات السامة ، ونوع من الثياب القذرة يدل منظرها من بعيد على حال صاحبها من الفاقة وضنك العيش . وقلة ما بيده من المال وارتفاع أجور المساكن الصحية يحدوانه إلى اختيار مسكنه فى الأحياء القذرة حيث تكون المبانى غير صحية ضيقة ، وهواؤها فاسد وحرارة الشمس لا تجد منفذاً تصل منه إلى جوفها فتطهره من الرطوبة والعفونة. وقلة التغذية وفساد الهواء مع كثرة العمل المضنى تساعد على تلف صحة العامل وعلى ضعف نسله ، وتسبب له الموت البطىء الذى يجيء عادة إثر مرض يطول أجله يفنى صبر المريض وعزمه .

فلا مغالاة فى كون العامل لا تفضل حاله شقاء السجين ، ولا فى تمثل العبد المملوك أسعد حالا وأهنأ عيشاً منه ، بل هو لا يماثل الحيوان المستخدم فى نصيبه من العمل الشاق مع قلة الغذاء ، لأن الحيوان لا يميز مثله بين ملذات الحياة ومنغصاتها بخلاف العامل فإن له مدارك وشعوراً يتعرف بها تعسه وحظه من الشقاء ، ويقارن بين حاله السيئة وهناء الممتعين فتزيد آلامه النفسية ويغص بما يطعم ويشقى بما يرى . فهو محروم من كل شىء فى هذا العصر الذى يفخر أهله بمدنيته ويتغنون بما نال الناس فيه من الحرية الشخصية وهناء العيش

ليس لهذا المتعس أي نصيب فى معرفة الاكتشافات العلمية الحديثة أو فهمها لقصور عقله عن إدراكها ، ولا حظَّ له فى التلذذ بما وصلت إليه الفنون الجميلة من الارتقاء والإبداع ، ولا فى التمتع بما يعدُّ من آيات البلاغة

ومحاسن الخيال الراقى فيما يؤلف وينشر حتى بلغة بلاده ووطنه . متعسٌ هذا الإنسان وشقيٌ ، ينغّص عيشهُ ويسوّئهُ كل شيء فى الحياة حتى الآلات البخارية التى أُوجدت لتسهيل العمل على العامل ولتوفير قوته البدنية !

من البواعث القوية على هناء النوع الإنساني وعلى تلطيف أسباب تعبهِ تمكنه من تسخير قوى الطبيعة واستخدامها لإنجاز الأعمال الشاقة الصعبة . وقيمة الإنسان التى يقدر بهـا لا تكون قوته البدنية معياراً لها إنما عقله . والرجل بطبيعة الحال دون الثور والبغل فى القوة ، فإذا كانت قيمته تقدر بنسبة القوة لكانت مرتبتهُ دون مرتبة الحيوان

فالآلات أوجدت لتوفير قوة الرجل ولراحته ، ولكنها من الأسف كانت سبباً فى تكثير مصادر شقاء العامل وفى تنغيص عيشهِ وزيادة همومه ، لأنهُ صار مرغماً على مضاعفة أوقات العمل والجهد ليتمكن من مزاحمة الآلات الميكانيكية وليتسنى له نيل ما لا يكفى لإعالته

ذلك الشقي لا يسمع عن تضامن النوع الإنساني إلاَّ حين يُطلب منهُ تأدية الواجبات الكثيرة التى تفرض باسمهِ على الفرد ، ولكنهُ لا يعوَّض مما يتكبَّد شيئاً من المنافع ولا تفرض له حقوق تلطّف شقاءه وتهوّن عليهِ متاعب الحياة إذا لم يجد عملاً يرتزق منـهُ فى وقت ما ، أو إذا أقعده المرض أو الشيخوخة عن العمل ، يقولون إن روح التضامن هي التى تحمل الهيئة الاجتماعية على إعالة ذلك العاجز ، فترسله إلى الملاجىء الخيرية إذا

احتاج إلى القوت ، و إلى المستشفى فى حال المرض . هذا صحيح ولكن مع كم من الناس تفعل ذلك ، وبأي تكلُّف وتضجُّر تؤدى هذه الواجبات الإنسانية ؟

هذه الحال السيئة يمكن العامل تحاشيها ومنع الهيئة الاجتماعية من القيام بما تؤديه نافرة مكرهة ، يمكنه هذا باقتصاد شيء قليل من كسبهِ يدَّخره لزمن الشيخوخة أو لوقت المرض ، ولكن كيف يبلغ إلى تحقيق هذه الأمنية وهو يأخذ أُجرة عمله اليومي ما يقل عن قضاء حاجاتهِ الضرورية ؟ وهو لا يستطيع أن يطمع بأجرة تزيد عما يقدِّر صاحب العمل ، لأن كثرة الفقراء والمحتاجين إلى العمل تزيد من يوم إلى اخر ، والعوز يرغمهم على مزاحمة بعضهم البعض ، وعلى الرضا بكل أُجرة تقدَّر ما دامت تكفى لشراء الخبز وتمنع الموت السريع بسبب الجوع

ليس يفيد العامل نشاطه ولا بذل قواه البدنية فى العمل ، لأن هذه التضحية لا تغير شيئًا من حاله المتعسة ، بل تكون باعثًا على كثرة المصنوعات فرخص الثمن فتقليل الأجرة . هذه النتيجة السيئة يمتنع الانتهاء إليها لو أن منتجات الصناعة تكون على قدر المطلوب منها . إذ ذاك تكون مهارة العامل ونشاطه من أسباب زيادة أُجرتهُ وتحسين حاله . ولكن أصحاب رؤوس الأموال هم العلة فى إفساد الحركة الاقتصادية ، وفى إضاعة الثمرات الطبيعية التى ينتظرها العامل من الصناعة والعمل

صاحب المال يوجد المصانع ويملأها بالآلات والعمال لا رغبة فى قضاء

حاجات الناس من النوع الذى يعني بصنعه، إنما لأنه يملك مبلغاً من المال يريد استثماره بواسطة المصانع، يدفعه إلى هذا العمل معرفته نفراً نالوا بها الغنى فتحدى سبيلهم طمعاً بالإثراء. فالطمع وقلة التبصر يصادمان دائماً الحركة الاقتصادية ويعطلان مجراها الطبيعي، وهما السبب فى زيادة عدد المصانع والمصنوعات عن القدر الذى يحتاج إليه الناس.

الخطأ فى اختيار السبيل المؤدى إلى الغاية يبعد القاصد إليها عنها أو يضله عما ينشد. وقد أخطأ الأغنياء الطامعون فكانت النتيجة كثرة المصنوعات وهبوط ثمنها، فالمزاحمة بين أصحاب المصانع، فإنقاص الأثمان من حين إلى الآخر، فانتهاء الحال بإفلاس البعض وخسارة البعض الآخر، فحدوث الأزمة المالية فى فرع من فروع الصناعة، أزمة محلية أو عامة. والمجنى عليه فى كل تلك الأدوار إلى حين إفلاس صاحب المصنع هو العامل الفقير لأنه يقضى كل نهاره فى العمل بأجرة زهيدة ينقص منها صاحب المحل من وقت إلى آخر بسبب استمرار الخسارة وكساد البضاعة

العامل الفقير هو الذى تؤثر فى معيشته الأزمة أكثر من غيره، لأنه بسبب وقوف حركة مصنع لا يعود ينال الأجرة القليلة التى كان يربحها، فيحرم من كل شىء حتى الخبز قوام الحياة. فما أسوء حال ذلك المتعس بفضل النظام الاقتصادى الحاضر، وبفضل طمع الأغنياء وسوء تصرفاتهم!

* * *

هل النهج الاقتصادى الحاضر هو المنهج الواجب أن تجرى عليه الأمور؟

وهل هذه نتيجة قانون طبيعي لا شك فيه أم نشأت من ضعف عقل الإنسان وقصر نظره؟ ولماذا يختص الفريق القليل الذى لا يعمل بكل الثمرات، ويبقى إلى جانبهم ملايين من الناس يتضوّرون من الجوع ويحرمون من كل النعم حتى من ثمرات أعمالهم وقواهم المبذولة؟ المسألة التى تعتبر من أهم المسائل الاقتصادية وأخطرها هي معرفة سبب جوع الفقراء واحتياجهم إلى القوت أهو ناشئ من عدم إنتاج الأرض الكمية الكافية من الغذاء أم بسبب آخر يمنعهم من الحصول على الكفاية من الغذاء مع وجوده

لا مراء فى أن الأرض تنبت الأغذية الكافية، فكل عام جديد يجىء بخيره وبثمرات الأرض من الغلال ومن سائر النباتات الأخرى المغذية. وعند انتهاء العام وحلول أوان المحصول الجديد لا يكون باقياً عند المدخرين غير القليل من محصول العام المنصرم، مع أن الناس لم يأخذ كل منهم نصيبه التام من ذلك المحصول. ولم يسمع فى حين ما أن الحبوب بقيت فى المخازن طعاماً للسوس والديدان بسبب عدم الحاجة إليها، ولم يُرَ أبداً أن اللحوم فسدت عند بائعيها لعدم وجود المشترى. وحيث أن عدداً عظيماً من الفقراء لم يأخذوا أنصبتهم من الغذاء الذى يكفى كل العالم، وحيث أنهُ قد نفذ جميعه، يكون المستنتج بالاستدلال العقلى أن فريقاً من الناس أخذوا أقساط الآخرين وأتلفوها بالإسراف والسفه

الغني يبدد عمل الناس فى سبيل قضاء شهوات نفسهِ ولإرضاء خيلائهِ وما يغريه بهِ حب الظهور والمفاخرة. يطّرح ثياباً كثيرة جيدة النوع صالحة

للاستعمال ، ويبنى لسكناه قصوراً شاهقة على مساحات كبيرة من الأرض ، ويملأ هذه المبانى الضخمة الفخمة بأنواع الأثاث النفيس والرياش ، ويأخذ من بين صفوف الفقراء رجالاً الأرض محتاجة إليهم يفلحونها ، فيجعلهم فى خدمته يعلمهم البطالة ويفسد أخلاقهم ونفوسهم الطيبة ، ثم يستهلك هو وحاشيته كميات كبيرة من الغذاء تكاد تكفى عشرة أمثالهم لو حرصوا عليها وأحسنوا استعمالها . فبسبب هذا الإسراف وبسفاهة الأغنياء الطائشين يوجد فى أوروبا وحدها من البؤساء والمحتاجين إلى القوت ما يربو عن ستين مليوناً من النفوس البشرية ، يتلف الأغنياء حقوقهم الطبيعية فى الغذاء ويتركونهم يتألمون بسبب العوز ويموتون بالجوع

ربما يتطرّق الشك إلى بعض الأفكار فتتوهم أن الأرض لم تعد تنتج ما يكفى حاجة الناس جميعاً ، وأن هذه هى العلة فى سوء الحال وفى التعاسة والشقاء اللذين يشكو منهما الفريق العظيم من الخلق ، ولكن الرجوع إلى الأرقام الآتية ينفى الشك ويمنع الارتياب والظنون

مساحة أوروبا ٣٤٠ و ٧١٠ و ٩ كيلو متراً مربعاً . وعدد سكانها ٣١٦ و ٠٠٠ و ٠٠٠ نفساً تقريباً . والغذاء الذى تنتجه أرض هذه القارة لا يكفى سكانها ، لأنهم يجلبون بقية ما يحتاجون إليه من جهات الهند ومستعمرة الكاب ومن الجزائر وأمريكا الشمالية وأوستراليا ، يستحضرون من تلك الأصقاع الحبوب واللحوم بكميات عظيمة . فالكيلو متر المربع من الأرض بناء على هذه الأرقام ينتج من الغذاء ما يكفى ٣٢ نفساً فقط

ولكن إذا رجع الباحث لفحص أجزائها مفردة وجد أن الكيلومتر الواحد في بلجيكا مثلا ينتج غذاء كافياً لمائة وخمسين نفساً . فلو أن الأرض في كل أنحاء أوروبا تفلح بعناية كما في بلجيكا لكانت مساحة هـذه القارة تغذّي ١٩٥٠ مليوناً من النفوس ، أي أكثر من عدد سكان الأرض، ولكان ما تنتجه من المواد المغذية يزيد عن حاجة العالم كله ، ولو هي قصرت ثمرات أرضها على أهلها فقط لكان نصيب الفرد الواحد منهم أكبر مما تبدّده عائلة مسرفة .

فلماذا لا يعنى بالأرض لتنتج أكثر مما يأخذ منها الإنسان الآن ؟ إن التجاريب العلمية والعملية دلت على أنها غنية بالخيرات مخصبة كريمة غير شحيحة ، فلِمَ لا يقصد إليها الناس ما داموا مفتقرين إلى الغذاء ليزول من بينهم الشقاء ولتمحى أسباب العوز ؟ ليس من سبب يحول دون الرخاء ويمنع تحسن الحال إلا طمع الأغنياء أصحاب رؤوس الأموال ، وإلا رغبتهم في امتصاص دماء الناس وخيرات العالم بواسطة الصناعة ، وبسبب جذب الفريق العظيم من العمال الأقوياء إلى المعامل والمصانع بدلاً من تركهم في الأرض يخدمونها ويستدرون منها الثمرات .

من الحقائق الثابتة أن غنى البلد يتناسب مع مقدار محصولات أرضه وما تنتج من الخير ، ولكن رهطاً من علماء الاقتصاد أغفلوا هذه الحقيقة الصادقة ، وحوّلوا عناية الناس إلى الصناعة يظنونها واسطة للغنى وجمع الثروات العظيمة ، فتسرب الخلق من الحقول إلى المصانع مسوقين بالخداع

مدفوعين بتأثير الغرور فيهم . فالقروي يترك المحراث ويهمل الأرض المخصبة والحرّية والهواء الطلق وحرارة الشمس ، ويهرع إلى المصنع حيث يعوض مما ضحى منغصات العيش والشقاء ، يسكن المدن حيث يدفن فى المساكن القذرة ثم يؤثر فى صحته الظلام والرطوبة .

لقد وصلت الصناعة بسبب العناية بها إلى أرقى درجات الكمال والإتقان وامتاز بها هذا العصر وصارت فخر أبنائه ، ولكن الانسان بجانب هذه الحال يتلف مصادر التغذية ، يهمل الأرض فيقلل محصولاتها ، وغذاء الحيوانات فتقلّ اللحوم ، ويلقى فى النهر والبحر قاذورات المدن فيسمم الماء ويتلفه فيمنع تكاثر الأسماك فيه ، ولو هو عني بهذه الأسمدة وحرص عليها لتسميد الأرض وتقويتها بها حرص الصانع على نقط حمض الكبريت مثلا لصارت ثمرات الأرض مثال ما يتوهم الانسان فى جنات عدن .

يفخر الإنسان بتذليله كثيراً من قوى الطبيعة وبتمكنه من استخدامها وفق رغبته ، والحقيقة أنه أهمل قسماً عظيماً من الأرض فتركه صحراء جرداء لا تنبت ولا ينتفع بها ، مع علمه بأن كل أرض ولو كانت فاسدة يمكن إصلاحها ، فتخصب وتثمر بواسطة الماء والحرارة . ترك الإنسان القمر وهو مقدر بثلاث أرباع الكرة الأرضية بدون أن يستخرج منه القدر الكافى مما فيه من أنواع الغذاء والحاجات ، وأغفل الأنهار خالية من الأسماك مع أنها أماكن صالحة لتربيتها ولإكثار أنواعها !

نجد فيما ذكر القدر الكافى للدلالة على أن نظام المدنية الحاضرة قضى

على الفلاحة وأهمل شئونها ، وصرف العقول البحاثة والهمم إلى تحسين الصناعة وترقيتها وحدها ، مع أن العناية بالأرض وتنويع وسائل خدمتها وزرعها، كمقتضى علوم الزراعة ومدلول التجاريب يساعدان على إنماء الزرع وعلى مضاعفة الثمرات والمحصولات ، فيمنعان من العالم أسباب الشكوى من الفاقة والحاجة إلى القوت.

أثمان المواد المغذية ترتفع من يوم إلى الآخر ، بينما نرى هبوط أثمان المصنوعات يرغم أصحاب المصانع على زيادة عدد ساعات العمل اليومي وعلى إنقاص أجرة العامل . فكأن الطبيعة حين رأت شرود الإنسان من الحقل وعن محجة الصواب أرادت أن تقنعه باستحالة الحياة بدون الغذاء وبأن الناس فى حاجة عظيمة إلى الأرض كحاجة السمك إلى الماء

حين يترك الرجل الخلاء يقصد إلى اتلاف صحته وإعدام نفسه بعد إشقائها ، فاذا امتنعت مهاجرة أهل القرى إلى المدن مائة عام ، وبقي أهل المدينة فيها بدون أن يرحلوا عنها أو بدون أن يخالطوا غيرهم بالزواج ، ينقطع تناسل السكان فى المدن بسبب تأثير الضعف والأمراض فيهم ، ولا بد من أن تصير المدينة مقبرة تحتوى جثثاً قتلتها العلل ، بعد أن أمرض أهلها الهواء الفاسد والمعيشة الغير الصحية. تلك نتائج محققة ولكن الاقتصاد السياسى يعمى عنها ويتحاشى التطلع إليها ، ويؤكد أن المدنية ومقدار الارتقاء يقدران بنسبة ارتقاء الصناعة ، وأن الإقبال على العمل الصناعى يفضى إلى كثرة المصنوعات ورخصها ونشاط السوق ، وإلى تمكن كل الناس

من نيل حاجاتهم منها بسهولة ولو كانوا فقراء . والحال أن هذا نوع من الغرور ساد على العقول ملأها بالوهم وسوء الفهم ، فرخص المصنوعات لا يفيد المشترى إنما صاحب المصنع ، وقد سبق أن ذكرنا كيف تلعب المضاربات دورها فى مثل هذه الحال ، ليأخذ المضارب قسطه من الربح فَيُؤْذَى العامل ويُسلبُ مال المشترى . فالعامل هو المخلوق الضعيف المتعس بل هو أشقى الكائنات الحية جميعاً ، لأنه الوحيد الذى يقضى كل حياته فى العمل ، يبذل مجهوداً فوق طاقته لنيل حاجاته من الغذاء والكساء الفاسدين.

ومع هذا فإن رخص المصنوعات دليل على رداءة نوعها وعلى تطرق الغش إليها ، ولاشك فى أن الصناعة ترمى دائماً إلى الاستعاضة من الخامات الجيدة النوع بأخرى دونها فى الجودة والثمن ، حتى يمكن أن تباع بعد صنعها بثمن قليل يغرى المشترى بالشراء ويرضيه ويكون فيه ربح لصاحبها . فمحال إذن صنع الشىء من المادة الأصلية الجيدة وبيعه رخيصاً بسبب ارتفاع ثمن هذه المادة سواء أكانت من ثمرات الأرض أو نتاج الحيوان ، فكلا الأثنين ترتفع أثمانهما بصورة مضطردة .

الأرض لاتخدع ، لأنها لا تنبت القطن والتيل والخشب والكتان مثلا ولا تعطى محصولاً من هذه الأنواع إلا بمقدار يتناسب مع ما نالت الأرض من الخدمة والسماد . كذلك الحيوان لا يعطى اللبن والصوف واللحم إلا بنسبة نوع الغذاء والكمية التى يعطاها منه . ولكن الإنسان هو وحده دون الأرض والحيوان فى الحرص لأنه يبذل مجهوده ويبيع عمله بثمن

لا يتناسب معها ، ثم يشكو حظه المتعس ويندب حاله الشقية .

صاحب المصنع وكل أصحاب رؤوس الأموال هم الذين تعود عليهم الفائدة من غش المصنوعات ومن إبدال نوع المواد التى يحسن أن تصنع منها بأخرى تقلّ عنها فى القيمة والجودة . والعادة الجارية أنهم يستعيضون من جودة المادة بالإتقان فى الصناعة وحسن المنظر ، وهذه الحال ترغم العامل على بذل مجهود أكثر مما يحتاج إليه صنع الشىء من المادة الجيدة فالأقمشة القطنية مثلا التى تنسج فى المعامل الأوربية تحتوى النذر القليل من خيوط القطن ، ولكن مهارة العمال والصناعة الراقية وحسن السبك تروّج تلك البضائع وتخدع العقول والعيون ، فتباع على أنها كلها من نسيج القطن .

فالمصلحة العامة لا تقتضى رخص ثمن المصنوعات ، لأن الرخص يغرى الفقير بتغيير ملابسه وأثاث بيته قبل أن تبلى وتصير غير صالحة للاستعمال . أما إذا صنعت المصنوعات من مواد جيدة ، وبيعت بأثمان غالية فإن المشترى يرغم على استعمالها زمناً أطول من الذى يستهلك فيه الشىء الرخيص ، فيقتصد وينفق أقل مما ينفق الآن لشراء الأنواع المغشوشة بالثمن الرخيص . ولكن المعجبين بالحال الحاضرة لا يلتفتون إلى هذه النتيجة ، ولا يعنيهم من الشىء إلاّ حسن المنظر وبهجة الجديد .

تلك حال تعلم الناس الإسراف وتعوّدهم إتلاف ما بأيديهم ، وتبعث صاحب العمل على غش المصنوعات وانتخاب الأنواع الرديئة من المواد

حتى يضمن لنفسه الربح ويتحاشى الخسارة . والنتيجة من كل ذلك مضاعفة تعب العامل وإنقاص أجرته ، ودوام احتياجه إلى ضروريات الحياة ، واستمرار سخطه على حظه وعلى الأرض ومن وجدوا عليها . فكل من لم يكن من طباق الأغنياء لابد من شعوره بتأثير هذه الحال المرتبكة الفاسدة ومن إدراكه اختلال نظام الشؤون الاقتصادية الحالية وتنقلها من السيء إلى الأسوأ منه ، وليس هذا ما يطمع به علماء الاجتماع وعشاق الإصلاح

الحاجات الضرورية التي يحتاج إليها الإنسان ولا بدّ له منها تنحصر في أمرين : التغذية والإنتاج . والغرض من الأولى حفظ حياة الشخص والغاية من الثانى حفظ النوع الأصلى فإذا تيسر للرجل نيل ما يحتاج إليه من حاجات الجسد لم تعد الحاجات الباقية إلا لذائذ كمالية لاعبرة بها . فالإنسان متى امتلأت معدته بالطعام المغذى وتيسر له دفع عاديات البرد بالثياب والحرارة ، وكان له مأوى صحى يتقى فيه المطر والريح ، وله زوج من الجنس اللطيف يسكن إليها وتحنّ إليه ، يكون قد نال كل أسباب السرور والسعادة . أما إذا اشتكت إمعاؤه الجوع وهو يرفل فى ثياب الدمقس ويدوس الحرير فانه يشعر بحقارة كل شيء ولو كان آية فى الصناعة والإتقان ، ويصرخ طالباً الخبز لدفع ألم الجوع . هذه حقيقة غابت عن علماء الاقتصاد المنشيعين الى الصناعة الراغبين فى أن تكون محور المدنية ودعامة كل شيء فى الهيئة الاجتماعية .

كل ممالك أوروبا تتقن الصناعة ، وكل أبنائها بوجه التقريب يعملون فى

فى المصانع ، فتتولاهم الأمراض ويتنغص عيشهم ثم يموتون مصدورين . فساكن وسط أفريقيا ذلك الذى نلقبه بالمتوحش أهنأ حالا بهمجيته من إبن المدنية الراقية ، لأنه يتمتع بالغذاء الكافى والحرّية المطلقة والهواء النقي بينما نرى الثانى يقضى كل حياته فى المصانع ، وهي كالسجون مكتظة بالعمال على اتساعها ، فاسدة الهواء تضنى الجسم وتتلف الصحة ، ولا تعوّض من ذلك كله ما يكفى حاجات الجسد من الغذاء وسائر الضروريات الأخري

***

ليس بين الفقراء والمحتاجين وهم الفريق الأعظم فى طباق الهيئة الاجتماعية من لا يشعر بفساد النظام الاقتصادى الحاضر، وبإن المناهج التى تحدّاها الأغنياء وأصحاب المال لإحراز الثروة هي علة وجود الفقر وسيادة الشقاء على جانب كبير من بني الإنسان، هي الباعث على انصراف الأفكار إلى التساؤل عن مشروعية هذه الأحوال الجائرة ، وعلى اعتناق المبادىء الاشتراكية المنكرة

الاشتراكية وفاق ما تقرره كل التعاليم الاجتماعية هوسٌ يخالف ما يمكن أن تكون عليه أحوال العالم ، ويغاير مقتضى طبائع الناس وأمانيهم، فمهما انتشرت مبادئها وابتهج بها جماعات من البؤساء والساخطين فإنها تبقى دون التحقق وتلبث إلى الأبد أماني خيالية

ليست الاشتراكية الباب الذى يصل منه الاجتماع إلى حلول المسائل الاقتصادية وإصلاح الفاسد منها ، لأن مقتضياتها لا يمكن أن تتفق مع

شكل النوع البشرى وطبيعته وهو أرقى أنواع المخلوقات الحية وأكثرها احتياجاً إلى النظام الدقيق . وإذا سلّمنا جدلا بأن الانسان وحده بسبب حبه ذاته هو الذى لا يتفق مع مبادئها ومقتضياتها طمعاً بامتلاك الكثير وحرمان غيره منه، رأينا الطيور والحيوانات وهي دون الإنسان فى المدارك والخبث تخالف مبادىء الاشتراكية المقول بأنها الحال الطبيعية الواجب أن تكون . فالحيوان يهيىء وكره ويأوى إليه ويمنع سواه من اغتصابه . كذلك الطير يدافع عن عشه ويطمع بالحصول على الحبوب والغذاء ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، وكثيراً ما يحدوه الأمر إلى منع غيره من الالتقاط والتغذّى . فالتزاحم على المنافع هي الحال الأدنى إلى طبيعة الإنسان بما اشتملت من حب الذات وطمع النفس .

الرغبة الطبيعية فى حفظ النوع تحمل كل مخلوق حي على العناية بصغاره وعلى تدبر أسباب تغذيتهم ، ووقاية صحتهم بقدر الإمكان ، ولكن هذه العناية تقف عند بلوغ الصغار حدَّ التكوّن الطبيعى الذى يستطيعون معه السعي لقضاء حاجاتهم بأنفسهم ونشدان مصالحهم بدون مساعدة. فذات الثدي من الحيوان تكف عن إرضاع صغارها عند تمكن هؤلاء من الرعي والتصيد ، والطير يمتنع عن حمل الغذاء لفراخه وعن إطعامها حين تترعرع وتستطيع الطيران. ولكنّ الإنسان وحده هو الذى انفرد بالعناية بحاجات نسله ، وبالرغبة فى ادخار ما يكفل تمتعه بها على الدوام لا إلى حين معين، تجمع ما استطاع من الثروة والأملاك ليتركها لورثته وهؤلاء لمن يجيء منهم

بحيث يتسنى للجميع أن يعيشوا بهناء ولا تنقصهم حاجات العيش والتنعم بدون أن يكدحوا إلى طلبها . هـذا هو الشذوذ الذى يخالف مناهج المخلوقات الأخرى الحية ، ويغاير نواميس الطبيعة ، ويفضى إلى اختلال نظام الحياة الاجتماعية ، وإلى شقاء العالم وحرمان الكثيرين من حقوقهم فى خيرات الأرض ولذائذ الحياة

وليس يفيد الأغنياء اغتيال أنصبة الغير وادخارها لأولادهم وأحفادهم رغبـة فى إمتاعهم بالرخاء والهناء ، فإن التجاريب دلت على أن الثروة الموروثة إذا لم تقع فى أيد حريصة وتظل محوطة بتبصر وحكمة تتبدد وتضيع ممن ورثوها

الظالم يستطيع أن يجمع الثروة ويورثها من يشاء ، ولكنه لا يقوى على توريثهم مواهبـه وما امتاز به من الخبرة فى الشئون المالية ، فلا تحقق أمانيه ويحرم أولاده أو أحفاده مما جمع ، وتنتقل الثروة من أيديهم إلى أيدى من سلبهم إياها ، كأن الطبيعة تنتقم وتثأر من المغتال للمغلوبين وترد إليهم قهراً ما حرمتهم منهُ القوة أو الحيلة قسراً

ومن الثابت أن كل شخص لم ترغمه الضرورة على العمل ، وعلى تدريب قواه الجسمية والعقلية بالبحث عن حاجاتهِ اللازمة يفقد باستمرار البطالة والخنكة وقوة الاحتفاظ بمـا يملك وقدرة الدفاع عنهُ ممن يطمعون بهِ من الفقراء والمحتاجين . فإذا كان الوارثون أبناء العائلة الغنية لم يمتز أحدهم بمواهب سامية ، وعاشوا بمعزل عن مجال التزاحم على المنافع وضروريات

المال فى يد وارث له رغبة فى الظهور والمفاخر فإن جنوحه إلى الشهوات واندفاعه بباعث الطمع يفضيان به إلى فقدان ما ملك ، وإلى الشقاء بسبب مقتضيات ما ألف من المعيشة المرتبكة الطائشة ، وبسبب عجزه عن الكسب أو تعويضه أيّ درهم أنفق

يبقى الجسم سليماً قوياً ما دبَّت فيه قوة الحياة وامتلأت بها خلاياه ، فإذا تسرّبت منها يعتوره الضعف فالانحلال ، ثم لا يلبث أن يصير طعمة للمخلوقات الأخرى الحقيرة والحشرات . فكذلك الثروة تبقى محفوظة ما وجد الحرص وما وجدت المواهب القادرة على إنمائها وحفظها ، فإذا عدمت هذه أو زالت تبدّدت فى أثرها الثروة وصارت عرضة للمحتالين والغاصبين والمضاربين

تحنّط الأجسام بموادّ كيمية لتحفظ من الانحلال والفناء حيناً من الدهر ، والأغنياء يعنى بعضهم بتحنيط الثروة بالوصيات والوقفيات . والوصية دليل محسوس على شعور الغني بجنايته على الاجتماع وبخوفه من ثأر الطبيعة من ورثته بقوانينها المحتم على الناس أن يخضعوا لها ، فلهذا يحاول الغني أن يدفع عن الأعزّاء عليه عاديات الزمن ونتائج الحوادث المنغصة بالوصية التى يحوّط بها ميراثه كالعياذة ، ولكن ليس من قوة تغلب الطبيعة وتبدّل المقدور ، فلا يعدم الانحلال واسطة للوصول إلى الثروة الموروثة فتلعب بها أيدى العبث ، ويعدو عليها كسواها الزوال والفناء

***

لو أن ميراث كل فرد ينتقل بعد موته إلى الهيئة الاجتماعية بدلاً من

تسليمه إلى وارثيه، لأمكنها أن تجمع فى وقت قصير ثروة عظيمة مشتركة، فتنفق منها على المصالح الاجتماعية العامة وعلى تربية النشء وعلى المحتاجين، ولتيسر لها إزالة كثير من أسباب الشقاء من العالم فيكون للفرد ثروتان : نصيب فى الميراث العام ثروة الاجتماع المشترك ، وثروة شخصية يجمعها من ربح عمله ، فيتلذذ وينعم بها كل حياته ، ثم تنتقل بعد وفاته لتضم إلى الثروة المشتركة . فتكون عناية الرجل بالعمل لمصلحته الشخصية تتضمن السعي لمصالح الاجتماع لأنهُ يردّ اليها ثمرة هذا العمل بعد حين قصير ، فيتيسر للهيئة الاجتماعية محو أسباب استياء فريق الفقراء والمعوزين وإيجاد ميسّرات الهناء والاغتباط بدلاً منها

مبدأ واحد يجب أن يكون أساس النظام الاجتماعى ومحور الشئون الاقتصادية فيه ، هو أحد إثنين : الأنانية أو التضامن . وأما النهج الذى تحتذيه الهيئة الآن وتسود على أفكار الناس مبادئه فإنه ليس واحداً من الإثنين إنما خليط منهما . فالتملك والتوريث من مقتضيات الأنانية وأثرة النفس وقد انصرفت اليهما الرغبات بصورة مزعجة ، وطمع الإنسان لم يقف عند حدّ امتلاك الثروة بالحيلة أو بالاغتصاب ، بل تجاوزه إلى الرغبة فى تمليك ورثته وإلى حرمان الناس من حقوقهم فيها إلى الأبد . ولكنّ الغني وقد حصل على المال بواسطة مافهو لا يريد أن يبيح هذه الواسطة لغيره من الخلق ، ليدفعَ عن نفسه طمع ذلك الغير فى ماله وليمنعه من استلاب ما جمع . وعلى هذا يكون قد جمع الثروة جريًا مع مقتضيات الأنانية والأثرة ، ثم يحاول الدفاع عنها والاحتفاظ بها باسم التضامن

يتمتع الغني بثروته بدون أن يشعر بتوبيخ الضمير وكلها من حقوق مهضومة وأنصبة مغتالة ، وإذا امتدّت إليهـا يد الفقير بدافع الأنانية التى دفعت المثري لاغتيال الحقوق عند جمعه ثروته قامت فى وجهه الهيئة الاجتماعية كلها وأخذت بتلابيبه فألقته فى غياهب السجون أو قادته إلى آلة الإعدام . فباسم الاحتكار ووراء ستار المضاربة يأتي النـاس صنوفًا من المخازي والنقائص وأنواعًا من أقبح الأعمال المرذولة وأشنعها، ولكن النظام يمنع المحتاج من أخذ كسرة الخبز خلسة بدعوى أن العمل سرقة أو اغتصاب ، وكلاهما جريمة محـذورة . مبدأ العمل واحد فى الحالين هو اغتيال حقوق الغير وسلبها بواسطة المضاربة والاحتكار أو بالسرقة والنهب، ولكنّ القانون يبرّر العمل الأول ويعاقب على الثانى ، مع أن الجريمة فى الحال الأولى واقعة على فريق عظيم من الخلق بصورة فظيعة ، بينما تكون الحال الثانية جريمة فردية فى الغالب ولا يكون تأثير ضررها فى المسلوب حقه متناسبًا مع نتائج الحال الأولى !!

يصادم العقل السليم هذه الاجراآت ولا يراها من النظام الصالح ، فإذا أُبيحت مقتضيات الأنانيـة مثل هضم حقوق الغير واغتيال أنصبتهم فى خيرات الأرض ونعمها فليكن ذلك بصورة مطلقة بدون تقيد بالمسميّات، لأن المساواة فى الظلم نوع من العدل . وإذا عدّ من العدل أن يتمتع الغني بالرخاء والهناء لأنهُ عرف كيف يسلب حقوق الغير من محصولات الأرض أو من ثمرات العمل ، يكون من العدل أيضًا عدم منع الفقير من سلب

ذلك المال بالقوة أو بالحيلة ، متى توفرت فيهِ القوة والشجاعة الكافيتين لتحقيق غرضه ! !

مما لا ريبة فيه أن احتذاء هذه السبيل ينزل بالهيئة الاجتماعية إلى الفوضى والدمار ، إذ يصير الناس كالحيوانات المفترسة يأكل القويّ منهم الضعيف . فالذى لا يرى من المصلحة العامة أن تكون هذه الحال هي مصير العالم ونتيجة النظام الاجتماعي ، فليس له إلاَّ الرجوع عن مقتضيات أثرة النفس والأنانية ، وإلاَّ الانبعاث إلى التضامن العام تلك الروح العالية بمبادئها الجليلة ، إذ ذاك لا يعنى الفرد بنفسه فقط إنما بصالح الاجتماع كله وتعني الهيئة الاجتماعية كلها بمصالح الفرد الواحد ولو كان حقيراً صعلوكاً ، تعني بتربية كل الناشئين وتعليمهم قبل بلوغهم سن القدرة على العمل ، وتهتم براحة الشيوخ وإعالتهم عند عجزهم عن كسب ما يحتاجون إليهِ ، وتعني بالأرامل والأيتام كما لو كانوا أبناء والَّذين عرفا بالشفقة وامتازا بالعطف والحنان

سماء العالم الاقتصادى قاتمة ، وغيومها سوداء كثيفة تهدد وتنذر بالويل ، وكل ظواهر الحال وبواطنها تدل على دنو ساعة الخطر وعلى تعذر تأخيرها . فطالما كان للدين تأثير قوي فى عقول الناس ونفوسهم ، كان من السهل ترغيب الفقير فى الهناء والسعادة الموعود بهما بعد البعث فى جنات الخلد وتحذيره بتلك الوعود وجعلها سبباً لتعزيته ولاحتماله آلام الفقر والشقاء على الأرض

ولكن اليوم غير الأمس والناس ما عادوا يكتفون بالوعود ، فالواحد منهم يؤثر امتلاك شبر من الأرض فى هذه الدنيا على نيل قصر فى جنة السماء . والفقراء يقارنون حالهم الشقية بأحوال الأغنياء الممتعين ، فصاروا يعرفون أن الاحتكار والمضاربة والتوريث مصادر الثروة الواسعة وينابيع الغنى العظيم ليس لها مبرر معقول وأنها أنواع من صنوف المظالم ومن ضروب تعسّف القوي تماثل اللصوصية والاغتصاب اللذين يعاقب عليهما القانون

وبقدر مهاجرة أهل القرى وحرّاث الأرض إلى المدن ، وبقدر نجمهم إلى الصناعة والمصانع يكون تيسر أسباب حصر الغنى فى أيدى فريق من الناس وتكون كثرة أضرار الحركة الاقتصادية . هذه الحال واقعة وسيرها على هذا النهج مضطرد وغير واقف ، لهذا سيجئ حتماً حينٌ تزهق فيهِ نفوس المستعبدين من مظالم الأغنياء، ذلك هو اليوم الذى يضاف فيهِ إلى تألّم الفقراء من معيشتهم المنغصة ومن الجوع السخط على أسباب الشقاء ومسبّبيهِ ، فلا تعود النفوس الموتورة والعزائم النافرة تقعد دون إزالة تلك الأسباب الحائلة بينهم وبين ملذات الحياة ونصيبهم من متاع الدنيا

الجوع قوة من القوى المؤثرة تأثيراً واضحاً ، فباستمرار التألم منها ومن ضغطها تنفجر ولا يعود يقف فى وجهها حائل يمنع تحقيق ما تقصد إليه . هذه هي القوة الكامنة الآن فى نفوس الناس الممتلئة بها صدورهم الضيّقة ، هي التى ستهدم حتماً فى يوم ما كيان النظام الاقتصادى الحالى القائم على الأنانية والطمع المدعّم بالغرور ، ستدك حتماً قوة الفقر ذلك البناء المتداعي ما دامت الفلسفة لم تقو وحدها على تقويض دعائمه وهدم صروحه

البحث السادس

الزواج والغرور

فى الإنسان غريزتان لهما السيادة المطلقة عليه هما المصدر الأول لكل ميوله : حرصه على حفظ ذاته وعلى حفظ النوع . الأول يظهر فى أبسط المظاهر يدلّ عليه ، الجوع ، والثاني يدلّ عليه الحبّ

القوة الفاعلة فى عمليات التغذية والتناسل لا زالت مجهولة ولكنّ نتائجها واضحة تدلّ على وجودها . فالعلم لا يعرف لماذا يتمّ تكوّن الجنين فى زمن مخصوص بحال مضطردة وأشكال متماثلة فى بطون كل النساء ، ولا يدري لماذا لا يتجاوز عمر الخيل الخامسة والثلاثين مع ما امتازت بهِ من القوة البدنية بينما يتجاوز الإنسان السبعين وهو دونهـا فى القوة والجسم ، وبينما يبلغ الغراب إلى المائتين وهو حقير بالنسبة إلى الإثنين . فالذى ثبت بالاضطراد والاستمرار ووصل إليه علم الإنسان أن لكل كائن حيّ أجلاً مقدّراً هو الحدّ الأقصى الذى تبلغ إليـهِ قوته الحيوية ، فلا يمكن أبداً تجاوز هذا الأجل ولا تأخيره ، مع إمكان تقديمه بتأثير مؤثر أجنبي فى الجسم مكمن القوة أو فى القوّة ذاتها ، بصورة تتلف أحدهما أو الإثنين معاً

وثبوت هذه الحقيقة يحمل على الظن بأنّ الأنواع الأصلية تخضع هي الأخرى لحكم الفناء عند بلوغها عمراً معيناً ، فتنشأ فى وقت مخصوص وتتكوّن فى فترة محدّدة وتكتمل ثم تعود يعتورها الانحلال والعدم . والذى يجعل

الفرد لا يشعر بالحالين النشأ والفناء إنما هو طول عمر النوع بالنسبة إلى عمر الفرد ، ووجود هذا وفناؤه قبل حسّه ما طرأ وما سيطرأ بعده على النوع ذاته . ولكنّ العلم اهتدى إلى نقط ارتكاز قوية واضحة توكد مماثلة النوع الأصلي الفرد في خضوعه لقوانين الحياة التكوّن والفناء، وفي سريانها عليهما جميعاً بدون تمييز

فطالما لم تتلاش من الفرد قوة الحياة الكامنة فيه منذ ولادته تتسنى له الحياة والمجاهدة حباً في البقاء وفي الدفاع عن ذاته، وحين تتلاشى هذه القوة وتنفد لا يعود يحسّ حاجته إلى الغذاء ولا الرغبة في الحياة ، فيسأمها ويطلب التخلّص منها فيذبل ويضعف ثم يموت . كذلك النوع الأصليّ طالما تكون قوة الحياة فيه قوية يبقى كل فرد من أفراده قوياً بذاته قوي الرغبة في حفظ النوع وتجديد أسباب طول بقائه بالتناسل ، أما إذا بدأت تلك القوة بالتسرّب والتلاشي فإن الأفراد تتمشى في نفوسهم كراهة التناسل ولا يعودون يرغبون في إيجاد النسل

حبّ الذات وروح التضامن يصحّ أن يكونا معيارين نقاس بهما قوّة حياة الشعوب والأمم والنوع البشري كلّه . فكلما كثر عدد الأشخاص الذين يؤثرون مصالحهم الخاصة وملذاتهم على الواجبات والفروض التي يقتضيها التضامن العام ومصلحة النوع كلما كانت نهاية هذا النوع قريبة وأجله على وشك الحين . وبالعكس من هـذا إذا كثر عدد من تملأ نفوسهم النخوة والمروءة وعدد من يضعون منافعهم دون مصالح الاجتماع والنوع كانت تلك المظاهر دليلاً على قوة حياة النوع وعلى طول بقائه

حب الذات إذا امتلك النفوس وقوي نفوذه فيها يكون سبباً فى إفناء العائلات والأمم والشعوب ، فالأمة حين تدنو نهايتهـا يكون من أقوى الدلائل على ذلك زوال حاسّة الحب الطبيعي الصادق من قلوب أفرادها من الجنسين النشيط واللطيف، ورغبة النفوس عن الزواج الصحيح تخلّصاً من مسئولية العناية بفرد آخر ومن احتمال متاعب تكوين العائلة وتربية الأولاد . فالمرأة تتأفف من مصاعب الحمل وآلام الولادة وتفرّ من متاعب الأمومة، وتبحث حتى وهي زوج عما يمنع الحمل . فلا تكون الغاية إذ ذاك من اجتماع الرجل والمرأة التوالد والتناسل وإنما يكون كل الغرض من حنين الفردين إلى بعضهما والعامل المغري بالاجتماع نزوع الجسد إلى التلذذ الوقتي، وتلطيف هياج الجهاز العصبي بالاجتماع الحيوانى . إذ ذاك لا يكون الحبّ واسطة لاجتماع ذاتين ولصقهما إلى بعض بلحمة ائتلاف الزوجين وامتزاج أحدهما بالآخر، ولا سبباً فى إضعاف أنانيـة النفس ولا فى انبثاق روح التضامن العام بينهما وفناء حياتهما الشخصية فى حياة النوع العامة

فإذا جعلنا رابطة الزوجية مرآة تتمثل فيها قوة حياة الشعب ولتعرف بها أحوال الأمم الأوربية المتمدنة لوجدناها دون ما يتمنى لها العدو الحاقد . فالأباطيل وأنواع الفساد الفاشية التي تعبث بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد تسرّبت من زمان غير قصير إلى الزوجية وسرت فيها سريان السم فى الأجسام الرخوة فأفسدتها وعطبتها ، وانتهت الحال بفساد كل الميول الغريزية التي يجب أن تكون وجهتها العناية بأسباب بقاء النوع

وتحسينه ، فانصرفت عن غايتها الأصلية وانحرفت عن سبيلها ، فأضاعت حياة الكثيرين من أبناء الأجيال المقبلة ضحية الأثرة، حكم عليهم بالعدم قبل أن تظهر فى عالم الوجود قواهم الحيوية لقاح أجسامهم البشرية، ذلك هو النسل الذى يرغب عنه الزوجان وفاق ما يغرى به حب الذات والنفاق السائدين فى كل عائلة

لقد أدركت الإنسانية فى كل العصور بواسطة الشعور ثم اقتنعت بعد ذلك بالفهم والعقل أن أسباب البقاء هي أهم ما تجب العناية بها ، ولذلك كان لكل ما يتعلق بهذه الغاية المكان الأول من الأهمية والتقدير . فالحب أحد هذه الأسباب يكاد يكون هو الدعامة المفردة التى تتدعم بها الأدبيات فى كل العصور وفى كل الشعوب ، وهي مركز المغطسة الذى يجذب إليه بصورة ثابتة أفكار المطالعين والقراء . والاحتفاء بإشهار صلة الزواج بين العروسين لها شأو كبير يعنى به فى كل ناحية من الأرض بين الهمج كما بين المتمدنين ، بمقتضى العادات ووفاق مدنيات الأمم ومثال ما تقضى بهِ النظامات الدينية والمدنية . والعناية والحرص اللذان تحوّط بهما الحكومات عقود الزواج يدلّان على امتياز هذا العقد عن كل ما عداه وعلى مقدار ما لهُ من الأهمية والتقدير فى حياة الأمم وفى مستقبل الاجتماع

فلكي تحول الهيئة دون سقوط الحب إلى مرتبة الملاهي والملاذ، ولتبقيه بحال تحقق الغرض الصحيح منه ، بقاء النوع ، حفلت بالزواج الشرعي ورفعته إلى أسمى درجات الاعتبار والاحترام منـذ وضوح فجر الحضارة

وانبثاق ضياء المدنية . وكل زوجين من الجنسين يجتمعان بدون ذلك العقد العاني ، ويشذان عن لحمة الحب المشروعة ، خصتهما بالاحتقار والازدراء وبالعقاب فى أحوال مخصوصة

ولكن يد الفساد التى عبثت بكل شؤون الاجتماع امتدت أيضاً إلى الزواج ، فأصبحت هذه الرابطة ككل عقد غيرها الغاية منها المنفعة الشخصية والمغرى بها طمع النفس ، وخلت من عوامل الحب إلاّ بمقدار ما يكون بين كل متعاقدين قبل التعاقد وأثنائه . الزواج واجب أن يكون دليلاً على وجود روح التضامن بين الزوجين ، ولكنه فى هذا العصر يشفّ عن أنانية كل منهما وأثرته . فكل الذين يطلبون الزواج يريدون أن يكون واسطة للبلوغ إلى أماني مخصوصة وإلى تحقيق مطامع النفس ، فمن طامع بثروة المرأة إلى مغراة بفتوة الزوج وقوته البدنية ، ومن عالق جمال الأنثى إلى مولعة بمعيشة البذخ والترف والطيش فى كنف الزوج ووراء ستار الزوجية

يفكر الإنسان عند اختيار عروسه فى كل شىء من شؤون الحياة إلاّ فى أساس الزواج وهو مبادلة الزوجين الحب ، وإلاّ فى الغرض منه وهو التناسل لبقاء النوع . فهلاّ يكون نصيب الشعوب والأمم الانحطاط والفناء بسبب فساد لحمة الزواج وضياع الغرض منه ، مع كونه دعامة العمران وأساس وجود الاجتماع وبقائه ؟

الزواج رابطة يجب أن يكون الباعث على التقيد بها الحب الصحيح ،

لأنه هو السبب الأول فى هناء الزوجين وفى حسن نظام الاجتماع ، ولأنه هو القوة السامية التى تنهض بالنوع إلى الكمال وتحول بينه وبين السقوط الأدبي وفساد الأخلاق والضعف .

من المعروف فى الكيمياء أنه يتفق وجود مادتين يمكن امتزاجهما ببعضهما امتزاجًا تامًا ، فيتكوّن منهما جسم جديد يخالف خواص المادتين ، ويغايرهما فى اللون والكثافة وفى سائر ما يلاحظ على الجسم بتأثيره فى غيره أو غيره فيه . ولكن من المواد ما لا يمكن المزج بين جسمين أو أكثر منهما ، فيحفظ كل جسم خواصه وحاله الأصلية بالرغم من إضافة أحدهما إلى الآخر فى وعاء واحد . فكذلك النوع البشري يتفق أن يوجد بين أفراده رجل وامرأة ، لكل منهما تأثير مخصوص فى نفس الآخر وبينهما جاذبية قوية ، بدون أن يكون لأحدهما هذا التأثير فى غير الآخر . فمتى وجدت هـذه الجاذبية بين الذكر والأنثى وأحست روح أحدهما الرغبة فى امتزاجها بالروح الآخـر وإمكان ذلك ولع الشخصان ببعضهما وطارت قلوبهما التياعًا وشوقًا وحنينًا . فإذا لم توجد الجاذبية بقي الفتور والتراخى بين الاثنين كما هو بين كل منهما وسائر الناس ، ولا غرابة فى ذلك فإن من المواد ما يمتزج بمادة ثانية ومنها ما لا يقبل ، بدون أن يدرك العقل السبب فى ذلك ، فالأوكسيجين يمتزج بالبوتاسيوم ويتحد معه ، ولكنّ الأزوت مثلاً لا يختلط بالبلاتين ولا يتحد معه

فكذلك ليس بين الناس من يعرف العلة الحقيقية فى كون المرأة تنبعث روحها إلى رجل معيَّن فتحبه وتهيم به ولا يحل فى قلبها مكانه أي إنسان آخر من العالم كله . والأدنى إلى الصواب أن الأجسام البشرية كالأجسام الأخرى خاضعة لقوانين الطبيعة ولنظام خواص الأجسام، توجد بين اثنين منها الجاذبية وخاصية الاتحاد فيأتلفان ويتحدان، ولا توجد تلك الخاصية فيستحيل التأليف بينهما . وعلى ذلك يكون الزواج الإنساء الذى يمتزج فيه الجسمان فإذا اتحدا وتآلفا لبث الإنساء ممتلئاً بالحياة ، وإلاّ فإنه يكون كأس السم . فهل يعنى الناس كثيراً بالبحث عن وجود الجاذبية وخاصية الاتحاد بين الخطيبين عند الإقدام على الزواج ؟

الرابطة بين الرجل والمرأة تكون لأحد غرضين: مبادلة بعضهما الحب الطبيعي ووجود الميل الجاذبي بين النفسين ، فيكون الغرض من الارتباط ثمرته وهو التوالد ، وإما عدم عناية الاثنين بهذه الغاية فيكون الغرض مجرَّد إرضاء شهوة الجسد بأية صورة أو قيد . والنوع الأول له المنزل الأسمى من درجات الاعتبار الأدبى ، بخلاف الثانى فإنه ضرب من ضروب الدعارة

بين أفراد الجنس اللطيف من تتردد على شوارع المدينة فى كل مساء تعرض عرضها كالسلعة لكل راغب فيه ، فهذه تأثم وتبغي وعملها من الرذائل الشائنة. كذلك الشاب الذى يغازل العجوز ويتحبَّب إليها طمعاً بما يستلبه من مالها عمله بغاء ، ولا تفاضل بينه وبين البغي السالفة فى السقوط وفقدان الكرامة ، لأن النعت الذى يصف عمل الإثنين متماثل

فى اللفظ والمدلول . فهل من فارق بين الرجل الذى يعيش من إنفاق خليلته عليه والإنسان الذى يتزوج لا حباً بامرأته إنما طمعاً بما لها أو بنفوذ عائلتها ؟ وهلاَّ تتساوى البغىّ التى تبيع عرضها بالمال بالحسناء الفتانة التى تقدم على التزوج بمن لا تحبه رغبة فى رخاء تطمع بهِ أو فى مركز اجتماعىّ ترتفع إليهِ ؟ العوامل السائقة إلى الرضاء بارتباط الرجل والمرأة فى هذين الحالين واحدة، والأسباب المغرية بالقبول متماثلة ، فلا بدّ من أن تكون مرتبة الاثنين واحدة لا تفاضل بينهما وفاق مدلول الحقيقة ومقتضى العدل

قد يعرض على الفتاة رجل يخطبها فينفر منـهُ قلبها ولا تشعر بانبعاث نفسها لقبوله زوجاً لها ، فتحاول أُمها باللين والحيلة إرغامها على الرضاء به ، فهلاَّ يستوى عمل هذه الأم وإن كانت من ذوات الصون ومن بيوت المجد بعمل من تتاجر بالعواطف والأعراض وتكون وسيطة بين الرجل والمرأة فى العلاقات المنكرة ؟ والشاب الذى يتصبى الوارثات ويقابل كل واحدة منهن بوجه مشرق ، يرسل دموعه فى حضرة كل غنية مثرية يستشهد بها على ما يقاسيه من الحب طمعاً بنيل عطفها عليه وتحريك عامل الشفقة فى قلبها لتكون باعثاً على الرضاء بهِ ، هلاَّ يماثل ذلك الشابُّ المتأنّق سافلاً صنيعة الباغيات تطارده العدالة وتراه خطراً على أخلاق الأمة ؟

لا شك فى أن كل ارتباط بين الرجل والمرأة يتعاقدان عليهِ ويكون الباعث عليهِ سبب مادّى أو مطامع يغرى بها حبّ الذات والأثرة ، ينزل إلى مرتبة البغاء بل هو البغاء بكل معانيـه ، مع عدم الالتفات إلى صيغة

العقد وصبغته ولا إلى من حصل بوساطتهم ، فسواء أحدث بإقرار الهيئة المدنية ورجال الدين أم تمّ بوساطة المتاجرين بالأعراض من دعاة الفساد وزبانية الدعارة . ولكن ما يؤسف له أن هذه الحال المنتقدة هي بوجه التقريب جوهر كل الارتباطات الزوجية فى الجماعات ، ونادرة جدًّا الظروف التى يلحظ فيها نشاط متحابّين إلى التعاقد الشرعى العلني ، رغبة فى اجتماع الجسمين بعد ائتلاف وتجاذب الروحين . ومع هذا فإن أهل العروسين يصادمان رغبتيهما فى مثل تلك الأحوال ، ويحولان دون هنائهما ، لأن الناس جميعاً يظنون من الحكمة العالية النصح للشباب بعدم الاعتداد بالحب ، وبالتخوف والحذر من كل زواج يكون السائق إليهِ تفزز العواطف وانبعاث النفس للنفس !

إذا كان الحبّ لا يصحّ أن يكون سبباً للجمع بين المتحابين فلماذا يطلب من المرأة حبّ زوجها ، ولماذا يعاب على الرجل السكون إلى غير حليلته ؟ ولماذا يظهر الزوجان كل منهما للآخر دلائل الحب ولو مخادعة ، حتى ولو كان الباعث على اجتماعهما علّة غيره ؟ الإنسان يكذب عادة ليلبس الباطل ثوب الحق وليعطيه مظاهر خداعة تماثل الصبغة الصادقة . فالتجاء الزوجين إلى الكذب بادعاء كل منهما باطلاً حبّ الآخر دليل على أن الحبّ هو الحال الصادقة الواجب أن تكون رابطة بينهما وأساساً للمعيشة الزوجية .

إن قصر النفس على اشتهاء المال وسائر الماديات أزال منها عاطفة

الحبّ ، ولا شيء من القلوب ما يقال له عواطف رقيقة ومشاعر حساسة ، فمحا منها أوضح دلائل الإنسانية الصحيحة وجعلها كالصحراء الجرداء ، ليس بها ظل يقي من حرارة الشمس المحرقة ولا ماء يطفئ ظمأ الصادي المتلهف

الرجل يقتصر على الاهتمام بالمسكن ورياشه وبكل شهوات البطن والنهم ، يسيل لعابه الطعام الفاخر ، وينساب ما في جيبه من الذهب إلى يد الممثلة الفاتنة ، ويقضي كل حياته متودداً إلى من لا تربطه آصرة ولا تلصقه به لحمة ونافراً ممن يجب أن يألفه به حتى يموت قبل أن يتعرّف لذات الحب الصادق أو يهنأ بها ، وبدون أن تشرق عليه أشعة ذلك النور الروحي فتملأ نفسه بهجة وسعادة . الرجل يحب ولكنه يحب نفسه لا رفيقة حياته ، والإفراط في الأثرة يعميه عن نعمة الحب الفاضل وثمراته الشهية

كذلك المرأة تخلق في كل لحظة ما تتلهى به ، فمن زي جديد إلى زينة بديعة ، ومن حلية فاخرة إلى ثوب أنيق . فهي شبيهة بالجرادة في قرزاتها وفي الغمز واللمز ، لا تسلم من لسانها المنتقد جارة ولا توفر لصديقة عرضاً ، تعرف كل شيء إلا واجباتها . وتحسن انتقاد كل إنسان إلا نفسها ، وتبصر عيوب العالم جميعاً عدا عيوبها ، ثم تحبّ كل الرجال خلا زوجها ! تلك أحوال يتألم منها العقلاء ويشكو همومها الناس ، بي الجحيم على الأرض غير أنه أشدّ عذاباً من جحيم السماء . لكل حادث سبب ، ومنا شيء هذه الحال الفاسدة خلو القلوب من الحبّ ، وعدم مبادلة الزوجين بهذه العاطفة المهذبة الأخلاق والنفوس . فلا عجب مع إقفار القلوب منها

إذا تمرغ الخلق فى حمأة الغواية ودبّوا فى حضيض الرذائل بدلاً من التحليق إلى سماء الفضيلة وأوج الأخلاق الكاملة . ولا عجب إذا مادت الأرض من ثقل خطيئات من عليها ، وضجّت ملائكة السماء وشياطين الارض فزعاً مما يأتى الإنسان من المنكرات

سبب فساد الأخلاق وتبديد الثروات وسقوط العائلات الكريمة وضياع كرامتها هو بناء الزوجية على أساس غير الحب الصادق . لا يخلو الناس من طائفة منهم يقدرون هذه العاطفة حق قدرها . ويدركون مالها من التأثير النافع فى تكوين العائلات ، ولكنهم ينكبون عن مقتضيات الحكمة عند انتخاب كل منهم رفيقة حياته . فيغفل الرجل البحث عن انبعاثه النفسي ويضحي قلبه ، إما بسبب الاندفاع وقلة التبصر ، وإما بباعث الخوف من العسر والاحتياج ، وكثيراً ما يكون ذلك بسبب عدم الجرأة على مخالفة العادات المتبعة والتقاليد القومية ، فيتزوج بحكم الضرورة من يظن إمكان العيش إلى جانبها براحة واطمئنان وإن لم يشعر نحوها بالميل الصحيح وبنزوع القلب إلى القلب ! !

هؤلاء الناس يلاقون بعد وقتٍ ما جزاء ذلك الإخطاء وعقاب مصادمتهم القاعدة الأساسية للاجتماع ، وكلما جاء العقاب متأخراً زادت صرامته وقوي تأثيره السيئ فى هناء الإنسان المخطئ . إن عاطفة الحب تبقى كامنة فى القلب لا تموت فيه ولا تزول منه ، ولا بدّ لها من الظهور والتجلي فى وقت ما حين يوجد الباعث على يقظتها ، وهو انبعاث النفس إلى فرد من الجنس الآخر

يوجد الباعث على يقظتها، وهو انبعاث النفس إلى فرد من الجنس الآخر وانجذاب الروح اليهِ . وكلما شدت الرغبة إلى حكم العواطف المتنبهة، وإلى قمع النفس عن الميل لما تتوق إليه وتشغف بهِ، تزيد قوة الحب وتتضاعف حتى لا يعود العقل يقوى على امتلاك عنان القلب ، فتظهر تلك القوة النفسية في أوضح مظاهرها وتندفع إلى التخلص من قيود التقاليد والنظامات الاجتماعية ، وتستهين بها جميعاً

يحدث أن شخصاً لا يصادف في كل حياته من تنبعث إليهِ نفسه من أفراد الجنس الآخر ، إذ ذاك يبقى الارتباط بين الزوجين حافظاً في الظاهر صورة مظاهر المعيشة الهادئة والحياة الساكنة ، ولكن من يفحص قلبي الرجل والمرأة يجدهما لا يحسّان الراحة ويشعران بأن الحياة ينقصها روح الهناء كلٌّ منهما تتوق نفسه إلى تلك الروح وتتربص للعثور بها ، ولا يرضى بكل ما هو حاصل عليه من الجمال أو الفتوة أو وفرة المال واللذائذ المادية ، لأن ذلك جميعهِ لا يعوّضه مما ينقص الحياة وهو الحبّ

أما إذا جمعت الصدفة أحد أولئك الأزواج بأخرى تنبعث إليها نفسه ، ويحسّ قوة الجذب التي تجذب قلب كلّ منهما إلى الآخر ، فهنالك تكون الطامّة الكبرى والمصيبة التي لا تتقى . يحدث التصادم بين واجبات الزوجية ومقتضى العفة وعصم النفس عن المحذور وبين الميل واندفاع الروح إلى من يألف ، ولا بدّ من رجحان إحدى القوتين على الأخرى : واجبات الزوجية ، أو مقتضيات الحب . هذا إذا كان الإنسان

من ذوي النفوس الطيبة والتربية الفاضلة ، فتحارب مبادئه كل ما يعدّ من العيوب والرذائل ، وينفر من السقوط عن مصاف الكمال ، فلا يقبل الانصياع للمغريات بالرذيلة ، ويتخلص من مأزق تلك الحال الخطيرة بالانفصال الرسمي من زوجه ليتزوج من عاق ، أو بتضحية نفسه وهنائها دون ذلك الانفصال من امرأته وقد تكون والدة . فيقضي بقية حياته منغص العيش منفطر القلب ، يتألم من الحب ومن وجود زوجه ، ويراها الحائل الوحيد دون الغبطة والسعادة . ولكنّ الناس ليسوا جميعاً من أصحاب المبادئ القويمة ولا كلهم من الحريصين على واجبات الزوجية ، والفريق الأعظم منهم يلجأ إلى الجمع بين معاشرة الزوج بحكم الضرورة ومخادنة من يحبّ لإرضاء النفس وتحقيق رغبتها !

فلو كانت الهيئة تنهج على النظام الأصلح للاجتماع والأدنى من نواميس الطبيعة ، لكانت تؤثر مقتضيات الحبّ على التقاليد والعادات ، ولكانت تفرض الجمع بين الرجل والمرأة متى تحققت من وجود الارتباط الصحيح بين روحيهما . ولكن الاجتماع ونظامه قائم على مبادئ الأنانية وأثرة النفس والطمع صار أقوى خصوم النوع الانساني ، يعمل لهدم كيانه باضعاف أسباب التوالد ، وبإيثار واجبات الزوجية الكاذبة على مقتضيات الحب الصادق . يفعل ذلك ويحول قهراً دون اجتماع الحبيبين بصورة مشروعة ، وهو يعلم أن قوة الحب فوق كل سلطان ودونها كل قوة ، وأنه لأيسر على المحبّ الانتحار وتضحية حياته من تغلبه على عواطفه وتذليل قلبه ، ومن

قمعه نفسه الأمارة المسوقة إلى الحب بالقوة والقهر . فكأن الهيئة الاجتماعية بمصادمتها هذه القوة تبيح فساد الأخلاق، وتهيئ أسباب السقوط الأدبي بشرط عدم العلانية و بالتستر . تلك حال تغري بالرياء والنفاق والحيل . و بأعمال تكون سبباً فى اشتطاط النفوس وتلفها بدلاً من تهذيبها وقمع شهوتها

كل عقود الزواج الرسمي فى هذا العصر خالية من الشرط الأساسي لتوفر صحتها ومشروعيتها : وهو الحب المتبادل بين الزوجين، ولذلك تفضي تلك الرابطة دائماً إلى الأحوال التى ذكرنا . فهذه العقود على صورتها الحاضرة من أقوى الأسباب المضرّة بمستقبل الاجتماع وبكل مبادئ الأخلاق والفضيلة ، و بدلاً من أن تكون من البواعث على الهنـاء وتحسين حال العمران صارت علة ما يشكو منه الناس من السفه والغيّ وفساد الأخلاق والمبادئ ومن انتشار الكذب والنفاق والدعارة .

***

قد انحرف الزواج عن الغرض الأساسي الذى وجدت هذه الرابطة لأجله ، فهبطت قيمته من الاعتبار وصار نوعاً من الأباطيل والمقررات الاجتماعية الفاشية . فالشاب والفتاة حين يصافح أحدهما الآخر علامة على التعاقد ، وعلى رضاء كل منهما بالآخر رفيق حياته ، لا يهيمن القلبان على هذه الإشارة ولا على نطق اللسانين بكلمة الإيجاب والقبول . ولو كان للعيون منفذ إلى القلوب فتبصر فيها ما استتر ، أو لو كان لهذه خيالات وظلال ترتسم أمام الابصار ، لهال الناقد تعرّف ما يبطن العروسان وقت اجتماعهما لإتمام العقد

الزواج هو المصدر الأساسي لطول بقاء النوع، ولكن ليس بين الناس من يعني بالدفاع عن هذا المصدر الهام ليجعله بعيداً عن عوامل الفساد وعن تسرّب جراثيم الانحلال والفناء إليـه . فالإنسان يعني بمصالحه الشخصية وبهنائه وتنعمه ، ولا يهمه جاء بعده الطوفان أم بقيت الأرض عامرة بأهلها . ومن الثابت أن النسل الذى يولد بدون أن يكون ثمرة الحبّ يجئ ضعيفاً معلولاً ويبقى كذلك، ولكنّ الوالدين لا يحفلان بهذه النتيجة، ما دام الزواج لم يتمّ بدافع الحبّ وما دامت الغاية التى يطمعان بها منه ليست التوالد وقوة النسل .

أما الأبناء ثمرة الحب ، وكلهم يولدون من غير وجود رابطـة الزواج الرسميّ بين والديهم ، فإنهم على الدوام أقوياء الأجسام ممتعون بالعافية . ولكن الهيئة التى يقضي نظامها باحترام التعاقد بالأيدى والألفاظ، وباحترام ما يتسبب من هذا العقد الصوري ، لا تعتبر ارتباط القلوب وتنكر انبعاث النفس للنفس، وترى كل ثمرات هذه الرابطة الزوجية عاراً لا على الوالدين جميعاً إنما على الأم وحدها ، وتحرم الطفل كل حقوق الإبن الشرعي ، وعلى هذا المسكين وحده تقع تبعة اندفاع والديه وانحرافهما عن النظام المألوف .

لا يعني الإنسان بالإنسانية ولا يريد أن يدرك معناها مدلول اللفظ ، وزالت من نفسه عاطفة التضامن العامّ ، ولا تتأثر عواطفه لآلام غيره ، وما عاد يهمّه من الحياة غير ما فيهـا من اللذائذ الوقتية وغير انتهاز الفرص

للحصول عليها بأية الوسائل ومن كل السبل حتى الزواج . والجوع لا ترى معياراً لقيمة الفرد إلاّ ما يملك من الثروة ، والمشاهد أن الغنى يرفع من لا قيمة له بذاته إلى أرفع الطباق كما ان الفقر يهبط بالرجل الجليل إلى حدّ الاحتقار . والتزاحم الشديد على المنافع المادية يجعل طلب العيش كغنيمة الحرب يبلغ إليها الغالب وهو يدوس جثث المغلوبين ، فإذا وقفت بالمرء قوته دون نيل حاجاته الضرورية يكون الموت بسبب الجوع أدنى إلى أمله من امتداد يد الهيئة الاجتماعية إليه بعامل الاشفاق والتضامن . فهل بعد تحقق الإنسان من ثبوت هذه الحقائق الواقعة ينتقد عليه أن ينظر إلى كل مصدر فى الحياة بعين الطمع والحرص ، يبحث فيه عن موارد المال قبل سائر المزايا الأخرى ؟

الحب يجب أن يكون أساس الزوجية كما تقتضي مصلحة الاجتماع والنوع ، ولكنّ ما الذى يهمّ الفرد من الاجتماع ، ولماذا يتقيد فى تصرفاته الشخصية بتلك المصلحة ما دامت الهيئة لا تعني هي الأخرى بمصلحته ؟ هل تطعمه إذا جاع أو تهيّ له عملاً يربح منهُ إذا أعوز ؟ هل تجود على أولاده بالغذاء إذا قصّرت يده عن الحصول على ما يحتاجون إليه ؟ وإذا مات هل تعول زوجه الأرملة وأطفالها الأيتام ؟ من المحقق أنها لا تفعل شيئاً من ذلك فلهذا لا يحفل هو الآخر إلاّ بمصلحته الخاصة ، ويعتبر الحبّ واسطة للتناسل وقضاء الوقت ، ولا يبحث فى الزواج إلاّ عما يعود عليه من المنافع المادية قبل كل شيء

من المؤكد أن نتيجة هذا النهج انتشار الفساد واعتوار الانحلال الهيئة المتمدنة ، والواقع أن المرأة هي الضحية الأولى فقسط الرجل من التألم لا يضارع نصيبها منهُ ، لأنه إذا عرف من نفسه العجز عن تكوين عائلة فى هذا المجتمع المتعس يمتنع عن التزوّج . وعدم الزواج ليس معناه التقيد بالرهبانية أو بعصمة النفس عن أمياها الحيوانية، يفعل بدون أن يخجل أو ينظر الناس عمله الرذيل بعين الاحتقار العامّ والتسفيه كمقتضى المبادئ الفاضلة . أما المرأة فإنها مرغمة على التزوج ، وإلاّ فإنها لا تستطيع تمتيع جسدها بحاجته الطبيعية مثال ما يقدم عليه الرجل بدون العقد الرسمى ، وإذا فعلت فإنها تخشى الأمومة وترهب العار ، لأن الناس لا يغتفرون لها الزلة ولو كان السائق إليها العوز ، وقد يفعلون تسامحاً أو تهاوناً مع الرجل.

هذا الباعث القهري تأمنه الفتاة الغنية، وهي وإن كانت تخاف التزوج بمن يطمع بثروتها إلاّ أن الحرص لا يحول دون انخداعها بمظاهر أحد أولئك الطامعين المخادعين ، فتقع فى حبائله المهيأة لاصطيادها ولسلب ثروتها . وحين تزول عن عينيها الغشاوة التى منعتها من اجتلاء حقيقة مقاصد الزوج، وحين يستقر عقلها فى مركز التبصر ، تتبع إحدى سبيلين : إما الاكتفاء بالسخط على الحياة وندب حظها فيها ، وإمّا بالبحث عن الحبّ فى قلب رجل آخر غير زوجها عاشق الذهب . تقدم على طرق ذلك المأزق كثير العقبات والمخاطر ، وتركب الصعب من الأمور وهي عالمة بما تفضي إليهِ من النتائج السيئة ، فتبقى منغصة العيش تتهيّب العيون فى كل خطوة وتتهدّدها الفضيحة إثر كل كبوة

لكل امرىء حرية التصرُّف والسلوك بشرط عدم الإضرار بالغير وبمصالحه ، وإطلاق النفس ضمن هذا الشرط من الأمور المباحة فى النظام الاجتماعي ، ولكن الإنسان يخشى حكم النـاس على سلوكه الشخصي ، ويرهب نيلهم من سمعته وبسط ألسنتهم إليها بالسوء . والمرأة متزوجة كانت أم غير ذات بعـل أعظم الجنسين خوفاً على سمعتها ، وأكثرهما عرضة للنقد ولتعريض الخلق بها ، ترقبها العيون أين تسير ، وتنقب عما تحاول أن تخفي ، وربما كانت الرغبة فى تعقب ما تفعل توازي اهتمامها بلفت الأنظار عنها ، بل إن هذا القصد هو الباعث الأقوى على الكيد لها بالتربص والمحاسبة

أما الشاب فإنه لا يتقيد بهذه المحاذرة ، وليس عليـه رقيب ولا تثريب ، يستطيع التلهي فى القهاوى والمنتديات ودور التمثيل والمراقص ، ويتاح له السفر منفرداً والقصد إلى أي مكان تسكن إليه نفسه . والفتاة ممنوعة من كل ذلك ، محكوم عليها بالبقاء تحت ضغط الرأي العام محرومة من كل المزايا التى يتمتع بها الرجل ، حتى معاشرة من تأتنس بهِ . وفضلاً عن هذا فإنها مطمع الرجل ينصب لها الحبائل ، يمني نفسه فى كل وقت بتمزيق الحجاب الحائل دونها ، كأنما العفة التى يبتغيها صفة حقيقية لأهله يضنُّ بها على ذات النهدين والشعر من غير أهله فيحاول بكل الوسائل البلوغ إلى العبث بها للنيل من عصمتها .

مسكينة الفتاة ! ذلك المخلوق الوديع ، محتوم عليهـا أن تقاوم ميول

نفسها البشرية ، وأن تغالب توقان الجسد بطبيعته إلى طلب لذائذه الحيوانية ، ثم هي مرغمة بعد كل هذا على الاحتراز من خبث الناس ونواياهم الشريرة ، ومن المكائد التي يكيدها الرجل للبلوغ إلى أمنيته من المرأة !

هذا الجهاد فوق طاقة النفس الضعيفة ، ونادر بين النساء من تسلم من الوقوع في حبائل الخديعة والغرور ، بسبب ما عرف عن المرأة من سلامة النية والسذاجة وقلة الاختبار ، وبسبب رقة عواطفها وسرعة تأثرها حتى من الأقوال الكاذبة والمظاهر الخداعة . يقولون إن التربية الفاضلة تحول دون سقوط الفتاة وتيسر لها قوة الاحتراز من السفه ، وعصم النفس من التطوح والاشتطاط . وهذه الأسباب تؤدي حقيقة إلى الغرض منها ولكن بشرط أن تكون تلك المخلوقة اللطيفة بمعزل عن الرجال ، بعيداً عن شرورهم ، وفي حرز من مغريات نفوسهم الخبيثة ومن زبانية الفساد ، أو بقيد أن تعيش في بيئة تكمل كل أفرادها بمبادئ الفضيلة والآداب العالية ، يقمع كلٌّ منهم نفسه عن هواها الشائن حذراً من مخالفة مقتضيات تلك المبادئ أو مغايرة الأخلاق الفاضلة . فأين هذه البيئة بين الجماعات التي نعرفها ؟

إن المرأة التي خلق الحب ضرورة من ضروريات حياتها ، وسبباً لإقبالها على تأدية وظيفتها الطبيعية في الحياة (الولادة والأمومة) ، تشعر بحاجتها الماسة إلى التزوج بمجرد بلوغها عمراً محدداً ، فمحال أن تغلب النفس طبيعة الجسد وأن تمتنع من ذلك الاجتماع الضروري . فإذا كانت تخطئ

عند التزوج باختيار من لا يبادلها عاطفة الحب الصحيح، فإن عواطفها تبقى مخدرة وقتاً ما بتأثير الحال الجديدة فيها حتى تزول بهجة النفس بها، فتستقر فى مكانها وتهدأ ثورتها ثم تعود تؤدي وظائفها بصورة صادقة، فتتعرّف وجوه الخطأ وتشد إلى إصلاحهِ وإلى نشدة الإنسان الذى يملأ قلبها بالحب وتنجذب إليهِ نفسها وتلحد بهِ روحها. وكثيراً ما تفضي هذه الفزّة إلى التدهور على مزالق السفه والسقوط الأدبي، فلا تجد المرأة ما تطمع به من الحب القوي، وتفقد فضلاً عن الخيبة الشرف والكرامة.

إن رغبة المرأة فى مصادقة من يملأ فراغ نفسها المتفززة تحدوها إلى التجمل بالزينة والتحلّي بالحلي، وتبعثها على التبرج وعرض جمالها على الأنظار، وعلى إبداء ما يغرى العيون بإطالة النظر إليه والنفوس بالاشتهاء. وأكثر ما تتوق إليهِ وينشرح له صدرها عرفانها تأثير منظرها البهيج فى الرجال، وإظهار هؤلاء دلائل الإعجاب بالحسن أو أحدهم علائم الافتتان بهِ. ولو وقف الأمر عند هذا الحد لكان نوعاً من الطيش يغتفر للمرأة إذا لم تخرج عن قيد العفة، ولكن هذه الحال أول منازل السقوط الصحيح ومزالق الفساد، بل هي من الأسباب القوية فى ضياع عفة المرأة وكرامتها، وفى انهدام ثقة الرجل بها.

العلّة الأساسية فى فساد أخلاق الهيئة سوء النظام الذى تنهج عليه وتجعله ميزاناً للأعمال المحذورة والمباحة، فهو الذى ينغّص عيش الجنسين اللطيف والنشيط، والذى يجعل المرأة والرجل لا يبحثان فى الزواج عن شرطه

الأساسي (الحبّ) إنما عن المطامع المادية . فالفتاة الفقيرة ترمي على أول يد تمتد لخطوبتها ، وتقبل التزوج بمن يستطيع دفع العوز عنها ، فإذا انقضى شهر العسل لم يعد لأحد الزوجين تأثير لطيف فى نفس الآخر ، فتصير الزوج عالة على قرينها ويصير كالقيد فى قدميهـا ، حياتهما منغّصة وعيشهما نكد !

إن كثيرين من ذوي اليسار الذين يمكنهم قضاء كل مطالب المرأة وحاجاتها الكمالية بدون تعب يأنفون من الزواج ، ويغضون الطرف عن ارتباط تلك صورة لحمته ، ويفرّون من الالتصاق بالمرأة فرار الطير من الصائد . فالمرأة حاقدة على الرجل لا تغتفر له تمنّعه ، وهذا جافل منها ساخط على سلوكها ، يؤكد أن تلك المخلوقة اللطيفة الفاتنة أصبحت من حزب الشيطان على الأرض تعيث فيها فساداً وشططاً

العلاقات بين أفراد الجنسين اللطيف والنشيط أصبحت الآن بعيدة عن مقتضى الحال الطبيعية ، وقامت على أسباب فاسدة ، حتى صار من الصعب التمييز بين الحال الطبيعيـة الواجبة والباطلة التي فشت وعمّت . ومرّت الأجيال على اعتياد الناس إياها فاكتسبت فى النظر حكم الأولى الصادقة . فالزواج على مثال ما وصل إليه بين أغلب الأمم المتمدنة مبدأه العام إقرار عدم الطلاق ، والحال أن هذا النهج يغاير مقتضى طبيعة الإنسان كما أنه ليس من صالح النوع الأصلي . وجريُ نظام الهيئة عليه سبب فى مخالفة الفرد الآداب التى ارتكزت على هذا المبدأ وعلى مشروعية اجتماع

الذكر والانثى بالتعاقد الرسمي ، وباعث أيضاً على جعل الزواج ستاراً تختفي وراءه صنوف الرياء والنفاق والتغرير . وليس من قوة فى العالم يمكنها حمل الزوجين على تنفيذ مقتضيات ذلك المبدأ ، بقيد عدم مخالفتها إياها ولا فى الخفاء ، وبقيد استمرار روح التضامن العام بينهما ووجود الانبعاث النفسي بين روحيهما كل الزمان

إن مصلحة النوع الأصلي التى تقتضي وجود عاطفة الحبّ متبادلة بين الزوجين لا تستدعى أبداً تقييد التعاقد بين رجل وامرأة بامتداد أجله إلى نهاية العمر . فعدم إباحة الطلاق ليس حالا طبيعية تتفق مع مصلحتي الفرد والنوع ، إنما نشأ من الحركة الاقتصادية وبسببها ومن نهج العالم على ما تقتضيه هذه الحركة زماناً طويلاً ، فأخذت بالاستمرار الطويل حكم الحقيقة والعادة وأثرت فى العقل تأثيراً خطأ يمنعه من تعرّف مسوّغاتها الجمّة وتقديرها

ولكن مقتضيات علمي أحوال النفس والجسد تنافي ذلك المبدأ وتغايره تماماً ، حتى ولو توفّرت فى الزواج كل شروط الحبّ بين الزوجين قبل التعاقد وبعده . فهل من يعرف حبًّا بقي فى القلوب مدى الحياة كلها إلاّ فى الروايات الموضوعة ؟ وهل يصحّ للزوجين التعهد بالوفاء لبعضهما إلى اللحظة الأخيرة من الحياة ، مع عدم استطاعة العقل كبح جماح النفس المتقلبة ؟ وهلاّ يكون من الطيش أو من النفاق الوعد باستمرار العواطف على حال واحدة وباستمرار تأثرها بسبب واحد ؟

يقولون إن الحبّ الصادق يبقى فى القلوب أبداً بدون أن يقلّ تأثيره القويّ فيها، ويؤكدون بأن كل ما يتلاشى ويتبدّل يكون من نوع الحبّ الكاذب . وها الواقع يخالف هذا القول، وها آلاف من الحوادث المتكررة تقوم أدلة على نقضه وإظهار سفاهته ! قد يقول القائل : إن العلاقات التى كانت فى تلك الحوادث الواقعية سبباً فى الجمع بين الرجل والمرأة ثم تلاشت لم تكن من نوع الحبّ الصادق . فللناقد أن يسأل إذن المعترض ليعين كلا من نوعي الحبّ الصادق والكاذب ، حتى يمكن التمييز بينهما لأوّل العهد بأحدهما لا بعد التورط فيه وانقضاء العمر !

الحقيقة أن كلا من النوعين يماثل الآخر فى كل الأدوار اللذين يتقلبان فيها من النشأ إلى الزوال ، لأول حسّ القلب الحبّ فعند ترعرعه فسيادة سلطانه على كل الحواس فتأثيره القوي فى النفس وفى العواطف ، كذلك يتماثلان فى النتائج والدلائل ، كالشوق والحنوّ والانعطاف والغيرة . فإذا بقي الأمر كذلك حتى تسأمه النفس وتفزّ للانطلاق منه ، فما هو المميّز إذن بين النوعين ؟ قد يحدث حقيقة فى بعض الأحيان أن زمان الحب لا ينقضي إلا مع انتهاء الحياة، ولكن الظروف التى تهيئ هذا الاستمرار كقوّة النفس والإرادة والرزانة وكعدم طروء الحوادث المزعجة فى الحياة الزوجية لا تتيسّر لكلّ الناس بصورة دائمة ، ولهذا يكون دوام الحبّ خاصًّا بتلك الظروف النـادرة ، ولا تصلح هذه أن تعتبر دليلاً لتأييد وحدة الزواج ومنع الطلاق

من المشاهد أن كل عشرة آلاف عقد من عقود الزواج فيها واحد فقط يربط الزوجين برابطة الحبّ الصحيح الدائم ، والعدد الباقى من أولئك الأزواج حسّوا لأول الأمر تأثير قوة الحبّ فى نفوسهم فنجموا إلى الارتباط بالزواج ، فعاشوا سعداء ممتعين بالغبطة والهناء ما بقي تأثير تلك العاطفة المغررة فى قلوبهم ، حتى إذا تلاشت بعد انقضاء زمنٍ ما طال أو قصر أحسوا عكس بواعث الهناء الأولى وتنغّص عيشهم ، وبقي العقد سبباً فى عدم التفريق بينهم وباعثاً على استمرار الشجن والضجر والاستياء

لا شك فى أن وجود الحب فى قلبي الزوجين لأول الأمر كان مسوّغاً مشروعاً لاجتماعهما برابطة الزواج، وكانت هذه الحال وفاق مصلحة الإثنين ومصلحة النوع أيضاً، ولكن حين زال سبب هذا الارتباط والباعث القويّ عليه ألا يكون من مصلحة الفردين والنوع أيضاً فصم تلك الرابطة وتحرّر كل من المتعاقدين من شروط العقد بعد بطلان مشروعيته وهدم أساس صحتـه ؟

الصواب أن مبدأ عدم إجازة الطلاق لا يتفق مع طبيعة الإنسان ، وكل التعاليم أو الشرائع التى قامت على تقرير هذا المبـدأ تغاير مقتضى الطبيعة البشرية، وتكلف النفوس ما ليس فى طاقتها الصبر عليه . واعتياد فريق من الناس الجري عليه من عهد قديم ، وانغراسه فى أفكارهم ونظامهم المدني والديني، لا يقومان دليلاً على بطلان الحقيقة الثابتة بالتجربة والعلم. الأفئدة المتأججة فيهـا نيران الحبّ تحتوى مخابئ فارغة أغلقت

دون تأثير هذه القوة فيها فلم تنفذ إليها . فمهما كانت قوة الحب التى تملأ قلب الرجل أو المرأة عظيمة فإن تلك الزاويا المظلمة التى لم تشتعل فيها كغيرها نار الحبّ تكون صالحة لقبول بذور حبّ آخر وروح منه ، فإذا انغرست فيها تنبت وتنمو وتترعرع ، وإذا تلقح بها القلب تشرب مادتها الأصلية ومال مع الهوى الطارئ

قد يمنع الشرف الحبّ الثاني من الظهور والتجلّي ، فيكتمه القلب ويحبس الدلائل عليه حيناً ما حتى عن الإنسان المنجذبة إليه النفس . ولكن العاشق يحسّ مع ذلك وجود العاطفة الجديدة فى قلبه ، ويبتهج بها أكثر من ابتهاجه بالحب الزوجي الذى يتمتّع به ، فاذا لم تطرأ بعض الظروف التى تسوقه الى مقاومة تأثير هذه العاطفة فى القلب ، وإلى استئصال جذورها منه قبل أن تتأصل وتستعصى على قوة الإرادة ، تخرج من مخابئها قويّة مندفعة ، فتحتلّ القلب كله وتطهره من الحبّ الأول

الحقيقة مرة ومؤلمة ولكن هذا لا يمنع إعلانها ولو صادمت أفكار الخلق جميعاً وخالفت ما أجمعوا عليه . الإنسان يمكنه أن يحبّ فى وقت واحد أكثر من شخص واحد ، ويشعر نحوهم جميعاً بحال واحدة من الانبعاث والشوق والحنو ، فليس يكذب أو يرائى حين يؤكد لكل واحد من الأشخاص المحبو بين علق قلبه إياه وولعه به . ومهما بلغ حبّ الفرد آخر من الجنس الثانى فإن الحبّ لا يحول دون تأثير شخص جديد فى القلب العاشق . والمرأة مهما بلغت نفسها من التمسك بمبادئ الشرف والتهذيب ، ومهما

كانت رابطة الحبّ بينها وبين الرجل قويّة وفى أسمى ما تبلغ اليه درجات الحب ، يؤثّر فى نفسها كما فى فؤاد الرجل تأثيراً طبيعياً ، والميل القليل الذي يشعر به القلب نحو ذلك الفرد يكفي طروء بعض الظروف المنبّهة ليتحوّل إلى حب جديد فى قوّة الحب الأول أو يزيد عنه

ولست أقصد بالمرأة أو الرجل هنا الفرد الذى يكون استعداده الفطري قابلاً للتقلّب مع الهوى وللتنقّل مع الأميال ، إنما المرأة المنعوتة بالكمال والرجل المتّصف بالثبات والفضل ، فانّ العفّة المطلقة والكمال التامّ ليسا من صفات الإنسان ولا من غرائز طبيعته البشرية ، ولاهما من خواصّ الحب . وتعنّت الإنسان بطلب تقييد النفس بهما نوع من صلف الأثرة وحبّ الذات

يريد العاشق أن يختصّ وحده بكل السلطان على من يحبّ ، وينبغي أن لا تحسّ حواس المحبوب غيره وأن لا يمتلئ قلبه بغير صورة العاشق ، لأن ما ينشد يراه من أقوى لذائذ الذات الظالمة . فطلب الوفاء التامّ والأمانة من المحبوب غرض يريد به امتداد نفوذ النفس على الأخرى إلى أقصى ما يبلغ إليه مدى الطمع والتعنّت . والغيرة هي الدليل المحسّ على ضيق تلك الحدود وعلى النزوع إلى تجاوز النفوذ الحدّ الذى وقف عنده فى قلب الشخص الآخر . والانسان يمكنه أن يغار بدون أن يكون للحبّ سلطان فى فؤاده ، فتكون الغيرة فى هذه الحال نوع من المسابقة كما بين

المتبارين من الصبيان ، ويكون السائق إليها حب الذات والفخر والرغبة فى التفوّق

والذى يشدّد فى طلب الوفاء من غيره لا ترضي نفسه التقيد هي الأخرى بمقتضياته على المثال الذى تطلبه من غيرها ، وهذه الحال وحدها من أقوى الأدلة على أن الأمانة فى الحب والوفاء ليسا من أغراضه الطبيعية ، ولا مقتضى من مقتضياته الواجبة ، إنما هي شرط كمالي طمعت به النفس ، فهو غرض من أغراض حبّ الذات والكبر وإيثار النفس . فلو كانت الأمانة فى الحبّ والوفاء الدائم من النتائج الصحيحة للحبّ الصادق لكانا فرضين على الرجل والمرأة ، يحاسب عليهما كما يحاسبها بتشديد وتثريب ، أما وهما من نتائج صلف النفس والأنانية ، فإن النفس القوية المتعسّفة هي التى تقهر الضعيفة وتطلب منها الوفاء

الرجل كان ولا يزال أقوى من المرأة ، فهو الذى كيّف العادات ومبادئ الأخلاق وحدّد الواجبات ، بصورة يكون له بها كل الامتياز والإطلاق وتكون على المرأة الواجبات والقيود . فهو يحتّم على المرأة الأمانة والوفاء والعفة ولكنه لا يرضخ مثلها لمقتضى هذه الواجبات ، فإذا زلقت وخرجت عن قيودها لم تكن لكبوتها نهضة ولا لذنبها كفّارة . أما هو فقد يرخي لنفسه عنانها ، بالرغم من حبّ زوجه ، وبالرغم من تنغص عيشها وحياتها بسبب سفهه ومع هـذا فإن الناس لا ينظرون إليه وإن غوى بالعين التى تناسب سلوكه فيبقى فى مرتبته الأولى فى الهيئة . وكل ما يراه

واجباً عليه نحو زوجه المقهورة المغلوبة على أمرها أن يمسح دموعها بابتسامة تلطف آلام النفس وتوتّر العواطف ، وأن يسكن إليها كأن لم يأتِ أمراً إدًّا ولم يرتكب وزرا ! !

إن المرأة حين تهفو تكون فى الحقيقة مجنياً عليها فريسة مظلومة، فإنها فى الغالب لا تعمد إلى هتك حجاب كرامتها باختيارها المطلق ، وإنما يهيئ الرجل الظروف المغررة بها وينصب حبائله فتقع فيهـا كما يقع الطائر فى حبائل الصائد . أما الرجل فإنهُ حين يفجر يكون عمله السفيه برغبة نفسه فيه وباندفاعها إليه ، فما كلّ الرجال فى عفّة يوسف ولا كل النساء فى رعونة امرأة (فوطيفار)

لا يحبّ الذكر من الحيوان الأنثى إلاّ إلى أمد قريب ، وامتناع كل من الإثنين عن الميل إلى غير أليفـه لا يطول زمنه إلاّ إلى حين وضع الأنثى حملها

والنواميس الطبيعية التى يخضع لها الحيوان هي بعينها التى تسري على الإنسان ، فإذا نجح الباحث إلى التثبت من حالٍ ما ، أهي مختلقة دخيلة أم من مقتضيات الطبيعة ، فلا بدّ من أن يرجع إلى عالم الحيوان يبحث بين أحواله عن مثلها . وتمثّل أحوال الحبّ فى هذا العالم الباقي على الحال الطبيعية يدل على أن تأثير الحب فى النفس عرض كتأثير الجوع فيها مثلاً ، يزول الأول ببلوغ الإنسان غاية نفسه منـه ، ويمتنع الثاني بامتلاء البطن بالطعام

هذه حقيقة مستنتجة من النواميس الطبيعية الثابتة ، ومنها يثبت أن

التعاقد على الزواج الأبدي عملٌ فاسد لا يتفق مع تلك النواميس، فإن الحبّ وهو الباعث على الزواج والسبب فى إقرار مشروعيته تأثير نفسي (عرض) لا يلبث أن يزول، فتكون رابطة الزواج بعد زوال دعامتها الأصلية نوعاً من الغرور، وكثيراً ما يفضي الأمر إلى تنغيص عيش المتزوجين إذا كانا على شيء من الآداب العاليـة والتربية الراقية، إذ يكون فى نفس كل منهما حرب ضروس بين ما يغري به انبعاث القلب إلى الحبّ الجديد وبين واجبات الزوجية : العفة والوفاء والأمانة

إن الرجوع إلى فكرة الانطلاق من كل رابطة أو قيد كما فى عالم الحيوان أمر لا يتفق مع ارتقاء الإنسان عن ذلك العالم ولا مع المدنية الراقية والآداب، واستمراره على التقيد بالشروط الحاضرة فى أمري الزواج والطلاق يغاير النواميس الطبيعية، وطبيعة النفس البشرية . فالضرورة تقضي عليه بالبحث عن شرعة غيرهما تكون أدنى إلى الاحتفاظ بكرامة النوع وبمصلحته الفردية وببقاء النوع ، ولا يؤدي هذه الغاية غير الزواج الرسمي، بالرغم من العيوب الكثيرة التى عرفناها لهذه الرابطة ، بشرط إباحة التفريق بين المتعاقدين عند رغبتهما عن دوام الائتلاف والمعاشرة

قد يتفق أن يكون الإنسان ميالاً بطبعه إلى إلفه أكثر من ميله إلى فرد من الجنس الآخر ، ولكن كما أن ميول نفسه تدفعه إلى تحقيق هذه الرغبة ترى فى ذاته قوى أخرى تمنعه من مطاوعة الأميال النفسية متى أدرك أنها فاسدة سفيهة . وبقدر نصيب النفس من التربية العاليـة ومن التهذيب

تكون قوة هذه القوى الفاضلة ، وتكون أيضاً قوة نفوذها فى قمع النفس عن الهوى المرذول

الحبّ فى الحقيقة هو الرغبة القوية فى الحصول على المحبوب وإمتاع النفس بلذة القرب منه واجتلاء محاسن لفظه وجاذبية روحه ، ولكنه فضلاً عن ذلك – نوع من الصداقة . فمما لا شك فيه أن الانبعاث لا تحسه النفس على مثال تأثيره فيها قبل ارتباطها بمن أحبّت . والذى يُرغم على قبول الشخصين البقاء إلى جانب بعضهما فى معيشة واحدة زماناً طويلاً ليس هو التأثير النفسي الفاني ، إنما الصداقة التى نشأت من الائتلاف الروحي الأول ومن اعتياد المعاشرة وقتاً ما

هذه الصداقة هي التى تحمل المرأة والرجل على احتفاظ كلٍّ منهما بكرامة الآخر ، وبعرضه ، وبكل ما تقتضيه مصالحهما المشتركة وروح التضامن العام الموجود بينهما . والعادة تُحلّ مع طول الزمن واستمرار المعاشرة مكان الحبّ المتلاشي ، فتبقى الرابطة بين الزوجين على حالها الأولى القوّية ، ولو كانت العواطف ساكنة ، والقلوب غافلة . فإذا حصل التوالد بين الزوجين ، لا يكون وجودهم سبباً فى إحياء عاطفة الحبّ الميت فى قلبي الوالدين ، إنما ينصرف هذان إلى حبّ الأطفال بكل قوّة النفس ، ويكون هؤلاء كالنباتات المتسلقة حين تغرس بين شجرتين تنمو بسرعة ، وترسل غصيناتها فتلتف حولهما ، وتظللهما بالأوراق الخضراء والزهور المبهجة ، فتجعل لهما من رواء المنظر ما يبهج النفس ويمتع العين

والعادة أنه كلما طال زمن المعاشرة تضعف فى القلوب قوة الحب بمقتضى النواميس الطبيعة . فإذا كانت العواطف والشعور الحسّاس، البواعث على تجدّد انبعاث النفس لحبّ جديد ، لا تزال بعد انقضاء ذلك الزمن حيّة تفزّ إلى الحبّ وتغري به ، فإن الإرادة والعقل تزداد قوتهما أيضًا بمرور الزمن فيتاح لهما التغلّب على ميول النفس ويمنعان زلقها . فتبقى حياة الزوجين بعد خلوّها من روح الحبّ وغروب شمسه عنها ، فيها روح أُخرى لطيفة وديعة تملأ النفس رزانة ووداعة ، وترغمها على الإخلاص للرفيق الآخر وعلى السكون إليه

ولكن توجد أحوال كثيرة لا يحول معها حائل دون الحبّ الجديد وانبعاث النفس بالرغم عنها إلى غير الزوج ، فلا يعود يمنعها من الاندفاع إليهِ لا ذكرى الحبّ الأول ، ولا الصداقة التى تولّدت منه ، ولا الإخلاص للزوج ، ولا اعتياد معاشرته ، ولا اكتمال قوة الإرادة والعقل ، ولا الإبقاء على المصالح المشتركة حتى ولا الأبناء

الحبّ نوع من الجنون العارض ، فقد يسوق من يملأ قلبه ويخبل عقله إلى إغفال كل الواجبات ، وإلى مخالفة العادات والمبادئ ، ما دام يظن هذا العمل يدنيه من تلطيف هياج الجهاز العصبي . والهيئة الاجتماعية لا تنكر وجود مثل هذه الأحوال الشاذّة ، وتجوّز فيها للزوجين الانفصال بالطلاق . ولكنّ الكثيرين لا يلجأون إلى هذا النوع من العلاج إلاّ بعد فوات الوقت المناسب لمنع المشتط من السقوط الأدبي . وهنالك

نفر غير قليل من ذوي الإرادة الضعيفة والنفوس الخبيثة يؤثرون المخادعة والرياء على الصراحة عند الإعراب عما في الضمير وإعلان انفعالات النفس، ويؤثرون الكذب على الصدق، وغش الرفيق على الصراحة، والبقاء ضمن قيد الزوجية الملوّثة على الانطلاق من قيدها مع حفظ الشرف من التلوث، والعرض من الضياع

فالطلاق إذا كان الباعث عليه مثل تلك الأسباب الطبيعية العارضة يكون ضرورياً لازماً. وحقيقٌ بالهيئة الاجتماعية اعتياد تلك الحال واعتبار اللاجئين إلى الطلاق مثالاً للصدق والأمانة والوفاء، فإنهم يؤثرونه لحفظ الشرف والعرض على القصد إلى تلويثهما في الخفاء بمخالفة واجبات الزوجية ومقتضيات العفة

لو عمّ هذا المبدأ بدلاً من التقيّد بنقيضه، ولو نجع الناس إلى الطلاق عند اليأس من قمع النفس المنبعثة إلى غير الزوج، يزول الفساد من العائلات، ولا تعود المرأة تخدع زوجها ولا هذا يخادن غير زوجه، ويعتاد كل منهما حرّية الضمير والصراحة فيطلب إليه الانسراح من قيد الزوجية متى رآها لا تتفق مع حاله النفسية، وهنائه في الحياة. ولا يعود الفاجر يجد لعمله القبيح عذراً يشفع له أمام الإنسانية ولا مبرراً يستند عليه لتبرير الاشتطاط والسفه والخديعة. فيقلّ الخبث من النفوس وتألف الحرية والشمم وفاق ما يطمع به علماء الأخلاق، ومثال ما تستدعيه مصالح الاجتماع والعمران.

وتصير رابطة الزواج عنواناً على اتحاد روحي الزوجين ، وعلى التئام كل منهما بالآخر فى ظلال الحبّ الصحيح فتحلّ الغبطة مكان سأم العيش ، والرضاء بدلاً من الضجر والسخط ، وتطيب الحياة لمن فيهـا . وينعم بال الناس بزوال الوسوسة من الصدور والشك من الأفكار ، ويكون الرجل والمرأة فى المعيشة الزوجية عنوان الطهر والعفـة على مثال الملائكة فى خيال الشعراء

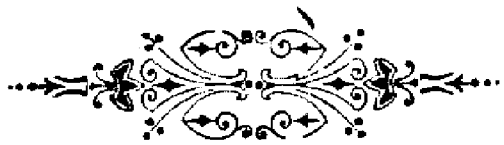

البحث السابع

الرأي العام والغرور

بين الحيوانات أنواع كثيرة لا تعيش إلاَّ جماعات مجتمعة ، فكذلك الإنسان تحمله على البقاء مع الجماعة كل أسباب العيش ، وهذا النوع من الحياة هو الذى أوجد فى عقله ونفسه روح التضامن . والمدنيـة بأحوالها الطارئة ، قد أضعفت هذه الروح الجليلة ومنعت ظهورها على الصورة الواجبة غير أنها لم تمحها بتاتاً ، ولن تصل إلى هذه النتيجة أبداً ، لأن ملاشاتها تفرط عقد الاجتماع ، وتجعل المرء يعيش منعزلاً عن الجماعة لا يبحث ولا يعني بغير منافعه الذاتية ورغبات نفسه الخاصة ، لو أمكن هذا ما وُجد التضامن من قبل بطبيعة الحال ومقتضى الحاجة إليه

ووجود هذه الروح حدا الفرد إلى تقدير شأن الجماعة عند كل حركة وعمل ، يتساءل عن رأيهم فى فكره أو فى عمله ، ويجعل لذلك الرأي تأثيراً قوياً فى سلوكه وفكره وفى قوله ، حتى تنال هذه المظاهر رضاء الآخرين عنها . وليس بين الناس من ينكر ما للرأي العام من السلطان والنفوذ على الناس جميعاً ، بحيث لا ينسرح من الخضوع له فرد واحد

لقد يوجد من يثور فى وجه الرأي العام و يناهض قوته العظيمة ، ولكن ذلك ليس معناه عدم الخضوع إنما هو مظهر من المظاهر الكاذبة ، يريد به المناهض جذب الرأي العام إلى صفه بمعارضته و بلفت نظره بالثورة

عليه والتأثير فيه . وحال من ينفرد برأيه كحال من يقطع طريقاً مجهولة ، يتهيبها ولكنه يؤمل أن يصادف فى نهايتها فرداً أو أكثر من بنى الإنسان

وكل من سئم الناس ، أو العيش فى بيئة ما ليس ينفر من كل أفراد النوع الأصلي إنما من نفر أو فوج معيَّن يكره الصق به ويقصد إلى غيره آملاً أن يجد فى البيئة الجديدة ما ظن أنه ينقصه من الراحة والهدوء ، فيرضى عمن فيها ويرضون عنه

والرغبة فى إرضاء الرأي العام هي على الإطلاق قوية فى كل نفس ، حتى لتكون أقوى من التوقان إلى الحياة ذاتها . وليس قليلاً عدد من يضحون حياتهم ، لا لدفع خطر أو لنيل منفعة ذاتية ، إنما لإتيان ما يطلق الألسنة بالحمد عليه والمديح . والفريق العظيم من الناس يعيشون كغيرهم خاضعين لذوى الامتياز والمقدرة ، تاركين لهؤلاء النفر القليل الزعامة والرأي والأمر والنهي ، والمعنى أنهم خاضعون للرأي العام ، فليس لأحدهم رأي مستقل ولا ذوق مخصوص فى كل أحوال الحياة ، حتى الخاصة منها . يقلّدون غيرهم فى اختيار المأكل وطهي الطعام ، وفى انتخاب الثياب وتنويع الأزياء والألوان ، وفى اختيار الزوج وإعداد معدات السرور والفرح به وحتى فى الاحتفال بتشييع الميت وفى إظهار معالم الحزن والحداد عليه

يقال إن ذوى الإرادة القوية ، والمواهب السامية هم الذين ينحون على غير هذه الحال ، فلا يحفلون بالرأي العام سواء أرضي عنهم أم سخط عليهم ، ولكن إنعام الفكر يهدي إلى أن دعامة هذا الشذوذ إنما هي الأمل بنيل

رضاء الجماعة عنه ، لا فى أثناء المغايرة إنما بعد إلفة الرأي العام حال الشذوذ وهدوء ثورته عليها

ولولا مثل هذا الأمل ما اندفع (كاتيلانا) ، وهو من سلالة الملوك ، يدافع عن حقوق الشعب ، ولا ظهر لوثر يحارب الكنيسة الكاثوليكية ، التى تدعي امتلاك قوة مغفرة الخطايا والإثابة فى العالم الثاني . إن الشذوذ بمخالفة الرأي العام يحتاج إلى قوة إرادة وشجاعة نادرتين، فإن لم يكن إلى جانب المخالف ما يقوّي عزمه على النهوض والثبات فى المقاومة كصديق يحبذ العمل أو عاقل يحكم بأصالة الرأي الجديد وسداده ، أو امرأة تشجع الناهض بابتسامتها عند الإعجاب به، أو طفل يعزّيه بسذاجته وحنوّه وينسيه ثورة الأفكار عليه ، إذا لم يجد المخالف مثل هذه الأسباب التى تلطف شجنه وتأثير المؤثرات الناشئة من المناهضة فى نفسه وعقله ، تفني ولا ريب قوة احتماله دون نيل غايته . فإذا ثابر على الرغم من ذلك ، فلا بدّ من أن يكون الذى يهوّن عليه دوام الاحتمال والثبات هو الأمل بنيل رضاء الرأي العام عنه ، لا فى عصر الناهضين عليه إنما بعد فنائه وفنائهم ، ولا بدّ من أن تكون نفسه تستمد القوة عند العمل من حسّها الهناء الذى تغتبط به عند انحياز الرأي العام الى رأيه الشاذ ورجوعهم إليه بعد تسفيهه

فاذا كان العقل سالماً من كل شائبة وقرّر استحالة وجود من يتفق مع رأيه الخاص ، فى كل أدوار العصور الحاضرة والآتية ، تنعدم حتماً فى

نفس المرء كل قوة تغري باظهار الرأي الشاذ ، فلا يقوى على الجهر به ولا يقصد الى تحقيق رغبته فى عمله ، حتى ولو كانت الرغبة قوية والإرادة غير متزعزعة، فيبقى الرأي الشاذ أمنية جدتها فى الرأس وحسرتها فى النفس بدون أن يتحوّل الى مظهر واضح، إلى أن يعتوره الانحلال والتلاشي قبل حلوله فى الوجود الظاهر

إن رأي الفرد هو حكم عقله فى الحال الباعثة على الارتأى ، والرأي العام هو حكم الجماعة أو النوع الأصلي فى تلك الحال، فإذا تركت الجماعة وشأنها، بدون أن يؤثر فيها نوع من الخدعة أو الغرور ، فإن رأيها ينصرف إلى ما يتفق مع المصلحة العامة ويبعد عن الضرر والخسر . وهذه الخاصية العامّة متوزعة فى عقول الأفراد ، بحيث يؤدي كل منهـا حكمه ضمن ذلك القيد

كثيراً ما يحدث أن يضحي امرؤ حياته الفردية، عند تأديته عملاً ما ، وقد يقضي هذا الفرد بدون أن يشعر بفنائه أحـد ، ولكنه يموت وهو منشرح الصدر مرتاح الضمير لقيامه بعمله ولبقاء أمره مجهولاً . فالباعث على هذا السرور النفسي هو تحبيذه العمل ، ووثوقه من نيل رضاء الرأي العام عنه إذا كان ذلك العمل ظاهراً ومعروفاً . فإذا كان لتأثير الرأي العام هذه القوة ، التى تؤثر فى نفس الفرد حتى فى لحظة الاحتضار ، فلا مراء فى أن له سلطاناً وقوة لا يستهان بها

كانت هذه القوة فى الأزمان الخالية غير محسة وبدون مظهر معروف.

تنشأ بغير أن يشعر بها وتأخذ قوة المألوف والعادة بدون أن تدرك ماهيتها لتأثير خاص معين . أما الآن فإنها تشغل حيزاً من الخطارة ، ولها وجود ظاهر مدرك ومحسوس ويسميها الناس (الصحافة)

أهمية الصحافة فى العالم المتمدن عظيمة ، والتأثير الذى تحدثه فى حياة الفرد كما فى الجماعة لم يبلغ إلى مثله ما وصل إليه العلم من القوة ، مع ما اهتدى إليه من الاكتشافات الجليلة وأوجده من الاختراعات الحديثة التى أبدلت معالم الوجود بغيرها جديدة شائقة . وليس بين الناس من ينكر سلطان الصحافة بل اجتمعت الأفكار على أنها قوة يعنى بها ، وعلى أنها لا يمكن استقامة الحكم والنظام بدونها ، سواء أكانت إلى صف السلطة الحاكمة أم فى صف المعارضين لها

إن صحيفة مفردة لا تستطيع أن تؤثر فى الجمهور بآرائها على حال دائمة ، كما لا تستطيع أن تكره الحكومة على الانحياز إلى رأيها ولو كان سديداً . ولكن الصحف إذا اجتمعت كلها على رأي حكيم ، وإذا أخذت تنشره بين القراء على صور متماثلة وثابرت على الكتابة والنشر بدون ملل ولا سآمة ، تبلغ حتماً ما رغبت فيه من حمل الغير على الرجوع إلى رأيها وإحلاله مكان غيره فى رؤوس القراء والمعارضين ، سواء أكان ذلك الرأي فى التشريع أم فى شئون التربية أم فى مبدإ من المبادئ الخلقية ، أم فى أي ما عداها من أسباب النظر والارتأى

والقوة المعنوية للصحيفة ليست مستمدة من نشر الإعلانات ، كما يتوهم

البعض من الناس، لأن من يعني بمطالعة الإعلانات نفر قليل بالنسبة إلى مجموع القراء، وليست تلك القوة ناشئة من نشر الأخبار اليومية لأن نشرها لا يزعج السلطات الحاكمة ولا يفيد الأمة الفائدة المرجوّة من الصحافة. كذلك ليست هي من العناية بالمسائل العلمية والاكتشافات الجديدة، لأن الصحيفة التي تقتصر على هذه الشئون دلّت الحال على أن تأثيرها ضئيل إلى جانب تأثير الصحف الأخرى في الهيئة الاجتماعية. فالذي يوجد تأثير الصحيفة في الأمم ومدنيتها إنما هو المبدأ السياسي أو الفلسفي، ذلك الذي يلوح كأنه روح الصحيفة يحسه القارئ في الموضوعات السياسية، كما في الثوب الذي يُلبسه الكاتب الأخبار، ويراه القارئ واضحاً تبصره الباصرة أو مستوراً يلحظه خلف التراكيب الظاهرة والآراء المنشورة

فلو أن الصحيفة اقتصرت على ذكر الأخبار لسقطت عن مكانها من الاعتبار، ولكنها تنقد الأحوال الحادثة والأعمال والآراء والأقوال الظاهرة والخفية، وتقدرها قدرها من الصواب أو الخطأ. وتغري القارئ باحترام فرد تطريه وتمدحه، أو تنفره من آخر تهجوه وتسفهه، فهي في الحقيقة القوّة التي ترفع الأقدار في نظر الرأي العام، كما أنها هي التي تخفض المنازل إلى الدركات. ولا مراء في أن عقابها لا تقاس به أية عقوبة، ويكفي أنها تذهب بقيمة المرء الأدبية فلا يعود يتاح له استرداد ما فقد من المكانة

من أين للصحفي هذه القوة التي يبدّل بها كيان الفرد وتؤثر حتى في الأمة بأسرها؟ ليس الفرد وحده هو الذي يسأل هذا السؤال الوجيه،

إنما سبقته إلى التساؤل الأمم والحكومات عامة. وخشية من انصراف هذه القوة إلى الايذاء حاولت السلطة حصرها فى دائرة معينة، بما سنته وتسنه من النظم والقوانين المختصة بالصحافة، على الرغم من رغبة الناس فى إطلاقها من كل قيد، لاعتقادهم أنها لسان الرأي العام وترجمان شعور الأمة، وأنها تقصد إلى المصلحة العامة بدون غاية ولا مراآة، ومع اعتقاد كون التضييق عليها إنما هو حبس الحرية الشخصية وأن الغرض منه مجرد إعدام الشعور والتضامن العامين، ومنع الجماعة من العناية بشؤونهم العامة على صورة تجعل لآرائهم ورغباتهم تأثيراً صادقاً فى الحال الحادثة

إن من يجرى على هذا النحو من الارتأى إنما يستنتج هذا الحكم من فرض يظنه حقيقة ثابتة، والحال أنه غير ذلك وأن القوة التى تلبس الخيال ثوب الحقيقة لا زالت العقول فى ريبة منها. يعتقد الناس الصحافة بحالها الحاضرة لسان الرأي العام وصورة شعوره الصادق، ولهذا يطلبون بإلحاح حرية الصحافة وينتصرون لها بعزم غير متزعزع. أما السلطة الحاكمة فإنها ترى غير هذا الرأي، وتنكر هذه الحال وتدعي أنها كاذبة لا حقيقية صادقة

ولو تدبر الإنسان شكل نشأة الصحف ووجودها قد يرى صدق نظر السلطة الحاكمة، فى حبسها لتلك الألسنة فى دائرة النفع والإفادة. ليس من حرج على أي امرئ ولا من مانع يمنعه من احتراف الصحافة، ومن إيجاد صحيفة تنتشر بين الناس، متى كان يملك مالاً يشترى به الورق وآلات الطباعة ثم أقلام الكتاب. وعلى قدر قوة

هذه الأقلام ، وبراعتها فى التأثير فى نفوس وعقول القارئين ، يكون انتشار الصحيفة وقوتها وسلطانها على الرأي العام ، ويكون أيضاً تأثير صوتها فى الأحوال العامة وفى آراء القابضين على زمام الإدارة والحكم، كما فى الأحوال المالية والمضاربات .

يظن الناس استحالة شراء ذمم الكتاب وحبس أقلامهم ، بحيث لا تجرى إلا مع هوى صاحب الصحيفة وإن تصادم مع المصلحة العامة ومع آراء الكتاب وحكمهم الخاص على الأحوال. والحال أن كثيرين من ذوى البراعة فى الكتابة لا يأنفون من السقوط بنفوسهم إلى ما دون المتاع ولا يستنكفون من الانصياع لأمر صاحب الذهب ومن القصد إلى ما يضمن له الربح ونيل التراث ، مهما كان نصيب ذلك العمل من السفاهة والسفالة

وكثرة عدد قراء الصحيفة الواحدة أو قلته لا يصح أن يكون معياراً تقدَّر به قيمتها الحقيقية ، فإن الحيلة لا تقصر عن التأثير فى عقول الكثيرين وعن حملهم على الاشتراك . والصحف الطائشة التى تعني بإرغام الناس على الاشتراك أكثر عدداً وانتشاراً من الصحف الحكيمة المحترمة التى تقف عند حد تأدية الواجب ، على شكل يتفق مع شرف المهنة ومع مقتضى المبادىء الفاضلة التى تجاهد لنشرها ولتعميم تأثيرها فى العقول والنفوس ، بدون ملل ولا سآمة ولو لاقت نبذاً من رهط من الناس ومقاومةً من معارضيها أو من الجانحين إلى غيرها من المبادىء.

إن الكاتب الذى يتخذ من الصحيفة قوة يهدد بها من شاء ، يدافع

غرض شخصيّ أو طمع بماله ، ليس ممن تحق له النيابة عن الجماعة فى زعامة الرأي العام وفى الاعراب عن شعوره . والصحيفة التى تتسع لمثل هذه الحال ليست خليقة بأن تكون لها الرقابة على السلطة الحاكمة ولا حرّية انتقاد الأعمال الخاصة أو العامة ، وليست جديرة بأن تكون من ألسنة الرأي العام ، لأنها تنطق عن الهوى لا بلسان الجماعة ولا تعبّر عن شعورهم

الروح الحديثة تعارض ولو بالفكر كل ما تعمله السلطة الحاكمة ، بدون أن يكون للأمة المحكومة رأي فيه أو إقرار بمشروعية العمل . وفى كثير من البلاد الدستورية لم يعد الفرد يحكم الجماعة بمطلق إرادته ، بل تقيدت هذه الارادة بارادة النواب المنتخَبين ولو صورياً ، وهؤلاء لا يتربعون مقاعدهم ولا يملكون حق المعارضة أو الموافقة الاّ بارادة من انتخبوهم

أما الصحافة فانها القوة التى تنال سلطانها على الرأي العام ونفوذَها فى الأمة والحكومة ، بدون قيد ولا شرط ولا مانع . فهي التى توجد ذاتها بذاتها ، ثم تتصرف بما نالت من القوة والسلطان وفاق ما تتجه إليه رغبتها ، بدون أن يكون عليها مسؤلية ما تحدث من الخطأ إذا أخطأت ، وبدون أن يناالها شيء من نتائج الأذى والأغلاط الضارة

ليس فى إعلان هذه الحقيقة تحامل ولا مغالاة ، فان كثيراً من رجال الصحافة الطائشة لا يحاسبون أنفسهم على ما يكتبون وينشرون . وغير قليل عدد من أطلقوا عنان الأقلام الجامحة ، فكان لما نشروه من الأفكار المزجاة تأثيراً ضاراً فى الأحوال العامّة ، بل وفى اندلاع لهيب الثورات الداخلية

أو الحروب الخارجية ، وكانوا سبباً فى وقوع بلادهم فى مآزق حرجة وأزمات وضائقات صعبة . ولو كان ذلك القلم المجنون لصاحب تاج موروث لنزع عن رأسه التاج ، ولجرّد من حوله وسلطانه ، ولو كان من يقضي ببلاده إلى مثل ذلك الخسر وزيراً تربع فى دست مركزه السامى لانتهكت حرمته ولقيد إلى المحاكمة ، أما والكاتب (صحافي) لا أكثر فانه لا يشعر به أحد ، ولا تنسب إليه نتائج طيشه أو خبثه ، فيبقى هو وأمثاله يشاهدون عواقب ما جنت أقلامهم المأجورة ، كأن لم يكن لها فيما حدث يد ولا إرادة . فهلاّ يكون من الطيش والحمق بقاء مثل هذه القوة بين يدي الصحافي ، بدون مناهضة العقلاء هذا البقاء ، مع ثورة النفوس والأفكار على غيرها من القوات ومع رغبتها فى تقييد كل ذي نفوذ وسلطان ، خشية من الانصراف به إلى الأذى ؟

إن إغفال النظر إلى قوة الصحافة ، من الوجهة السياسية ، لا يبدّل مكانها من الخطورة بالنظر إلى الوجهة الاجتماعية . فالقاضي الذى يتربع فى دست القضاء ، وتملّكه حق التصرف والفصل فيما يختص بالمصالح المالية والتجارية وبالحرية ، لا يصل إلى مركزه ذلك إلاّ بعد نيله قسطاً وافراً من العلم والاختبار ، وبعد ثبوت كفاءته بالشهادات التى يحصل عليها . وعلى الرغم من سمو مركزه وثبوت نزاهته ، ومن سعة مداركه وقوة تميزه يبقى مقيداً بنظم وقوانين موضوعة يجب أن ينهج على ما اشتملت من مناهج العدل والحكم ، فإذا أخطأ فإن فوق سلطانه قوة أخرى يمكنها

إصلاح خطئه . ولكن الصحفيّ يستطيع أن ينال مركزه بدون قيد ولا شرط وبدون احتياج إلى إثبات كفاءته للقيام بعمله ، ويستطيع أن يتصرف بالنفوذ الذى يناله بدون قيد ولاشرط ، ويمكنه الاعتداء على عرض من يشاء وعلى سمعته، ويقوى على الحط من مكانته الأدبية وكرامته الذاتية، بدون أن يلتفت أحد إلى التحقق من صحة الأمر سواء أعند نسبة الرفعة أم الضعة إلى المطعون فيه ، ذلك الحكم الذى يذاع بين الملأ بلا حساب ولا حذر

لقد يتبادر لذهن المعترض أن قانون المطبوعات أو العقوبات يكفي أحدهما لدرء الخطر الذي يتهدد الناس ويمنع وقوعه ، أو هما يعاقبان بصرامة من يرتكب مثل تلك الجريمة إذا دفعه النزق إلى ارتكابها . والحال أن تسويئ سمعة رجل فى صحيفة يصيبه بكثير من الأضرار التى لا يعوض منها شيء أبدا ، فإن القاريء الذي اطلع على الطعن والتسويئ ربما لا يرى دفاع المعتدى عليه عن نفسه وعن سمعته ، فيبقى أثر الاتهام فى ذهنه يصم شرف المطعون فيه بما يكره وبما لا يتلاءم مع الحقيقة فى أحوال كثيرة . ومع هذا فإنَّ الكاتب الحاذق يستطيع منع رفع الدعوى العمومية ضده ، متى كان على شيء من المهارة فى صناعته وعلى نصيب من الخبث واللؤم، فيكون القلم فى يده سيفاً مسلولاً لا يتقى ضرّه أو صلاً لا يمكن الإفلات منه إلا بحبس لعابه السامّ عن السيل على تلك الصحف بأية الوسائل التى تتفق مع أماني صاحبه الفاجر ورغباته .

إن العقلاء جميعاً من خصوم حرّية الصحافة ، تلك الحرية الضارة ولكن الخوف يعقل ألسنة البعض عن إعلان ما يكتمون من البغض والخصومة ، ويمنعهم من الجهر بآرائهم فيها وشعورهم الصادق نحوها ، والجبن يرغم الكثيرين على مخالفة ضمائرهم ، وعلى التظاهر بالانتصار لحرية تلك الألسنة الخبيثة ، بل وعلى الجهر باحترامها . الصحافة لا تكون دائماً ترجمان شعور الجماعة أو الرأي العام ، اللذين يجب لهما الاحترام والتوقير ، وها بين كتاب الصحف وأصحابها عدد غير قليل ممن لا يميزون بين الضار والنافع ، فوق ما امتازوا به من الرعونة والخبث أوالغباوة والتذبذب والمراآة . ومع عرفان العقلاء هذه الحقائق لا زال بينهم من لا يكف عن الشغف بهذه الوريقات الموبوءة وعن توقير أصحابها ، شغفٍ واحترامٍ كاذبين ، اتقاء شر تلك الطغمة العابثة واتقاء مناهضة الرأي العام الراضي عن حرية الصحافة

كيف تبدّل هذه الحال بخير منها تكفل حصر قوة الصحافة ونفوذها فى النفع ؟ هـذا هو السؤال الذى تبحث الحكومات للإجابة عليه من زمن بعيد . فتقييـد حرية الصحافة الأمر الذي يتيسر للقوة الحاكمة إتيانه ، لا يؤدي إلى الفائدة المطموع بها ، لأن النفوس المسيطرة التى تعهد إليها الرقابة والفصل في أحوال الصحافة هي نفوس بشرية لا تمتاز عن غيرها ، ولها خواص النفس من التوقان إلى الخير والشرّ ، فتنزع هذه النفس لإتيان ما يسوّله لها الغرور والإفراط أو التفريط أو البغي مثال

ما تجني نفس الصحفي ، وليس غرض البحث الاجتماعي إبدال إسم العابث ومركزه ، إنما منع العبث لمنع نتائجه الضارة بالهيئة الاجتماعية

من الثابت استحالة تقييد حرية الفكر بمؤثر أجنبي عنه ، فالضغط عليه ينتج الرياء والكذب والخبث ، وإذا منع الصراحة وحرية الارتأى فإنه لا يمنع الفكر من تقرير رأيه الخاص وإخفائه وراء المظاهر الكاذبة التي تنشأ من الضغط والتقييد . فالذى يكون أدنى إلى العدل والحكمة إطلاق الحرية الفكرية ثم عقل الكاتب أو الخطيب عن نشر رأيه الخاص للجمهور مع ادعائه أنه رأي الجماعة أو شعور الرأي العام ، لأن هذه النيابة المغتصبة باطلة ينتحلها الكاتب لنفسه ليضيف إلى قوة رأيه المستقل قوة أخرى ليست له ، فيؤثر بذلك التزييف فيمن شاء بالصورة التي يطمع بها ويرغب فيها

لو أن الناس جميعاً حاصلون على نصيب من التعليم يكفي للتمييز بين رأي الفرد واجتماع الأفكار في صورة رأي عام صادق ، لو أمكن هذا ما كان للكاتب المزيف قيمة على الإطلاق ولا كان لبضاعته المزجاة تأثير ورواج ، ولاقتصر القراء على مطالعة الصحف التي تترجم حقيقة عن شعور الرأي العام ، ولكان لهذا الشعور قوة مؤثرة لا تعارض ولا يستهان بها . هنالك يبرز الكاتب المقتدر بما أوتي من قوة التمييز وصدق النظر والحكم والاستنتاج ، ويستطيع أن يؤدي ما عليه من الواجب والنصح والإرشاد والتحذير والترغيب وفاق ما يتفق مع صالح الاجتماع

أما والناس لم يحصلوا كلهم على ذلك النصيب من التعليم والتمييز وصلاح النفوس والانسراح من الأغراض ، فإن سهر السلطة الحاكمة على ناموس الفرد والأمة وعلى الأعراض ومصالح الخلق أمر واجب ، ورقابتها يتحتم أن تكون دقيقة وشديدة لأن الحال تقتضيها . ولا عبرة بالأصوات الصارخة من كل ناحية تناهض هذا الرأي ، دفاعاً عن المصالح الشخصية ، لأن المصالح العامة يجب أن تضحى إلى جانبها رغبات الأفراد ومنافعهم الخاصة متى كانت لا تتفق مع الصالح العام .

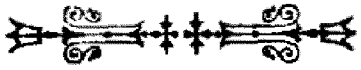

البحث الثامن

الناس والغرور

إلى جانب الأباطيل الكثيرة، التي يصادفها الإنسان في أدوار الحياة، توجد أنواع أخرى من الأباطيل تصادمه في كل لحظة من لحظات هذه الحياة، وتأثيرها في نفسه لايختلف عن تأثير ميكروب المرض في الجسم، تفسد النفس وتبدّد ما فيها من الميول الفاضلة، وتصيبها بالفساد والتلف، ومع عرفان المرء أنها كذلك لا يمكنه محوها ولا التخلص منها

فالإنسان من حين يولد إلى يوم يموت يكون محوّطاً بالأكاذيب والخداع والأباطيل، لأن الفم لا ينطق إلاّ بالكذب، سواء أفي العلاقات الاجتماعية أم في الأحوال السياسية. فكيف يمكن منع الفرد من الجري على نهج غيره، ما دامت العادة جرت بأن أقوال الناس وتصرفاتهم لا تماثل أبداً مع شعورهم الحقيقي ومع آرائهم التي يكتمونها، وما دام المرء يعد من الأمور العادية مباينة عقيدته الأشكال الظاهرة التي تقتضيها الحياة، وما دام يرى الرياء نوعاً من التبصر والحكمة ومن مستلزمات المدنية الراقية؟ كيف يمكن الرجل أن يتصف بالصفات الفاضلة وبالاستقامة والصدق في كل الروابط التي تربطه مع غيره من الأفراد، بينما هو يكذب في كل لحظات النهار والليل، سواء أفي الرياضة أو مبادلة الزيارة أم في أماكن العبادة، وسواء أفي دور العدالة والحكم أم في المجالس

النيابية ، وفى التجارة وصنوف المعاملة أم فى المضاربات وتخريب البيوت العامرة ؟

كل العلاقات الاجتماعية تشمل الكذب والنفاق والغرور ، قامت فى الأصل على مبدإ الاجتماع والتضامن العام ، نشأت من رغبة الإنسان فى المعيشة الاجتماعية ، ومن نفوره من الوحدة وحسبانها أمراً يخالف مقتضى طبيعته البشرية ، والعادات التى يجري عليها الناس فى معاملاتهم تدل على ذلك دلالة واضحة

يقابل الرجل آخر يعرفه فيجد من الواجب عليه مبادلته التحية والسلام ، ومعنى السلام تمني كل منهما سلامة الآخر . وإنه ليزوره زائر فيحتفي به ويبش فى وجهه ويظهر سروره من قدومه ، فإذا ما شيعه إلى الباب أعرب عن استيائه من فراقه ورجا منه سرعة الأوبة وتقصير أمد الغيبة . وإنه ليحيي ليلات السرور ويولم الولائم لأصدقائه ، ليهيئ لهم أسباب السرور والابتهاج . وإنه إذا ما بلغ إليه خبر ما جدّ على أحدهم من خير أو شرّ شدّ إليه رحله مهنئاً أو معزّياً وفق ما تقتضيه الحال

هذه هي المعاني التى تفهم من العادات التى جرى ويجري عليها الناس إلى الآن فى الاجتماع ، ولكن الحقيقة لا تماثل أبداً مع الشكل الصوري الحادث ، وكل حال من تلك التى ذكرت دليل على الرياء والنفاق والكذب ، فإن الذى يقف فى الطريق ليتبادل التحية والسلام مع آخر لا يتكدر إذا وصل إلى سمعه ، بعد الافتراق عنه بلحظة ، نبأ سقوطه تحت عجلات عربة

أو انصعاقه بسلك الكهرباء. وإن الزائر الذى يقابله رب البيت بالحفاوة والهشاشة ويتمنى أمامه سرعة أوبته ، ربما يشعر أحدهما عند مرآى الآخر بما يشعر به المظلوم عند رؤيته الظالم الجائر. وإن من يدعوهم صاحب الوليمة فى وليمته أو عرسه ينالون بالغيبة من عرضه ما تنال بطونهم من موائده. وإن الرجل ليقابل آخر فيعده بأمر ويمنيه ويطمئنه ويوكد له استعداده لخدمته ومعاونته ، ولكنه لا يخجل بعد ذلك من الإيحاء إلى خادمه بمنع بابه من القاصد إليه وبالكذب وادعاء غيبة رب الدار. وإن الإنسان ليعود مريضاً ، لا لأنه يرثى لحاله ويشفق عليه مما نزل ، إنما لأنه مدين له بهذه العيادة. وإنه ليهدى آخر هدية لغرض ما ، يفعل ذلك على الرغم منه ولو استطاع ألا يفعل ما أهدى ، ولو أتيح للمهدى إليه أن يعرف حال صاحبه حين بعث إليه بهديته ، ولو سمع ما ينطق به من عبارات الحوقلة والتذمر ، ما رأى الهدية إلا من دلائل النفاق والرياء. وإن الرجل ليعاشر الآخر ويبادله عبارات التحية والتبجيل ويظهر له دلائل الاحترام ، وضمير كل منهما يشعر بعكس ما يظهره لسانه ، ورأي أحدهما فى الآخر ينزل به إلى أسفل دركات الحضض

بهذه الأحوال وبكثير غيرها ، لا يدخل فى قيد الحصر ، يدل الناقد على زوال الصدق وعلى عدم الصراحة. لم ترم الحياة الاجتماعية إلا إلى مضاعفة أسباب هناء الإنسان بما للتضامن العام من المزايا والنتائج الحسنة ، ولكن مثل تلك الأحوال السفيهة وصلت بالاجتماع إلى

حدّ تشوه به وجه الحياة، فشيبت كأسها بغضاضة التعاسة ومرارة الاستياء، فكل رابطة تحدث بين المرء وأخيه لم تعد تنتج غير الكدر والارتباك وأسباب الحسد والتحقير، ثم كل ما يغري بالسخط على الحياة ومن فيها لما اشتملت من أسباب الشقاء والانزعاج

ومع عرفان المرء هذه الأباطيل، ومع إنكاره الكذب والنفاق والغرور إذا نسبت إلى غيره، لا يكف أحد عما ألف وجرى عليه غيره وعما يعيبه ويعرف أنه سبب فى فساد الحال

حب الذات هو الذى يحمل المرء على إتيان مثل هذه الكبائر وعلى تمثيل تلك الأدوار المضحكة المخزية على مسرح الحياة الاجتماعية، ليخدع غيره بمظاهره الكاذبة وليستعيض منها مثلها لحمتها النفاق والخداع والكذب. وحب الذات الذى يرمي روح التضامن إلى استئصاله من النفوس هو الذى يناهض الأغراض الوجيهة من الحياة الاجتماعية، كشمول روح التضامن العام وفنائه فيها، ولكنه يأبى إلاّ أن يبقى، وإلاّ أن يبدل فى الاجتماع كل ما فيه من محسنات الحياة إلى ما يشوّه وجهها الجميل ويصمها بالقبيح والشناعة وبالشقاء الدائم

الخاتمة

لا مراء بعد الذى ذكرناه فى أن كل ما يحوّط الإنسان كذب ورياء، سواء أكان فى أماكن العبادة أم فى دور الحكم أم فى أيّ مكان آخر. ولا ريبة فى أن العقل والشعور والحقيقة والعدل، كلها ثائرة غير راضية عن النظم السياسية والاقتصادية، وعن كل الأحوال الحاضرة فى الهيئة الاجتماعية. لقد طال زمن تخبط الإنسان فى ظلمات الجهل والغرور، بين أنقاض المدنيات الكاذبة، وآن أن يسطع نور الحقيقة فيهدى إلى سبيل ممهدة يطمئن فيه الحادي ويجد فى نهايتها العزاء والارتياح

التناقض بين مبادئ النظامات القديمة وغاياتها وبين الأفكار الحديثة يحزن ويؤلم كل متمدين، ويحدو إلى الرغبة فى الهرب من تلك المنغصات الدائمة. وكثيراً ما يذهب الفكر إلى أن حلّ هذه المسألة العويصة والاهتداء إلى السلام والطمأنينة يتوفران بإحدى حالين: بالرجوع إلى بساطة الأزمان الخالية وبداوتها، أو بنشدان ما يؤمل من المستقبل الآتى

فللإنسان أن يجرد المدنية الحاضرة من كل ما زاد على حال الإنسان الأول فى أدوار عمر البشرية، أو أن يطرح كل هذه الأسباب ليستعيض منها أخرى جديدة، ينسجها على مقتضى الحاجة الماسة والفضيلة، ووفاق مايتلاءم مع مصالح الاجتماع والنوع كله فى الأزمان الحاضرة. ولما كانت العقول غير متقاربة وقواها غير متوازنة، ولما لم تكن معارف الناس وميولهم متناسبة،

لهذا لم يجتمعوا على رأي واحد ، وذهب البعض إلى أفضلية الرجوع إلى الحال الأولى ، وارتأى غيرهم الأخذ بأسباب النظام الاجتماعيّ المعروف ، فكان الخلاف فى التقرير مع الاتفاق على فساد الحال سبباً فى الحرب الثائرة بين أنصار المبدئين وأساس الحالين السياسية والفكرية فى هذا العصر

والتمعن القليل فى أسباب هذا الخلاف بين فريقين، كل منهما يرمي إلى الصالح العام وإلى نشدان السلام ، يجلو الحقيقة ويثبت أن مصدر التباين هو الخطأ والغرور . من المتعذر أن تكون هنالك سبيلان تفضل إحداهما الأخرى ، إنما سبيل واحدة ، فالرجوع إلى أحوال الماضى محال ، كذلك يتعذر دوام الاحتفاظ بالحال الحاضرة ، ولا مناص بعد ذلك من الركون إلى ما سيجيء به المستقبل من الأحوال الجديدة . وكلما كانت الحركة الاضطرارية نحوه سريعة ، كلما دنت الإنسانية من الغاية التى تكفل لها الراحة والرضاء

من ينتصر للمدنية القديمة ولأحوال الإنسان فى الأزمان الخالية له ، كثير من الأدلة الحسية والعقلية تؤيد دعواه ، ولكن الذى ينكر عليه ليس هو حسن تلك المدنية أو صلاحيتها للإنسان ، إنما الرجوع إليها واستحالة تحقيق الرغبة إذا انصرفت إلى تحقيق ميلها إلى تلك الأحوال البائدة . فمن المحال إكراه الفكر على إنكار حقائق تثبت من صحتها ، واقتناع بأنها نتائج صحيحة لأحوال أجمعت العقول على أنها طبيعية

لا خلاف فى أن الطفل وهو فى ظلام الجهل وعدم احتمال المسئولية ، أعظم غبطة وهناء من الإنسان البالغ العاقل ، بل هو فى ذلك السن أعظم جمالاً وأقوى جاذبية وأدنى إلى التنعم بالسرور الصادق منه بعد نضج عقله . فرغبة الرجل فى الرجوع إلى حال الطفولة رغبة حمقاء لا تتحقق ، بسبب زوال تلك المميزات المغرية بالطفولة عند تجاوز الإنسان ذلك الطور الطبيعي

من الواضح إمكان قتل الرجل وإعدامه وتعذر ردّه إلى حال الطفولة ، كذلك يتعذر الرجوع بإنسان هذا العصر إلى إلفة ما كان عليه يوم كانت الإنسانية فى سن الطفولة . إن العلم والنور اللذين ينيران بصيرته الآن لم يظهرا على هذه الحال مرة واحدة ، وإنما وصلا اليه قليلاً قليلاً اضطراداً مع تقدم عمر الإنسانية ونجمها الى الرقي ونيل أسباب الكمال . وما حصل عليه الإنسان فى دور هذا التكوّن الطبيعي هو نتيجة لازمة للعمل المستمر ، لوجوب تحول القوة إلى نتيجة . فنشدان الحيلولة بين القوة العاملة ونتيجتها اللازمة طلب تحقيق المحال ، كالرغبة فى منع الأرض من الدوران مثلاً

ومن الخطأ نسبة وجود الحقائق العلمية إلى الصدف ثم افتراض جواز عدم الاهتداء اليها ، فما الحقائق الاّ نتيجة نضج العقل البشريّ ، وما وصل الى إنتاجها إلاّ بعد بلوغ المدنية عمراً معيناً . فمن الممكن تأخير زمن الاكتشاف العلمي وكذلك الإسراع اليه ، ولكن من المتعذر منع العلم من الوصول إلى هذا الاكتشاف . وبداهة هذه الحال تحمل على الحيرة

عند الرغبة فى إثباتها أو عنـد توكيد صحتها ، لا لغرابتها وإنما لكثرة الوضوح والجلاء

إذا قام بين الناس من يقول بأن مرور عام من سنيّ حياة الفرد ينقص من عمره عاماً بدلاً من أن يزيد عليـه ، يجمع الناس على جنونه وربما يودعونهُ مستشفى المجاذيب ، ومع هذا فان بين أساطين السياسة وقادة الحركات الفكرية ، بل وبين علماء الاجتماع والأخلاق ، من يشيرون بالرجوع إلى الأحوال الخالية وإلى مدنية العصور المنقرضة ، طلباً للبرء من الأدواء الاجتماعية الحاضرة ، وللتخلص من عيوب حال تُرى سيئة غير صالحة . فهل يجد العقل فرقاً بين هذا النوع من الإصلاح ورغبة الانسان فى الرجوع إلى حال الطفولة بسببما لها من المميزات الفاضلة ؟ وهلا يستوى مثل ذلك المصلح والمعتوه الذى يدعي أن كرور أيام العمر تجدد زمن الصبا وعهد الشباب ؟

المسائل الاجتماعية هامة إلى حدّ يجعل هذه الحلول نوعاً من الهذيان ، ويحدو إلى إنعام النظر وتمعن العقل . لنفرض أن الإنسان كان أسعد حالاً فى أزمان الجهل والبداوة منـه فى هذا العصر ، وأنه كان عظيم الاغتباط حين لم يكن يدري شيئاً من الحقائق التى اهتدى إليها الآن ، وحين كان يؤثر فيه الوهم والغرور تأثيراً قوياً ، وحين كان يعيش كالحيوان والنبات بدون فكر ولا تمييز ، لنفرض كل هذا ولكن ثبوت هذه الفروض لا يمنع الانسانية من أن تمشى مع النظام العامّ ومع قانون

النشئ والارتقاء ، فكما أن الانسان يهنأ فى طفولته ، ثم يزول حتماً ذلك الطور من العمر بكل ماله من المزايا والمميزات زوالاً دائماً ، فهكذا العصور الأولى من عمر الإنسانية هي زمن طفولتها ، وقد زالت هذه بمقتضى الحال زوالاً أبدياً لا عودة له

فالذى ينشده الإنسان من السلام والغبطة ليس إذن فى الماضي ، وما وضح فى الحال الحاضرة من فساد الأخلاق والنفوس ، والمناقضة بين الأفكار والأعمال ، وبين الشعور ومظاهره وبين الحقيقة الصادقة والعادات الاصطلاحية ، ما وضح من كل هذه الأسباب يحدو للقول بأن الهناء لا يكون فى الحال الحاضرة أيضاً

كل ما يرغم المرء على تكلف مظهر حياتين ، ظاهرة وخفية تتصادمان وتتضادان ، حالٌ يدعو إلى تبديد القوى النفسية وإفنائها . وكلما عجز الإنسان عن إقناع الضمير ، الذى يثور على كل عمل لا يرضيه ، كلما أثر ذلك العجز فى قوة الصبر فأضاعها ثم فى الإنسان فأشقاه ، والمغالبة بين رغبة النفس فى الحقيقة أو الرياء الإلزمي فى مثل تلك الحياة تربكها وتمنع الراحة والطمأنينة

يدعي الهنود بعقلي أن الاغتباط هو الراحة المطلقة ، يريدون بذلك سكون العقل وعدم نزوعه إلى أية حال من أحوال الاستياء أو النفور وعند ما لا يجد فى كل المظاهر الأجنبية عنه ما يجذبه إليه أو ينفره منه ، وهذا من غير تردد نوع من الهناء لا يتفق مع حال الرجل المتمدين من

اضطراب الفكر وتجدد شهوات النفس . تلك غبطة لا يمكن نيلها إلا بأحد أمرين: بالجهل التامّ حين تنقص المرء نعمة الإدراك والتمييز بين المليح الجذّاب والقبيح المنفر ، أو بالعلم التامّ حينما يستكمل العقل كل أسباب القوة والكمال ، فلا يعود يرى فى كل ما هو أجنبي عنه ما يدعوه إلى الإغراء أو التوقان

فالحالة الثانية كمال لا يبلغ اليه الإنسان ، فمن البداهة أنه لن يصل أبداً إلى اجتلاء كل الحقائق ، أو إلى إدراك كل أسرار الطبيعة، ولا إلى تطبيق أحوالها العجيبة على قانون معروف وردّ مسائلها المغمضة إلى القوانين الأساسية البسيطة

والحال الأُولى مستحيلة لاستحالة الجهـل المطلق ، بسبب تجاوز الإنسان ذلك الطور وبلوغه حدًّا من العلم والإدراك يمكنه من تمييز كثير من أحوال الكون ، ويقرب إلى فهمه شيئا مما يحدث حواليه من عمل الطبيعة ومن مظاهرها المختلفة . فهو يبحث عن الحقيقة، ويوفض إلى غاية تغريه وتملك نفسه حتى يظن البلوغ اليها بلوغًا إلى الغبطة والهناء

إن أسوأ ما ينصرف اليه العقل القاصر هو حبس هذه الرغبـة من قصدها إلى التحقق ، واستعمال قوته لمقاومة ميله إلى الانطلاق من قيد الحصر وإلى نشدان الكمال ، جريًا مع طبيعة النشء والارتقاء . هذه المقاومة بعيدة عن مقتضى التبصر والحكمة ، حالها تعب دائم وألم مستمر حتى تكون الغلبة للحال الطبيعية على القوة المقاومة ، فتتحرر الرغبة من قيودها وتندفع إلى غايتها

والذى يخشاه روح الاحتفاظ بالحال الحاضرة هو اهتداء العقل إلى الحلول الطبيعية للمسائل الحيوية ، لهذا يريد إبقاء الإنسانية على ما هي عليه ضمن ما حوّطها من صنوف الكذب والرياء ، مع شدة افتقارها إلى الحقيقة وإلى الانسراح من كل المظاهر الكاذبة . وفى حركة المناهضة بين هاتين الرغبتين نرى روح الاحتفاظ تدافع عن الحال الواحدة بدون أن تسفه الثانية ، ولكن قيامها للحيلولة بين الإنسان وغايته من إفناء الباطل ونيل الحقيقة يجعلها من خصوم الإنسانية

كل ما يحتاج إليه الإنسان هو التمكن من العيش على حال تتفق مع رغبته وفكره ، فلا بدّ إذن من إزالة ما لا يرضيه ومن الاستعاضة منه بما تطلبه نفسه ويرتاح إليه فكره . ولما لم تكن أحوال الحياة الحاضرة مما تبقى عليها الرغبة المتجدّدة ، أو يرضاها العقل المستنير ، لما احتوت من صنوف الأباطيل والغرور ، فهي زائلة حتماً ثم تحلّ مكانها أخرى ترضى ولا تسأم . والإنسان ولا جناح عليه نازع إلى التطهر مما يفسد نفسه ، وناشط إلى درء ما يؤلمه ويشجنه ، لأن الروح الحديثة توفض إلى الحقيقة وإلى المظاهر الصادقة

هذا الإبدال لا يبلغ بالإنسان إلى السعادة التى عرّفها الهنود بالراحة مجرّدة من العناء وبالقناعة من غير الاشتهاء ، لأن السعادة المطلقة لا يتفق نيلها مع خواص النفس البشرية المنقلبة ، ولا مع حاجات الجسد المحتاج ، ولا مع مقتضيات النمو والتكوّن والإنتاج

التكوّن هو النشاط إلى نيل غاية لم تدرك ، لنقص الحدّ المدرك عن الكفاية التامة ، فلذلك يكون عدم الرضاء حالاً لا تنفق أبداً مع السعادة المطلقة . والإنسان يشعر دائماً بالنقص و بعدم الاكتفاء بما ينال من أسباب الهناء ، طالما هو فرد من أفراد النوع الأصلي ، وطالما تتوزع نتائج عمله لا عليه فقط إنما على النوع كله بطبيعة الحال ، رضي بذلك أم لم يرضَ

لا يختص الفرد بنتائج عمله كلها ، وقد يصل بعضها إلى خلفه ، فكل جيل إنما يثمر للذى يليه جرياً على مقتضيات نظام الوجود المتسلسل . ومع ثبوت هذه البديهة يستحيل وجود غاية للكمال ، أو بلوغ امرئ غاية يعرف عندها الراحة التامة والغبطة على الصورة الوهمية التى يتخيلها العقل الواهم . فإذا فرض أن هناك حدًّا حقيقياً تقف عنده القوى العاملة فليس الفرد هو الذى يصل إلى ذلك الحدّ ، إنما النوع الأصلي مع دوام التسلسل واستمرار العمل والقصد . ولكن استحالة الوصول إلى الكمال المطلق والغبطة التامة لا يصح أن تمنع الإنسان من التمشي مع سنن النشء والارتقاء ومن القصد إلى أقصى ما يستطيع البلوغ إليه من الكمال . وشعور النفس بدنوها من هذه الغاية ، إثر كل مجهود ذاتي ، يؤثر فيها أثراً لطيفاً ، ويعوّضها من السعادة المطلقة – الوهمية – نوعاً من الهناء والغبطة يرضيها ويجدد فيها الرغبة وقوة النشاط إلى السعادة المطلقة التى لا تدرك .

فمن الحكمة أن لا توضع العراقيل المختلفة ، فى طريق الإنسانية الناهضة

لمنعها من البلوغ إلى ما تقصد إليه من الرقي والكمال . وليس من المجدى إعاقة حركة النشء والارتقاء بالإبقاء على النظامات والتعاليم القديمة ، لأن القوى مهما تكاتفت وعظمت لا تمنع الحال من التبدّل إلاّ فترة من الزمن ، ثم تنقلب القوة الممنوعة على القوة المانعة فتبدّدها وتنتج النتيجة اللازمة ، وما دام الفناء نتيجة لا بدّ منها ، جرياً مع نظام الوجود وسنن البقاء والعدم ، فإن من الصالح العام والحكمة المثمرة الإسراع بإزالة ما لا بدّ من زواله واقتصاد القوى المبدّدة التى كانت تنفق عبثًا عند المقاومة، للانتفاع بها فى الإثمار والإنتاج وفى تحسين الحال الجديدة

العالم الآن فى فترة الهدم والإزالة، فهو لذلك يكدح ويشعر بالمنغصات التى يحسّها كل من يعمل بمعوله بين الأنقاض والغبار الثائر . وربما كانت هذه الحال من حظ جيل أو جيلين أيضًا من الأجيال الجائية ، حتى تستقيم الحال فيهنأ بها الانسان ، ويعرف من الغبطة ما لم يعرفه آباؤه وجدوده

خطوات الإنسانية تتجه إلى الرفعة لا إلى عكسها ، وطبيعة الارتقاء تنهض بها إلى التحسّن لا تهبط بها إلى السفه ، كما يدعى بعض الأدعياء، ومن يوفض إلى الكمال فى نور العلم وسلطان الحقيقة ، ليس حظه كمن يرمى إلى نيله وهو يتخبط فى ظلمات الجهل وتحت تأثير الوهم والغرور

قصير النظر يرتاب فى حال المستقبل ومكانها من المدنية الصحيحة ، يخشى أن تدنو من الوحشية أو الحيوانية بدلاً من الكمال والفضيلة ، اعتداداً بما يراه من شذوذ الإنسان عن الائتمار بأوامر الأديان ونواهيها ،

وبما يقدّره من طموح النفس إلى الانطلاق من كل القيود القامعة إلزامًا .
والصواب أن الإنسان لا يطمع بالانسراح من الدين إنما مما ألصقه به الدعاة ، ولا يطلق النفس من كل القيود الفاضلة إنما من تأثير الأوهام والغرور فيها

ومن يتدبر حال الإنسان فى الأزمان الوسطى ، يوم كان السلطان لرجال الدين يرتكبون باسمه كل صنوف المظالم، لا يمارى فى استحالة الوصول إلى شبيه تلك الحال السيئة حتى مع اطراح كل قيود الأديان الفاضلة

الدين لم يمنع رجاله من الاعتساف والجور باسمه وباسم الخالق ، وما كان ذلك من أصول الدين وإنما نتائج من الوحشية والجهل اللذين يحولان المرء إلى حيوان مفترس . أما التمدين بالعلم فإنه ولا ريبة يصل بالإنسان إلى حقائق قد لا ترضيه ولا يلتذ بها لأول الأمر ، لاعتياد عينه ظلام الجهل ولإلفة نفسه تأثير الوهم والغرور فيها ، ثم يألفها بالاعتياد ويدرك محاسنها وأحوالها الصادقة . فيدرك أنه فرد فى النوع الأصلى خاضع كالنوع نفسه لقوانين طبيعية يخضع لها كل ذى حياة من الكائنات المختلفة . ويعرف أن مكانه فى الوجود يكون على قدر إحكامه جمع قواه الذاتية وتوجيهها إلى الغاية . ويشعر بأن وجوده الذاتي وحدة تتضمنها وحدة وجود النوع ، كما هي حال الذرة فى الجسم الكلي

والتمييز بين هذه الحقائق والغرور الذى يملأ الرؤوس بالأوهام والخرافات يبعد المرء عن شطط الجهل ، ويحمله على اطراح كل مظاهر الخداع والرياء

التى كانت ولا تزال دليلاً على الغباوة وعلى قصر المدارك والنظر. وما يفقده الإنسان من لذة تعليل النفس بالأماني الكاذبة يعوّض منه عند إدراك الحقيقة سروره بمعرفة الصواب وبالانضمام إلى وحدة الانسانية، وعند مبادلة إخوانه فيها الحبّ الصادق ثم الاعتماد مثلهم على روح التضامن العام التى تنبعث من الجميع وتشمل الجميع على السواء. فلا يعود الإنسان يحتقر حياته الفانية، ويرضى من أمدها القصير المحدود، ويكتفى بحلول ذاته حلولاً غير محصور فى قوى الوحدة العامة وفى حركة سيرها الطبيعي إلى النشء والارتقاء، ويقنع بتقمص هذه القوى الفردية العاملة فى أجسام الذرات القادمة أبنائه فأحفاده فمن يتسلسل منهم.

إن حياة تكون تلك الحال دعامة الارتأى فيها تلاشى معنى الفضيلة على الصورة التى يعرّفها به الناس، بأنها من قيود الأديان المبيحة والمانعة، فالفضيلة التي لا ترتكز إلاّ على الأوامر والنواهى يقصد إليها الإنسان لا رغبة فى الفضل، إنما تصدعاً من خشية العقاب أو طمعاً بالأجر والثواب، وتكون قيمتها الصحيحة كاستقامة الطفل الخبيث، ترغم نفسه عليها خوفاً من العصى أو طمعاً فى قطعة الحلوى

أما شمول روح التضامن العام فإن الفضيلة معها تكون بدافع رغبة النفس فيها، فتكون أثمن جوهراً وأرفع قدراً وأدنى إلى حقيقة الفضل ومعناه الصحيح، تنشأ عن انصراف النفس عن كل ما يضر بالاجتماع ونزوعها إلى ما فيه الفائدة العامة والصالح الشامل

والنوع طالما بقيت له قوة الحياة يملك أيضاً قوة الوجود الذاتى، فينهض به إلى الانسراح من كل ما يضرّ به وإلى نيل ما ينفعه . هذا النزوع يكون فى البدء بدون حس الفرد إياه، ثم يبدو حتى يكون هو المحور الأساسى لكل حركة . فإذا زالت يوماً ما قوة الحياة من النوع فنيت فى أثرها قوة الاحتفاظ بالوجود الذاتي ، فتزول بطبيعة الحال حاسة التمييز بين الخير والشر ثم تمحى كل آثار الفضيلة ، فتكون تلك الحال الفاسدة هي معنى موت الإنسانية وفنائها

ولما كان الإنسان يشمله النوع كان هناء النوع هناء للفرد وشقاؤه يؤثر فى الفرد الواحد . وعمل الفرد الواحد إن خيراً وإن شراً راجع إلى ذاته الخاصة مع تأثيره فى النوع بتمامه ، فما دام العقل فى صحته : والرأي فى أصالته، يكون النفور من الشر نتيجة طبيعية لحاسة احتفاظ النوع بوجوده الذاتى . ولا يرضى النهوض إلى الإثم واللعب إلاّ عند فقدان القوة المميزة أو ضعفها أو عند اعتوار الفساد النفسَ، وهذه أحوال لا ينفع لتلافيها سبب معيّن ولا ينجع فيها دواء موصوف

هذا معنى الفضيلة الطبيعية التى تكون دعامتها التضامن العام بين كل أفراد النوع البشرى ، وقد تدل عليهـا كلمة مأثورة : « أحب قريبك محبتك نفسك » ومن يطالع الكتب السماوية وكل كتب الحكمة يجدها جميعها تدعو إلى التضامن العام وتشير إلى أنه دعامة الأخلاق الفاضلة وسبيل الفضيلة ، لأنه ولامراء حجر الزاوية فى العمران الصحيح والمدنية

الراقية ، وكل ما عداه كأصداف الدرّ لا تماثل قيمتها قدر ما تحتويه

وليس يكفي أن يكون التضامن أساس كل فضيلة ، بل يجب أن يضاف إلى ذلك اعتباره مصدر كل النظم والشرائع . فكل ما وضعه الإنسان منها إلى الآن كان دليلاً على حب الذات وعلى الأنانية ، فلا بد من أن يبدّلها مع كرور الأزمان انبثاق روح التضامن

حب الذات يقوى فى النفس الرغبة فى التسلط على الغير ، ويفضى بها إلى الاستبداد والتعسف ، وهذا هو الذى يصرف الملوك والوزراء ورؤساء الأحزاب عن المصلحة العامة إلى نيل مصالحهم الذاتية وإرضاء ميول نفوسهم الجانحة . أما فناء الذات المفردة فى النوع فإنه يبعث على الرغبة فى خدمة الاجتماع عامة ونفعه ، وعلى عمل كل ما يؤدى الى الخير الشامل ، سواء أعند الحكم والتشريع أم عند الخضوع للحاكم وللنظام . حب الذات هو أصل كل الخصومات الفاشية بين الناس بسبب الأملاك والممالك ، أما التضامن فإنه يمحو ظلم النفس ويكفل لكل ذات حية حاجاتها من الخبز والماء والتعليم ، مادامت ترغب فى الحياة وفى العمل لحفظ الوجود الذاتى

إن الكدح إلى حاجات العيش يدوم بطبيعة الحال مادامت الحياة ذاتها ، وهو علة كل حركة وعمل ونموّ وارتقاء ، ولكنه مع تلك الروح الفاضلة تأخذ مظاهره صوراً أكثر لطفاً ، وتكون نسبته إلى التزاحم المعروف بين الناس فى هذا العصر كحال الحروب الحديثة بالنسبة إلى المجازر والمذابح التى يحدثها المتوحشون .

والمدنية الحاضرة ومن مميزاتها اللاصقة بها الاستياء الدائم والكذب والغرور وحب الذات ، لابد من أن يعوّض منها الإنسان مدنية حديثة ترتكز على الحقيقة وتبادل المحبة ، فلا تعود كلمة الإنسانية رمزاً لحقيقة وهمية معدومة ، إنما تكون اسماً يدل على موجود منظور . فهنيئاً لأولئك الذين تنعشهم إذ ذاك روح تلك الحياة الراقية ، وتضيء بصائرهم أنوار الهدى والحقيقة ، لأن ما سيشعرون به فى حالهم تلك السعيدة هو الهناء الذى ينشده الإنسان

انتهى

روح الاعتدال

تاليف الفيلسوف شارل وانيه تعريب حافظ نجيب

اذا كان المريض المحموم يتطلع دائماً الى ما يلطّف عنهُ عناء المرض وحرارة الحمى ، فكذلك النفوس المضناة من عموم هذه الحياة المرتبكة تتطلع الى التحرُّر من قيودها وتنزع الى البساطة والاعتدال . فالاعتدال في العقل والروح والعقل والفكر والقول ؛ هذا ما تدور عليهِ ابحاث هـذا الكتاب الذى لاقى اكبر رواج لدى قراء العربية

ثمنه ٥ غروش صاغ وغرش اجرة البريد

غاية الانسان

تأليف الفيلسوف جان فينوت تعريب حافظ نجيب

كتاب اجتماعى سامى المغزى بعيـد المرمى فيـهِ بحثٌ مستفيض في السعادة وأين هي ؟ وهل تُنال ؟ ولا يخفى ان من يحصر رغباته يتيسر له نيل الممكن منها ، ومن لا يحصيها ولا يعرف ما يسعى اليهِ ، يضلُّ ولا يدرك متمناه . وهذا كتاب يبحث فى غاية الانسان وأمانيه بحثاً دقيقاً

ثمنه ٥ غروش صاغ وغرش اجرة البريد

مطبعة المعارف ومكتبتها بشارع الفجالة بمصر

الناشئة

تأليف الفيلسوف شارل وانير تعريب حافظ نجيب

رأى الكاتب روحاً خبيثة تملأ نفوس الشبان وعادات تبعدهم عن تعرُّف سبل الحياة وطريق التنعم بها ، ورآهم يقضون الشطر الأعظم من العمر فى الدرس والاختبار قبل الاهتداء الى دروب النجاح ، فقرّب اليهم الحقيقة وهداهم الى الواجب والى السبيل السوىّ بما ضمّنهُ هذا الكتاب بعد أن عرفهُ بالدرس الطويل والاختبار الكثير

ثمنه ٦ غروش صاغ وغرش اجرة البريد

النفس اذا انصرفت الى غاية لا تقف دونها الا مرغمة مكرهة ، والرغبة اذا قويت لا تحول دون تحقيقها الحوائل والعقبات . علقت مطالعة كتب الاجتماع والاخلاق ورغبت فى افادة أبناء بلادى بما انتفعت بالاطلاع عليه فلم يمنعنى الاختفاء والتنكر من تحقيق هـذا الغرض فنشرت (روح الاعتدال) و (غاية الانسان) منسوبة ترجمتهما الى زوجتى السيدة وسيلة محمد ، فاذا لم يكن لهذه السيدة فضل فى الترجمة بان لها يداً فى نشر هذين الكتابين ، فهل من خطأ ؟ « حافظ نجيب »

مطبعة المعارف ومكتبتها بشارع الفجالة بمصر

مسرات الحياة

تأليف لورد أفبرى تعريب وديع البستانى

كم فى هذه الحياة من المسرّات التي يسعُ الفقير والغني أن يتمتع بها على حدٍّ سواء لولا أن هذا وذاك يجهلانها. فليست الحياة كما يتوهم البعض سلسلة مصائب ، بل ان فيها من الملاهي المعنوية والأدبية ما نجده مفصلاً في هذا الكتاب النفيس ثمنه ٥ غروش وغرش أجرة البريد

محاسن الطبيعة

وعجائب الكون

تأليف لورد افبرى تعريب وديع البستانى

هذا الكتاب كسائر مؤلفات لورد افبرى آية من آيات السحر الحلال وقد بحث فيه المؤلف في عالمي الحيوان والنبات ، ثمَّ تناول وصف المناظر التي يتألف منها عالم المشاهدة كالبحور والأنهار والبراكين والجبال والأودية والأفلاك على اختلاف أنواعها ، فوصف محاسن كلّ منها بما لم يبقَ معهُ مطمعٌ لمستزيد ، ونسّق كلامهُ أحسن تنسيق بحيث يأخذ بمجامع الفؤاد

ثمنه ٦ غروش صاغ وغرش اجرة البريد

مطبعة المعارف ومكتبتها بشارع الفجاله بمصر

كتاب الأمير

تعريب المحامى محمد لطفى افندى جمعة

يقول الأفرنج « فا كيافيلسم » وهم يعنون « سياسة الأثرة والغدر » أو سياسة « الغاية تبرّر الواسطة » ؛ واللفظة مشتقة من اسم الكاتب ما كيافيلي مؤلف كتاب الأمير . وهذا الكتاب يتضمن النصائح التى أهداها المؤلف الى أمير فيرنزه وجعلها قواعد لا بدّ منها للحكم

ثمنه ٦ غروش صاغ وغرش اجرة البريد

ثمرة الحياة

تأليف لورد افبرى تعريب حسن بك رياض

نفذت الطبعة الأولى من هذا الكتاب النفيس وأعيد طبعه ثانية وهو من أجلّ الكتب الأدبية وأفضلها وان اقبال القراء على مثل هذه الكتب لاكبر دليل على عظيم نفعها ثمنه ٦ غروش صاغ وغرش أجرة البريد

مطبعة المعارف ومكتبتها بشارع الفجالة بمصر

شرح القانون المدنى

تأليف المرحوم احمد فتحى باشا زغلول

هو أول شرح وُضع للقوانين المدنية المصريه باللغة العربيـة ؛ وقد بدأهُ واضعهُ بتفصيلٍ عن الأحوال الشخصية التى يُرجع اليها في تطبيق المعاملات في مصر ، وطبَّق أحكامهُ على أحكام الشريعة الغرّاء في أهم مواضعهِ وعلى أحكام القوانين الأجنبية التي استقى منها مصادرهُ . وختم الشرح بفهارس للأبواب وللكلمات مرتبة حسب الحروف الهجائية وللمواد وللقوانين المختلفة التى ورد ذكرها فى سياق الشرح

ثمنه ٥٠ غرشا صاغاً وغرشان اجرة البريد

سر تطور الأمم

تعريب المرحوم أحمد فتحى باشا زغلول

للدكتور جوستاف لوبون شغف بدرس الاحوال النفسيـة للشعوب والجمعيات وهو من أقدر الباحثين فى هذا الموضوع الجليل . وقد بحث المؤلف في هذا الكتاب عن أسباب الانقلابات الفكرية والسياسية والاجتماعية التى غيرت من احوال الامم ، وردّها الى مناشئها الفلسفية مستشهداً بوقائع التاريخ لاثبات صدق نظرياته . فجاء كتاب « سر تطور الأمم » من خير ما كتب الكتاب الاجتماعيون في هذا العصر

ثمنه ١٠ غروش صاغ وغرشان اجرة البريد

جوامع الكلم

تأليف الدكتور جوستاف لوبون وتعريب المرحوم احمد فتحي باشا زغلول

الغرض من هذا الكتاب تلخيص بعض الأفكار المنثورة في مؤلفات الكاتب الشهير جوستاف لوبون على اختلاف أنواعها · وابرازها في صورة قضايا جامعة . لأنَّ الصيغ المختصرة تأخذ باللبّ ، وتبقى فى الذاكرة . ولذلك شاعت جوامع الكَلِم في عالم الأدب

ثمنه ٥ غروش صاغ وغرش اجرة البريد

رسالة من امير الى سلطان

رسالة قدَّمها الى السلطان عبد العزيز سنة ١٨٦٦ المغفور له البرنس فاضل باشا بن المرحوم ابراهيم باشا بن المرحوم محمد على باشا الكبير ؛ وهي تعد من أبدع الرسائل السياسية وأمتنها أبان فيها الأمير الى السلطان مكان الداء من حكومته وأشار الى الدواء الناجع في اصلاحها. وقد عرَّب هذه الفذلكة المرحوم فتحي باشا زغلول تعريباً جعلها من رسائل الأدب التي تُقتنى

ثمنه ٤ غروش صاغ وغرش أجرة البريد

مطبعة المعارف ومكتبتها بشارع الفجالة بمصر

PRÉCIS D'ECONOMIE POLITIQUE

PAR

LERIO-BEAUEIU

الموجز

في

الاقتصاد

تأليف بول لروا بوليو تعريب حافظ ابراهيم وخليل مطران

الثروة ركنٌ من أهم أركان المدنية الحديثة ، بل قاعدة من أثبت القواعد التي قامت عليها أمم اليوم وعليها طبقات قوانينها وأنظمتها. لذلك أصبحت حياة البلاد في علم الاقتصاد الذي يبحث في تلك الثروة وكيفية استحصالها وتقسيمها وتداولها واستهلاكها . وكان هذا العلم الذي وجهت اليهِ أوربا عنايتها لم يزل متقهقراً بل معدوماً في بلاد الشرق مع ما يتعلق عليهِ من الفوائد حتى قام كاتبان من أطول كتابنا باعاً وأقدرهم بياناً فنقلا الى اللغة العربية باشارة من وزارة المعارف العمومية كتاباً وافياً في هذا العلم فجاء آيةً في ضبط الترجمة و بلاغة الأسلوب، والكتاب يقع في خمسة أجزاء

ثمنها ٥٠ قرشا صاغاً و ٣ غروش أجرة البريد

مطبعة المعارف ومكتبتها بشارع الفجالة بمصر

تاريخ مصر

تأليف الكاتبة الفاضلة المرحومة « هند اسكندر عمون »

يتضمن هذا الكتاب تاريخ مصر منذ أقدم العصور حتى يومنا هذا فيدخل فيه الدور الخرافي ، والدور الجاهلي أو الوثني ، والدور الروماني أو المسيحي ، والفتح الإسلامي وما تعاقب بعده من الدول . كل ذلك بأسهل اسلوب من حيث التبويب والتنسيق وسرد الحوادث . وقد قررت وزارة المعارف العمومية تدريسهُ في مدارسها لما رأت فيهِ من الفائدة . وأقبل كذلك على اقتنائه عدد كبير من المدارس الخصوصية بالنظر الى حاجة معاهد التعليم الى مثل هذا الكتاب . وهو مزين بصور كثيرة تمثل للقارئ أشهر فراعنة مصر وملوكها وآثارها . وما كادت تصدر الطبعة الأولى من هذا الكتاب حتى اضطررنا الى اتباعها بطبعة ثانية سداً لطلبات المدارس والقراء وقد صدرت الطبعة الثالثة منه منقحة بقلم حضرة الكاتب الفاضل انطون بك الجميل مضافاً اليها بعض الحوادث التاريخية المهمة

ثمنه ١٦ غرشاً صاغاً وغرشان اجرة البريد

الفخري

في

الآداب السلطانية والدول الاسلامية

تأليف

محمد بن علي بن طباطبا المعروف بابن الطقطقي

تجاوز الله عنه

اعتمدت هذه الطبعة وزارة المعارف العمومية

راجعها ونقحها

محمد عوض بك ابراهيم و الاستاذ الشيخ علي الجارم

المفتشان بوزارة المعارف العمومية

ثمنه ١٦ غرشاً صاغاً واجرة البريد ٣ غروش صاغ

مطبعة المعارف ومكتبتها بشارع الفجالة بمصر

تربية الطفل

تأليف الدكتور سريان

وضع هذا الكتاب لايقاف الشابات على فن تربية الأطفال وتعليمهن ما يلزم عمله من حفظ المولود وتنمية جسمه في احسن الظروف كي ينمو ويقوى . وهو مزين بالصور والرسوم وقد قررت وزارة المعارف العمومية تدريسه فى مدارس البنات ثمنه ٤ غروش صاغ واجرة البريد غرش

تمريض الأطفال

تأليف الدكتور عبد العزيز نظمى بك

يجد فيه القارئ جميع الإرشادات الطبية التى تحفظ صحة الأطفال باتباعها وفيه طرق معالجة الطفل وتمريضه عند حدوث أمراض عادية أو وبائية أو اصابات فجائية ، والكتاب مزين برسوم وصور عديدة

ثمنه ١٢ غرش صاغ واجرة البريد غرش

مطبعة المعارف ومكتبتها بشارع الفجالة بمصر

تصحيح أثمان الكتب الآتى بيانها :

ص		أجرة البريد ص
٨	روح الاعتدال	٢ و ٥
٨	غاية الإنسان	٢ و ٥
٨	الناشئة	٢ و ٥
٨	مسرّات الحياة	٢ و ٥
١٠	محاسن الطبيعة	٢ و ٥
٨	الأمير	٢ و ٥
٨	ثمرة الحياة	٢ و ٥
٥٠	شرح القانون المدنى لفتحى باشا زغلول	٤
١٢	سر تطور الأمم	٣
٥	جوامع الكلم	٢
٤	رسالة من أمير الى سلطان	١ و ٥
٥٠	الموجز فى علم الاقتصاد ٥ أجزاء	٤
١٦	تاريخ مصر لهند عمون	٣
١٨	الفخرى	٣
٤	تربية الطفل لسروبيان	١ و ٥
١٢	تمريض الأطفال	٢ و د